جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية

فرع: العلوم السياسية

تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة): عبادي أمين

تحت عنوان

دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية

2016-2011

لجنة المناقشة:

الاستاذ كمال شطاب	جامعة المسيلة	رئيســـا
الدكتور شوقي عرجون	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
الدكتور إلياس زوين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وآله وصحبه، أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل إسمه بكل افتخار.. أبي قرة عيني

و إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان و التفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي.. أمي الحبيبة

وإلى أخي وأخواتي جزاهم الله عني خير الجزاء على دعمهم لي طيلة مشواري الدراسي، وحفظ الله لهم أولادهم وأزواجهم

وإلى كل من ساعدني في إتمام وإنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

شكرا

أمين.

شكر و تقدير

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما.. فإن لم تستطع فأحب العلماء ..فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث .. أحمد الله

عزوجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير

كما لا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير

الأستاذ الدكتور: عرجون شوقي

الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة ورافقني طيلة إنجاز هذا البحث

ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة، كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة قسم العلوم السياسية الذين ساهموا في تكويني.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة:

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية

المطلب الثاني: أنماط الدبلوماسية

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية الحديثة

المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار نظري

المطلب الأول: تعريف نظرية الدور

المطلب الثاني: مفهوم الدور الوطني

المطلب الثالث: استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية

المبحث الثالث: الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: أولويات الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: مجالات الدبلوماسية الروسية

المطلب الثالث: محددات الدبلوماسية الروسية

الفصل الثاني: محددات الدور الدبلوماسي الروسي في الأزمة السورية

المبحث الأول: الأزمة السورية والتفاعلات الاقليمية والدولية

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية

المطلب الثالث: التداعيات المحلية للأزمة السورية

المطلب الرابع: التفاعلات الاقليمية والدولية في الأزمة السورية

المبحث الثاني: الدور السياسي الروسي في تسوية الأزمة السورية

المطلب الأول: الدور الدبلوماسي الروسي في مجلس الأمن

المطلب الثاني: الوساطة الروسية بين أطراف الأزمة

المطلب الثالث: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية

المطلب الرابع: موقف المعارضة السورية من الدور الروسي

المبحث الثالث: الأزمة السورية بين المبادرات الدولية والموقف الروسي

المطلب الأول: المبادرات الاقليمية والموقف الروسي منها

المطلب الثاني: مبادرات حركة عدم الانحياز والموقف الروسي منها

المطلب الثالث: المفاوضات الدولية لتسوية الأزمة والموقف الروسي منها

المبحث الرابع: تقييم دور الدبلوماسية الروسية

المطلب الأول: نجاحات الدبلوماسية الروسية

المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية الروسية

المطلب الثالث: سيناريوهات الدور الروسي في سوريا

خلاصة واستنتاجات

ملخص الدراسة

قائمة المراجع

مقدمـــــــــــة

مقدمة:

منذ انتخاب فلاديمير بوتين رئيسا لروسيا الاتحادية عام 2000 ، بدأ يتبلور نمط جديد في السياسة الخارجية لموسكو في سبيل تحقيق فاعلية إقليمية ودولية أكثر، مستخدمة في ذلك مجموعة من الآليات والأدوات لصنع ثم تنفيذ هذه السياسة وتجسيد كيانها خارج الإطار المكاني للدولة، ومن بين هذه الأدوات المهمة "الدبلوماسية"، فالدبلوماسية باعتبارها نشاط حكومي فهي تشير إلى أداة سياسية تتصل بعملية صنع السياسة وتنفيذها من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات وعملية التمثيل والتفاوض وتقديم المبادرات السياسية.

وقد عمل بوتين على صياغة أداة دبلوماسية قوية تتكيف مع دبلوماسية القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت الأزمة السورية كواحدة من الساحات التي مثلت اختبارا للتوجهات الروسية الجديدة وللرئيس فلاديمير بوتين، لذلك سعى بوتين إلى تنشيط دور الدبلوماسية الروسية منذ الأيام الأولى لبداية الاحتجاجات في سوريا، قصد لعب دور أساسي للحفاظ على مصالح روسيا القومية في الشرق الأوسط، واهتمت الدبلوماسية الروسية بما يحدث في سوريا اهتماما متزايدا لما تحمله من أهمية استراتيجية في حسابات بوتين الدولية، وعلى الرغم من ما نتج عن الأزمة السورية من ظهور اصطفافات إقليمية ودولية وبروز تهديدات جديدة ولاعبين جدد في المنطقة، إلا أن كل هذه الأحداث لم تؤثر على توجهات الدبلوماسية الروسية نحو سوريا بل دفعتها إلى التمسك بمواقفها تجاه ما يحدث فيها.

أهمية الدراسة:

يمكن تقسيمها إلى:

أ/الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في كونه يركز على مجال مهم لدى باحثي ودارسي العلاقات الدولية وهو مجال السياسة الخارجية والدبلوماسية للدول الكبرى، حيث أن تتبع السلوكيات الخارجية لهذه الدول يساعدنا على فهم وتفسير مجريات الأحداث في الساحة الدولية، ولما كانت الدولة الروسية، أحد القوى الكبرى في النظام الدولي فإنه ولا شك سيساعدنا تحديد دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية، في فهم حقيقة دوافع هذا التوجه والأهداف المرجوة منه، كما سيساعدنا أيضا على فهم واقع الأحداث التي تمر بها منطقتنا حاليا، ومحاولة تحليلها والتعرف على خلفياتها وآفاقها وبالتالي معرفة موقعنا من كل ما يجري حولنا.

ب/الأهمية العملية:

شهدت المنطقة العربية موجة من التغيرات، والتي أدت إلى عدة تغيرات داخلية وخارجية، وشهدت تدخلات دولية وإقليمية في كل الأزمات، وتأتي الأزمة السورية كأحد أبرز الأزمات التي استقطبت العديد من القوى الاقليمية والدولية، والتي لعبت أدوار مختلفة (سياسية أو عسكرية) في سبيل تحقيق مصالحها، وبما أن روسيا أحد هذه القوى الدولية والتي تسعى لاستعادة دورها الدولي، كان ولابد لروسيا أن تلعب دورا رئيسيا في الأزمة السورية كفاعل مهم في العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة: تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

1-معرفة ملامح الدبلوماسية الروسية في نهجها المعاصر.

2- معرفة الأزمة السورية والتفاعلات الاقليمية والدولية.

3- استعراض كيفية تعامل الدبلوماسية الروسية مع الأزمة السورية.

4- إلقاء الضوء على الدور السياسي الروسي لتسوية الأزمة السورية.

5- التعرف على الموقف الدبلوماسي الروسي من المبادرات الاقليمية والدولية لتسوية الأزمة السورية.

6- التعرف على نجاحات ومعوقات الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية.

7-التعرف على سيناريوهات الدور الدبلوماسي الروسي في سوريا.

أسباب اختيار الموضوع: تتلخص أسباب اختيارنا للموضوع في أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

أ/**الأسباب الذاتية** :تكمن في الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع التي تتعلق بسياسات الدول الكبرى وأهدافها تجاه دولنا العربية عامة وما يحدث في سوريا خاصة في ظل التطورات الحالية، وسيساعدنا هذا حتما على إضافة لبنة معرفية حتى ولو كانت بسيطة لخدمة الباحثين والدارسين في هذا المجال وتقريبهم ولو بشكل جزئي من حقيقة ما يدور حولنا.

ب/**الأسباب الموضوعية** :تكمن في محاولة تقديم إطار تحليلي للدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية، خاصة وأن جل المواضيع ركزت على دراسة السياسة الخارجية لروسيا دون الاهتمام بأداتها الرئيسية التي تستخدمها في سوريا ألا وهي الدبلوماسية.

إشكالية الدراسة:

لقد شكلت ثورات الربيع العربي تغيرا كبيرا في مصالح ومعطيات الكثير من الدول، التي لديها مصالح في المنطقة العربية، لذلك سعت الدول الكبرى للعب أدوار سياسية وعسكرية للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، وتعد الأزمة السورية التي اندلعت في مارس 2011 أبرز الثورات في المنطقة العربية، والتي شكلت تهديدا مباشرا للمصالح الاستراتيجية

الروسية في سوريا، مما دفعها للعب أدوار سياسية وعسكرية للحفاظ على مصالحها، وعليه تم طرح الاشكالية التالية:

ما هو دور ومحددات الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1-ماهي أهداف ومحددات الدبلوماسية الروسية في الساحة الدولية؟

2-ماهو الدور السياسي والدبلوماسي الذي لعبته روسيا في إدارة الأزمة السورية ؟

3-ماهو موقف الدبلوماسية الروسية من المبادرات الاقليمية والدولية المطروحة لتسوية الأزمة السورية؟

الفرضيات:

لتحليل هذه الإشكالية وتغطيتها على مستوى التحليل المقدم للموضوع تم إتباعها بالفرضيات التالية:

1-التسوية السياسية هي الحل الأمثل لحل الأزمة السورية، والحل العسكري سيؤدي إلى مزيد من التعقيد.

2-لعبت الدبلوماسية الروسية دورا أساسيا في بقاء نظام بشار الأسد في السلطة حتى الآن.

3-الدور الذي تلعبه روسيا في الأزمة السورية، ليس إلا حرصا منها على حماية لمصالحها الاستراتيجية، وبالتالي فإن ردود أفعالها ومواقفها من الأزمة محكوم بمعادلة مصالحها.

حدود الدراسة:

أ-**الحدود الزمانية للدراسة:** ينطلق البحث في تتبعه لدور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية منذ بدايتها في 2011 إلى غاية 2016، ورصد مختلف المبادرات والمفاوضات

التي قادتها روسيا لتسوية الأزمة السورية، ودورها في الوساطة بين أطراف الأزمة منذ بدايتها حتى 2016.

ب-الحدود المكانية للدراسة: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في سُورِية أو سُورِيَا، واسمها الرسمي الجُمهُورِيّةُ العَرَبِيّةُ السُورِيّةُ منذ 1961، هي جمهورية مركزية مؤلفة من 14 محافظة، عاصمتها مدينة دمشق، تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط في غرب آسيا، يحدها شمالا تركيا، وشرقا العراق، وجنوبا الأردن، وغربا فلسطين، ولبنان، والبحر الأبيض المتوسط، بمساحة 185180 كم مربع.

الاطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاثة مناهج لمعالجة موضوع الدراسة:

1-المنهج الوصفي: "يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى"، وتم توظيف المنهج الوصفي في إبراز أولويات ومحددات الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة، ووصف مجريات الأحداث في الأزمة السورية، وجمع الخطب والتصريحات بشأن الأزمة السورية وتحليلها، بالإضافة إلى إبراز الدور الدبلوماسي الروسي في الأزمة السورية.

2-**المنهج المقارن:**" وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة"، وتعد المقارنة بالنسبة للعلوم السياسية ركيزة أساسية في البحث العلمي، وتم توظيف المنهج المقارن، في مقارنة التحولات في الدبلوماسية الروسية في الفترات المتلاحقة، ومقارنة

المواقف الاقليمية والدولية من الأزمة السورية، ومقارنة مواطن النجاح والفشل في الدبلوماسية الروسية.

3-**المنهج التاريخي:** يعرف" بأنه ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة"، وتم توظيف المنهج التاريخي في التطور التاريخي للدبلوماسية الروسية، والتعرف على مختلف المحطات الزمنية للأزمة السورية، بالإضافة إلى تطور المواقف والمبادرات الدولية منذ بداية الأزمة السورية.

أدبيات الدراسة:

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال لذلك سنتطرق إلى بعض الأدبيات التي تخدم الموضوع:

1-كتاب بعنوان "**سورية -درب الآلام نحو الحرية-محاولة في التاريخ الراهن**"، حيث حاول الكاتب التركيز فيه على مجريات الأحداث في الأزمة السورية، وبعده تطرق إلى المبادرات الدولية والاقليمية المطروحة لتسوية الأزمة ،ليحاول في الأخير معرفة الموقف الروسي من هذه المبادرات.

2-كتاب بعنوان" **خلفيات الثورة** "، حيث حاول الكاتب التركيز على الثورات العربية وخاصة الأزمة السورية، وإلقاء الضوء على مختلف التفاعلات الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، ثم تطرق إلى الدور الروسي في الأزمة السورية، وكيف استطاعت روسيا استعادة دورها في الشرق الأوسط من خلال الأزمة السورية.

3-كتاب بعنوان "**التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية**" ، حيث تتطرق فيه الكاتبة إلى الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، مع التركيز على الأزمة السورية، وتلقي الضوء على

الدور الروسي في الأزمة السورية، بشقيه الدبلوماسي والعسكري، كما تتطرق إلى عودة روسيا كفاعل رئيسي في السياسة الدولية، مستغلة الثورات العربية وخاصة الأزمة السورية.

الاطار النظري:

نظرية الدور: تقوم هذه النظرية على متغيرين أساسيين هما: إدراك صانع القرار للدور، وأداء صانع القرار للدور، لأن الدور ليس مجرد تصور لصناع السياسة الخارجية والدبلوماسية لهذا الدور، بل هو أيضا كيفية ممارسة الدور الخارجي، وتمثل نظرية الدور إطار تحليلي هام لتحليل السياسة الخارجية الروسية ومنه الدبلوماسية كأداة فاعلة في هذه السياسة، والتي تسعى إلى استعادة دورها في النظام العالمي وكقوة عالمية، ومن خلال هذا سيتم الاستعانة بنظرية الدور لمعرفة خلفيات وأدوار الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية.[1]

الاطار المفاهيمي:

أ- **مفهوم الأزمة :Crisis** تعتبر الأزمة اصطلاحا هي "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"، ويعرف قاموس "**random**" الأزمة بأنها:" ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير" كما يعرفها"philipps Norman" بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركا سريعا واهتماما فوريا، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث فيسير العمل الاعتيادي للمنظمة".[2]

1-دندان عبد القادر، **الدور الإقليمي الصيني في النظام لجنوب شرق آسيا1991-2006.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة،2008، ص10.

2- الشيخ نورهان وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**.ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014. ص20.

ب- مفهوم الثورة REVOLUTION:

إن الثورة في اللغة تعني "الهيجان والوثوب والسطوع". أما اصطلاحا: فيرى Albert "Camu"الثورة أنها عبارة عن رفض الوضع القائم، في تحرك السلوك السياسي وفعل اختيار ورفض من خلال عمل عنيف". وأما"Samuel Phillips Huntington " فيرى أن الثورة "هي تغيير داخلي سريع وعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفي مؤسساته السياسية والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية والقيادات والنشاط الحكومي والسياسات"، أي انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل أخر جديد.[1]

تقسيم الدراسة: في سبيل الإجابة على الإشكال المطروح و اختبار مدى صدقية افتراضات البحث قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

حيث يتناول الفصل الأول التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول التأصيل المفاهيمي للدراسة، والمبحث الثاني نظرية الدور كإطار نظري، والمبحث الثالث الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة، أما الفصل الثاني والمعنون بمحددات الدور الدبلوماسي الروسي في الأزمة السورية، فتم تقسيمه إلى أربع مباحث المبحث الأول الأزمة السورية والتفاعلات الاقليمية والدولية، والمبحث الثاني الدور السياسي الروسي في تسوية الأزمة السورية، والمبحث الثالث الأزمة السورية بين المبادرات الدولية والموقف الروسي، والمبحث الرابع تقييم دور الدبلوماسية الروسية، وفي الأخير خلاصة واستنتاجات.

1-**المرجع نفسه**، ص22.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية

المطلب الثاني: أنماط الدبلوماسية

المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية الحديثة

المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار نظري

المطلب الأول: تعريف نظرية الدور

المطلب الثاني: مفهوم الدور الوطني

المطلب الثالث: استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية

المبحث الثالث: الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: أولويات الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: مجالات الدبلوماسية الروسية

المطلب الثالث: محددات الدبلوماسية الروسية

يشكل المدخل المفاهيمي والنظري لدراسة الدبلوماسية الروسية، المدخل الرئيسي الذي سننطلق منه لفهم وتحليل هذا الجانب المهم من دراسات العلاقات الدولية، فتناول موضوع الدبلوماسية لدولة كبرى كروسيا سيساعدنا حتما في فهم جزء كبير من التطورات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، ولن يتحقق الفهم الموضوعي والحقيقي للدبلوماسية الروسية تجاه الأزمة السورية، دون الإحاطة بجميع جوانب تحليل أي دبلوماسية سواء من الناحية المفاهيمية أو النظرية أو بالتركيز على العوامل المتحكمة في توجهاتها في الساحة الدولية، لذلك فإن الحديث عن دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية يقودنا للحديث أولا عن مفهوم الدبلوماسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية، والتعرف على أنماطها وأنواعها الحديثة، ثم سنحاول التعرف على نظرية الدور، وكيفية استخدامها في تحليل دور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية، ثم سوف نحاول تحديد أولويات ومجالات ومحددات الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة.

استجابة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول التأصيل المفاهيمي للدراسة، والمبحث الثاني نظرية الدور كإطار نظري، أما فيما يخص المبحث الثالث سوف نتطرق إلى الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

يهتم هذا المبحث بشكل أساسي بتعريف الدبلوماسية، وعلاقتها وارتباطها بالسياسة الخارجية للدولة، كما يتطرق إلى أنماط الدبلوماسية المعاصرة متعددة الأشكال، وأنواع الدبلوماسية الحديثة.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية

1/التعريف اللغوي للدبلوماسية:

يعتبر الاشتقاق اللغوي لمفهوم الدبلوماسية من اللغة اليونانية والذي معناه"**DIPLOMA** " والذي مصدره الاشتقاقي "**DIPLOME**"، والذي يعني "الوثيقة الرسمية التي تصدر عن السلطة الحاكمة في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها"، كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي لبعض الأفراد.[1]

حسب "**Harold George Nicolson** " أنها مشتقة من اللغة اليونانية"**DIPLONE**"، والتي تعني "فعل الطي أو طوى" مستشهدا باستقراء التاريخ أنه في مرحلة هيمنة الإمبراطورية الرومانية كان المرور عبر أراضيها يكون بمنح لأشخاص معينين صفائح معدنية مطوية ذات وجهين مخيطين سويا بطريقة خاصة على نقيض التعريف الأول، والذي ذهب أن الفعل"**DIPLONE**"من أصل إغريقي دخل على اللاتينية ومعناه وثيقة مزدوجة.[2]

في تعريف أخر تعرف الدبلوماسية على أنها: " مشتقة من"**DUPLICATA**، وهي نسخة عن الأصل باعتبار أن الأصل يبقى عند الحاكم أو السلطة الحاكمة – نسخة عن الأصل– والأخر يمنح للشخص الذي يحملها".[3]

1–سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**. ط1، القاهرة: دار شيماء للنشر والتوزيع.2009، ص24.

2–رائد أرحيم، محمد الشيباني، **آثار تجاوز المبعوث الدبلوماسي لمهامه المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية**. ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، ص21.

3–أبو عباه، **المرجع السابق**، ص25.

ثم اتسع مدلول هذه الكلمة فيما بعد ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها الإمبراطورية الرومانية مع المجتمعات والقبائل الأجنبية وأصبحت تعني دراسة الوثائق القديمة المتعلقة بالعلاقات الدولية.

كما استعمل الرومان كلمة الدبلوماسية للدلالة على طباع المبعوث أو السفير، وقصدت باللاتينية (بمعنى الرجل المنافق ذي الوجهين).

وذهب "Raúl Ginu" أن المفكر الروماني "**Cicero** " (106 /43 ق.م)، استخدم مصطلح "دبلوما" بمعنى "التوصية الرسمية التي تمنح لحاملها القادم إلى الإمبراطورية الرومانية مزايا وعناية خاصة"[1].

نستنتج إذن مما سبق أن الدلالة اللغوية لمفهوم الدبلوماسية، ذات أصول لاتينية وتدل على الوثيقة، أو جواز السفر، أو حق المرور، فهو كتابة على صفيحة معدنية مطوية.[2]

أما في اللغة الإنجليزية، فهناك غياب للإجماع حول تعريف الدبلوماسية، فهناك من عرفها بإرجاعها إلى سنة1796 (Numline)، على النقيض "**Ernest Mason Satow** "من ذلك هناك من يرجعها إلى فترة تاريخية أبعد من ذلك إلى الحرب الأهلية في بريطانيا، وحرب الثلاثين عام (1618-1648) وبالتحديد (1645).

أما في اللغة الفرنسية فهناك شبه إجماع أن أول من استعمل هذا المصطلح كان من قبل "**RICHELIEU**"عندما كان يعمل كوزير خارجية (للويس14) في القرن 17، وكانت تشير إلى مفهوم " **Envoyé**"، والذي في محتواه هو دلالة وإشارة إلى مفهوم أخر ذو أصل لاتيني والمتمثل في "**Missius**"، أو مفهوم"**Légatus**"، والذي كان يدل على الشخص الذي يرسل في مهمة، أما مصطلح سفير فكان يدل على كنية، والتي مفادها أن يكون خادما أو أن يكون تابعا، وهو اللقب الذي كان يمنح لممثلي الملوك. [3]

1-عبد اللطيف بوروبي، **الدبلوماسية والتفاوض**. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، في كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، ص 10.

2-أرحيم والشيباني، **المرجع السابق**، ص25.

3-أبو عباه، **المرجع السابق**، ص26.

وإذا اعتبرنا أن مفهوم الدبلوماسية سواء في اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية، يقوم على إجماع أو دون ذلك، فإن في اللغة الإسبانية كانوا أول من استخدم مصطلح سفارة أو سفير حيث أن المفهوم مأخوذ من الفكر الكنسي، والذي يعني"AMBACTUS"، والذي يشير إلى الشخص التابع أو الخادم" ambassy " والتي تعني السفارة.

وتعرف الدبلوماسية في اللغة العربية حسب ابن منظور في لسان العرب حيث يعرف السفير: بأنه "هو الرسول المصلح بين القوم، فأسفر، وسفر بين القوم ، إذا أصلح".[1]

وقد تطور مدلول "الدبلوماسية " مع الزمن وأصبح يشير إلى معان مختلفة، فهو يستعمل اليوم:

1-إما دلالة على النهج السياسي في زمن معين، فيقال مثلاً: لقد تطورت الدبلوماسية الروسية في القرن الحالي، وأصبحت غير ما كانت عليه في القرن الماضي.

2-وإما للدلالة على اللباقة، والكياسة، والدهاء التي يتحلى بها شخص ما بالنسبة إلى علاقاته مع الغير، فيقال مثلا: أن فلانا يتحلى بدبلوماسية رفيعة.

3-وإما للدلالة على المفاوضات وما يتبعها من مراسم، فيقال: أن هذه المعضلة الدولية مفتقرة إلى حل دبلوماسي أو قولنا " حل المنازعات بالطرق السلمية " أي عن طريق المفاوضات والاتصالات بمعنى عدم اللجوء إلى العنف

4-وتستعمل بمعناها الواسع حين الإشارة إلى التاريخ الدبلوماسي لدولة ما أو لفترة زمنية معينة لتعنى التسلسل التاريخي للعلاقات الرسمية بين الدول مثل قولنا "تاريخ فرنسا الدبلوماسي"[2].

5-وتستعمل الدبلوماسية بمعنى ضيق كصفة لبعض المصطلحات مثل المراسلات الدبلوماسية والحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

6-وتستعمل خطأ كرديف للاستراتيجية.

1-أنس تيسير عبد صلاحات، **دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين 2005-2013**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2015، ص20.

2-صلاح محمد عبد الحميد، **فن التفاوض والدبلوماسية**. ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012، ص18.

7-وتستعمل خطأ كرديف للسياسة الدولية أو العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية[1].

8-وتستعمل كرديف للمفاوضة، حتى قيل في تعريف الدبلوماسية أنها فن المفاوضات، وهذا غير صحيح لأنه استثنى الوظائف الأخرى للدبلوماسية مثل التمثيل والاتفاق ورعاية المصالح.

2/التعريف الاصطلاحي للدبلوماسية:

الدبلوماسية بمعناها العام والحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي، وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها، و تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردود فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية[2]

وقد تطور تعريف الدبلوماسية بتطور الدبلوماسية ذاتها:

1-عرف الهنود الدبلوماسية منذ ثلاثة ألاف سنة بقولهم: "إنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول ."[3]

1- بوروبي، **المرجع السابق**، ص13.

2-عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص20.

3- بوروبي، **المرجع السابق**، ص18.

2-تعريف معاوية بن أبي سفيان: "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها."

3-تعريف**Ernest Mason Satow**: " إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقبلة."

4-تعريف**Eduard Carl** : " الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى أخص هي معنى وفن المفاوضات"[1]

5-تعريف**Charles calvo**: "الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول الناتجة عن المصالح المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات."

6-تعريف**Révier**: " الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة." [2]

7-تعريف**fodirihe**: " الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومة والقوى الأجنبية، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ولا يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وتوحيد ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة."

8-تعريف**ontololitz**: "الدبلوماسية هي مجموعة المعرفة والفن اللازمين من أجل تسيير العلاقات الخارجية للدول بشكل صائب".[3]

9-تعريف**Harold George Nicolson**: "الدبلوماسية هي توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي به يدير السفراء والمبعوثون هذه العلاقات، وعمل الرجل الدبلوماسي"

10-تعريفHenry Kesnger: "الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات".[4]

1-أبو عباه، **المرجع السابق** ، ص27-28.

2-عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص21

3-أرحيم و الشيباني، **المرجع السابق**، ص24.

4-عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص23.

3/تعريف الدبلوماسي:

بناء على العادة والممارسة الدولية يمكن تعريف الدبلوماسي بأنه "الشخص الدارج اسمه في القائمة الدبلوماسية الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية في الدولة المعتد لديها".

وتضم القائمة الدبلوماسية التي تصدر عن الدولة المعتمد لديها الأشخاص الذين يقومون بالمهام التالية: رئيس البعثة (السفير أو الوزير أو القائم بالأعمال) المستشارون، السكرتيرون، ومن ثم الملحقون الدبلوماسيون العاديون، بالإضافة لأشخاص ليسوا بدبلوماسيين أصلا ولكن تمنح لهم هذه الصفة لحمايتهم وتسهيل مهمتهم وهم من يطلق عليهم الملحقون الفنيون مثل: الملحق العسكري، الملحق الثقافي، الملحق العمالي، الملحق التجاري، الملحق الزراعي، الملحق الإعلامي ... الخ.

تعتبر الدبلوماسية إذن طريقة في إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، فهي تفهم في ظل التصورات المختلفة المحددة للمفهوم كفن ،وكعلم ،وكلاهما. [1]

ومن الدلالة الاصطلاحية نستنتج:

-أنها علم وفن تمثيل الدول.

-آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية.

-الدبلوماسية سلك ومهنة الدبلوماسي

4/علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية:

لكي نفهم العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية، والدبلوماسية، لابد لنا أن ندرك ونفهم معنى السياسة الخارجية، حيث يعرفها **عطا محمد زهرة** بأنها" عبارة عن برنامج عمل شامل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديدا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي

1-أبو عباه، **المرجع السابق**، ص28.

تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والاجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات".[1]

وتكمن العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية، باعتبار الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية، وأداة من أدوات تنفيذها ولهذا تقوم الدول بممارسة وتنفيذ الدبلوماسية الخاصة بها، من أجل الدفاع عن مصالحها وبلوغ الأهداف المعدة مسبقا والتعامل مع الدول الأخرى ولهذا نجد ارتباط وثيق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية باعتبار السياسة الخارجية هي المظلة التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية.[2]

ولا يقتصر دور الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية فحسب، بل يتجاوز دورها ذلك بكونها أيضا أداة تحضير وإعداد للسياسة الخارجية، وذلك من خلال تزويد صناع السياسة الخارجية بالتقارير والمعلومات والتقديرات والنصائح حول البيئة الخارجية للدولة، من خلال جمع المعلومات عن أحوال الدول و الجماعات الخارجية، وعن الأوضاع السياسية والقضايا المتعلقة بها، وتقييم مواقف الحكومات إزاء القضايا الراهنة، وإرسال ذلك عبر التقارير إلى صناع القرار في الدولة، من خلال بعثاتها الدبلوماسية المنتشرة في مختلف دول العالم، وبهذا تكون الدبلوماسية قد شاركت بشكل غير مباشر في توجيه وصنع السياسة الخارجية، التي ما أن تضع الأهداف الخارجية للدولة، حتى تكيل للدبلوماسية تنفيذها باعتبارها أحد الأدوات التنفيذية لها.[3]

المطلب الثاني: أنماط الدبلوماسية

1-الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية :

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية وتتمثل مهامها في المحاور الرئيسية التالية:

1-محمد عبد الهادي، **الدبلوماسية في زمن الهيمنة الأمريكية**. ط1، القاهرة: الإدارة العامة للنشر،2006، ص40.

2-سفيان صخري، **الدبلوماسية والأمن الدولي**، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر دراسات أمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015.

3-صخري، **الدبلوماسية والأمن الدولي، المرجع السابق**.

- بناء العلاقات السياسية.
- التعاون والبعد الأمني.
- الثقافة والإعلام والتعليم.
- الدبلوماسية العامة.
- التعاون والتنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية خصوصاً في مجال الإصلاحات الداخلية.
- الدبلوماسية الاقتصادية.
- الشؤون القنصلية.
- دبلوماسية القمة الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات.

وتمارس الدبلوماسية الثنائية الأطراف (رغم تعددها في بعض الأحيان)، أي ما بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات معتمدة في الخارج، والتي نظمت مهامها، وروعيت حصاناتها وامتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها على أفضل وجه من خلال اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م .

و تحتفظ الدبلوماسية الثنائية بأهميتها في حالتين:

الأولى : في حالة الإتصال الثنائي بين الدولتين الكبيرتين– الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا – فيما يتعلق بالأمور التي تحتكرها هاتان الدولتان، كالمفاوضات المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية ونشرها،أو المفاوضات بشأن تسوية الأزمة السورية.

والثانية : هي الإتصال الثنائي بين دولة كبرى وأخرى صغرى وهو ما يسمى بالدبلوماسية غير المتكافئة أو الاستعمارية، وهذا الإتصال يتضمن علاقة تبعية كانت أبعادها واضحة في عصر الإستعمار التقليدي، أما اليوم فهي تتستر وراء الإستغلال السياسي للدولة التابعة[1].

2/دبلوماسية المنظمات الدولية أو الدبلوماسية البرلمانية:

تجري ممارستها من خلال الدورات العادية التي تعقدها المنظمات الدولية، في ظل وجود الوفود الدائمة للدول، حيث تعتبر المنظمات الدولية بمثابة برلمانات عالمية لطرح القضايا و المشكلات العالمية للمناقشة العامة، وذلك في ظل المتطلبات الدولية المتزايدة للسلام و الأمن. تمتاز غالبا بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية وهي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيأتها العامة

1–أبو عباه، **المرجع السابق**، ص29.

وتقاليد العمل فيها.

وأحيانا تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة، وتمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب) وأخيرا مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري).[1]

3/دبلوماسية المؤتمرات الدولية أو الدبلوماسية الجماعية:

تقوم على عقد المؤتمرات التي تدعو إليها الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية أو الوكالات الدولية المتخصصة، وتتسم بسرعة الحركة وتستهدف التوصل إلى حل لمشكلة معينة، أو الإتفاق على معاهدة أو التوصل إلى إتفاقية في مجال معين.

وتمتاز هذه الدبلوماسية أيضا بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت، لأنها تتم عبر وفود لدول وأشخاص دولية أخرى، كما أنها تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية ما أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة، وكمثال افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء خارجية الدولة أو مؤتمرات دولية عامة ...إلخ، ويتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمات الدولية .

وسواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...إلخ، فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الإتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية وسرية أحيانا فإن كثيرا من المناورات الدبلوماسية تجري علانية لإشراك الرأي العام فيها، وللتأثير عليه رغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول.[2]

4/الدبلوماسية الاقتصادية:

يقصد بالدبلوماسية الاقتصادية النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي، وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية، وقد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد تم إنشاء العديد من

1-عبد الصلاحات، **المرجع السابق**، ص30.

2-عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص27.

المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي التي تشكل إطارا للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة، ومن أهمها صندوق النقد الدولي (IMF) والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (ITO)ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OECD) وغيرها، ويعتقد البعض أن الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت متفوقة بمقياس الفاعلية التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول.[1]

وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق فاعليتها وهي تتمثل في الأشكال التالية:

أ –التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية سواء كإجراءت وقائية مانعة أو كتطبيق لبدأ المعاملة بالمثل، وقد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية فتميز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول بحكم الروابط المصلحية أو السياسية التي تربطها فيها.

ب –تقديم المنح والقروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

ت –تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص، أو تقديم إعانات للمصدرين أو التسعير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك.

ث –فرض قيود على التحويلات الخارجية، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت، تختلف طولا أو قصرا بحسب الاحتياجات التي تحددها الدولة لنفسها من وراء اجتذاب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية.

ج –تعديل التحكم في انتقال راس المال أو حركة التجارة سواء بالتقييد أو بالإطلاق مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.[2]

1–أبوعباه، **المرجع السابق**، ص32.

2–عبد الصلاحات، **المرجع السابق**، ص32.

5/الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام:

كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أساسا على التعامل بين الحكومات، أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الإتصال فإن الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب، ويسمى هذا الأسلوب باسم الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام.

6/الدبلوماسية الثقافية:

ظهرت الدبلوماسية الثقافية في العالم الدبلوماسي كأداة جديدة لخلق علاقات دبلوماسية أفضل لأن تغير أفكار الناس مرتبط بنشر ثقافة بلدانها وتعتبر الدبلوماسية الثقافية نمطا جديدا ومتطورا من أنماط الدبلوماسية الدولية، ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، وإيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها أي في الدول الأخرى بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة ورابط ودية بين الشعوب، وخلق المناخ لكل نظام سياسي لان يتفهم ويدرك مخاوف وأماني وتطلعات ومصالح النظم السياسية الأخرى[1].

أما الأهداف التي تتوخى الدبلوماسية الثقافية تحقيقها فهي:

أولاً: تكثيف الجهود الدولية وتكتيلها في اتجاه إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون في مختلف المجالات العلمية والثقافية والتكنولوجية، عدا انه من خلال مثل هذه الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف المعلومات والحقائق التي تحتاج إليها في دعم عملية التنمية فيها، بمختلف أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثانياً: تصميم سياسات ثقافية جديدة يمكنها التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الإنسانية الكائنة في عالم اليوم. ومن هذه القيم "الإيمان بحقوق الإنسان، نبذ العدوان والحرب وتعميق الاعتقاد في مزايا التعاون الدولي، احترام سلطة المنظمات الدولية، ومبادئ القانون الدولي وأحكامه،....الخ[2].

1-عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص30.

2-عبد الصلاحات، **المرجع السابق**، ص33.

7/الدبلوماسية الوقائية:

هي العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، ومهام الدبلوماسية الوقائية يمكن أن يتولاها الأمين العام للأمم المتحدة شخصيا، أو عبر مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو عبر الوكالات والبرامج المتخصصة للأمم المتحدة، أو عبر المنظمات الإقليمية[1].

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية الحديثة

1/دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة:

ويقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية، أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، ولقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية ، وهو يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي، ولقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة[2].

2/دبلوماسية الأزمات:

ويقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميز بها، وإدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية، والسياسية، والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات.

لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول، وقد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات، فالتجارب

1-**المرجع نفسه**، ص34.

2-أبو عباه، **المرجع السابق**، ص36

الماضية منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن إنها كادت تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية و الدليل على ذلك قضايا فلسطين والعراق و أفغانستان[1].

3/دبلوماسية المحالفات:

وهي تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات عسكرية، ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة توجه الدول نحو التحالفات والتكتلات، ولقد فرضت الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية.

كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي، وكما للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية من أهمية لأمن الدولة ونفوذها فلقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى.

ودبلوماسية المحالفات ليست حديثة، فهي تضرب بجذورها في أقدم العصور وذلك نتيجة لشعور الجماعات السياسية بعدم قدرة كل واحدة منها منفردة على إشباع حاجاتها أو تحقيق أهدافها.[2]

1-عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص35

2-عبد الصلاحات، **المرجع السابق**، ص38.

المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار نظري

يرتكز هذا المبحث على مفهوم نظرية الدور، التي تعتبر كإطار تحليلي يعتمد على مجموعة من الأسس والمنطلقات الفكرية والمفاهيمية، والدور هو أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، وهو ينصرف إلى الوظائف الرئيسية للدولة في الخارج.

المطلب الأول: تعريف نظرية الدور

يلاحظ في كل الجماعات تمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة، يرتبط بتقسيم العمل الاجتماعي، و لكل وظيفة نجد أدورا معينة ترتبط بها، و تتيح تطبيقها و تطابق توقعات من قبل الأطراف الفاعلة الأخرى، و نميز تقليديا بين الأدوار الفطرية و تلك الأدوار المكتسبة، فالأولى هي أدوار طبيعية مرتبطة بالعائلة والجنس مثل :رجل و امرأة أو أم و أب، بينما تكون الثانية مكتسبة يكتسبها الفاعلون خلال حياتهم الاجتماعية و المهنية والسياسية.[1]

ومع ذلك ظل مفهوم الدور غامضا، لكونه متصلا بالدراسات النفسية والاجتماعية وعرف أيضا تعدد للآراء والتعاريف مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية، ولذلك تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الدور.

فقد عرفه **(Theodore sarbin)** بأنه: << نموذج ناتج عن أعمال تعلم أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية>>.

وعرف " **Levy Moreno** " الدور بأنه: << تجربة خارجية بين الأفراد تفرض عدة ممثلين وعلى المستوى التفاعلي الدور هو تصرف مزدوج فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة وبذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد إذ أن إدراك الدور يعني تعين المنبه والإجابة عليه>>.

أما عند **(Alan parsons)**: << يمثل الدور قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير

1-غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ط1،(ترجمة: هيثم اللمع)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص203.

والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكات المتكاملة>>.[1]

ويشير الباحثان (**woodyAllen**) و (**Van de liert**)، إلى مفهوم الدور باعتباره ذلك : << السلوك الذي يستند إلى توقعات معيارية، مرتبطة بمكانة في نظام اجتماعي>>.[2]

ويعطي المعجم الحديث للتحليل السياسي تعريفا للدور على أنه: << أنماط السلوك و مجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، و يميز(الدور) غالبا عن الوضع (Statut) بحيث أن الثاني يصف المواقف الاجتماعية النسبية، في حين يصف(الدور)أنواع الأعمال، التي تؤدى ضمن كل موقف، و يكسب الأفراد معرفة الأدوار و القدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية>>. [3]

ويرى (**Norman Bates**) و(**william Harvey**) في تعريفهما للدور، حيث عرفاه من منظور كونه تفاعل بين منظومة معايير وقيم من جهة، و وظيفة من جهة أخرى، تحدد معالمها وفقا لتلك المعايير و القيم الاجتماعية، فعرفا الدور بـــ: << منظومة معايير خاصة، منظمة حول وظيفة>>.

أما (**Ralf Linton**)، فيعرف الدور بكونه: << مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف وقيم و سلوكات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية>>.[4]

1-سامي ذبيان وآخرون، **قاموس مصطلحات السياسية والاقتصادية**. ط1، رياض: رياض الريس للكتب والنشر،1990، ص228.

2-دندان عبد القادر، **الدور الإقليمي الصيني في النظام لجنوب شرق آسيا1991-2006**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر، باتنة,2008 ,ص27.

3-جيوفري روبرت، أليستري إدوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**. (ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي)، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات،1999، ص399.

4-دندان، **المرجع السابق**، ص 29.

فنظرية الدور بهذا الشكل تفسر الدور بافتراض أن الأشخاص هم أعضاء مكانة اجتماعية، وأن لهم توقعات حول سلوكهم و سلوك الآخرين، حيث يتحدد دورهم وفقا لعلاقة تفاعلية بين ثلاثة معطيات رئيسية وهي:

-المعطيات الاجتماعية :وتتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما يحتويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.

- المعطيات الأنثربولوجية :و تتمثل في مجموع الحقوق و الواجبات الخاصة بكل مكانة، و التي تدل على ثقافة معينة، وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف و العقائد و الأخلاق و العادات و الفنون...إلخ.

- المعطيات النفسية :يحتوي الدور على معطيات نفسية، لأن التعبير على الدور دال على شخصية صاحبه.[1]

أنواع الدور: وهناك عدة أنواع أهمها:

-الدور على مستوى الشخصية: وهو عبارة عن سلوك تجاه الآخرين .

-الدور على مستوى المجموعة: وهو عبارة عن نموذج من التصرف المحدد لكل الأشخاص الذين يشغلون نفس الوضعية.

-الدور على مستوى التفاعل بين الأشخاص: وهو تصرفات أو نماذج من السلوك المتبادل في تسلسلات تفاعلية على توقعات الآخرين.[2]

تهتم مقاربة الدور في حقل العلوم السياسية، بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدوارا سياسية" تقوم بها على المسرح السياسي الدولي، وتوجه مقاربة الدور في كثير من الأحيان الصورة المتشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، هذا بالإضافة إلى أن تشكيل الدور ناتج في الأساس عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها الهوية الاجتماعية في

1-سعاد لهوارة، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**. مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014-2015، ص6.

2-عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة،2010، ص10.

الدول، والقيم السائدة بين أفرادها، وخصائصها القومية من الأيديولوجية والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي، وكل ذلك لأن الدور هو في الأساس موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها هوية المجتمع، ووصفه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.

وهكذا فإن نظرية الدور تقوم في الأساس على وجود تفاعلات وتوجهات ونشاطات ورغبات وعلاقات تقوم الدولة بالالتزام بها في إطارها الإقليمي أو الدولي، ونظرية الدور توصف بأنها تنبؤية (Predictive) لأنها قائمة على الافتراض القائل بأنه إذا كان لنا المكانة ومعلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة، فيمكن التنبؤ بسلوك الأشخاص المحتلين لتلك المكانة.[1]

المطلب الثاني :مفهوم الدور الوطني

إن مفهوم الدور من المنظور السياسي قد أخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي ...فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، إلا انه يمكن النظر إلى الدور بقدر اكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي، ف "دوران" F.C Doran" يرى الدور يشمل على عدة اعتبارات، إذ يتضمن الدور وبصفة رسمية "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة." ويشتمل الدور على قدرة القيادة أو الأطراف المرتبطة بها على توفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي.[2]

يشمل مفهوم الدور الوطني أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد

1-عمر الخضرمي، **الدولة الصغيرة والدور-مقاربة نظرية-**. مجلة منارة جامعة آل البيت، الأردن: العدد 04، (المجلد9)،2013، ص56-57.

2-**المرجع نفسه**، ص57.

على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات[1].

يرتبط مفهوم الدور الوطني بأوضاع صانع السياسة الخارجية فجمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يعرف بفجوة القوة / الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى. [2]

المطلب الثالث: استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية

تهتم نظرية الدور كإطار نظري بدراسة السلوك الخارجي بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية ،حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، فهو يصور دول العالم و كأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية.[3]

وحاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدام نظرية الدور لأول مرة في تحليل السياسة الخارجية في سنة 1970، حيث قام **كال هولستي** " **Kale Holsti**" بكتابة مقال عام1970 بعنوان "تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" وأكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف.[4]

كما تناول نفس الموضوع **ستيفن وولكر S.WALKER** بمقاله المعنون بـــ: "تصورات الدور القومي والنتائج النسقية" National role conception andsystemic outcomes" والصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية" **لمناصب** "دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواع

1- روبرت و إدوارد، **المرجع السابق** ، **ص**290.

2-الخضرمي، **المرجع السابق**، ص58.

3-آمنة، **المرجع السابق**، ص11.

4-لهوارة، **المرجع السابق**، ص7.

عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية. ليبقى اهتمام الباحث ستيفن ولكر بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام 1987بعنوان" نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"[1]

والمقصود بنظرية الدور في السياسة الخارجية، ذلك الإطار النظري الذي يهدف إلى تحليل السياسة الخارجية استنادا إلى مفهوم الدور، والذي يعني أن صناع السياسة الخارجية أو قادة الدبلوماسية، يعتقدون أن على دولهم أن تتحرك قصد تحقيق نوع محدد من الواجبات والدفاع عن بعض القضايا في إطار النسق الدولي أو الأنساق الإقليمية، وتلك الواجبات والقضايا التي يعبر عنها في السياسة الخارجية إلى وحدات ذات أدوار متباينة.[2]

إن العلاقة الجدلية التي تربط بين الدور الذي تضع الدولة فيه نفسها والقرار السياسي الخارجي، الذي تسعى إلى تنفيذه لاسيما إذا كان القرار قد جاء كرد فعل لموقف معين، فقد يجد صانع القرار السياسي الخارجي نفسه ملزما للتعامل مع الكثير من المواقف ومواجهتها، من خلال توظيف مختلف الأدوات ومؤسسات صنع القرار السياسي، وعلى رأس هذه الأدوات تأتي الدبلوماسية وهي الأداة البارزة التي تستخدمها الدولة لمعالجة مشكلة في البيئة الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة لمصلحة الدولة.[3]

واقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية، طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الدولة على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي سواء الأدوار التي تفرضها الظروف أو الإمكانيات أو المكانة، أي الأدوار التي ينبغي على الدولة أن تؤديها، أو الأدوار التي تطمح الدول لتأديتها ويمكن حصر مجمل هذه الأدوار في:

1-آمنة، **المرجع السابق ، ص**15.

2-عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**. ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2008، ص53-54.

3-خلود محمد خميس، "**السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003**". مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 44، 2010، ص77-78.

أ-الأدوار ذات العلاقة بالشؤون الداخلية للدولة:[1]

تبرز في دور المستقل النشيط صانع التنمية الداخلية ودور حامي السيادة.

1-**المستقل النشيط Active Indepandent:** يدور حول مفهوم الاستقلال الوطني من خلال تطبيق سياسة خارجية فعالة قائمة على خدمة المصالح الوطنية عن طريق إتباع برنامج نشيط لتكثيف وتنويع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع كافة الوحدات الدولية دون استثناء.

2-**صانع التنمية الداخلية** :يتبادر إلى ذهن صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة أو وظيفتها الأساسية هي التنمية الداخلية وألا تنغمس في الشؤون السياسية الدولية إلا وفق ما تقتضيه حاجتها التنموية.

3-**حامي السيادة** :يعتقد صانع السياسة الخارجية أن وظيفته تنحصر في حماية دولته وضمان سلامة ترابها الوطني من أي عدوان خارجي ويرتبط عادة هذا الدور بالدول التي تعيش حالة اللاإستقرار وفقدان الإحساس بالأمن.[2]

ب- الأدوار المرتبطة بدولة المبادئ والسلام:

تتبنى الدولة في سياستها الخارجية مجموعة من الأدوار المتعلقة بتحقيق مبادئ سامية مكرسة للسلام العالمي ولخدمة الإنسانية ونجد منها:[3]

1-**المعادي للاستعمار والمؤيد لحركات التحرر Leberation Supporter:** تشعر الدول التي عانت من تجربة استعمارية قاسية أو خاضت حربا من اجل التحرر تشعر عادة بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، فتقوم بتقديم مساعدات ذات طبيعة غير محددة لحركات التحرر وتأييدها معنويا دن التزام رسمي واضح.

2-**الوسيط Mediator:** إن وزن ومصداقية بعض الدول على المستوى الإقليمي أو الدولي يؤهلها على القيام بدور الوساطة والتوفيق بين الوحدات الدولية المتنازعة.

1-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص50-53

2- دندان، **المرجع السابق**، ص37-40.

3-لهوارة، **المرجع السابق**، ص10.

3-**صانع السلام Peace Maker:** تشعر الدولة بأنه يقع على عاتقها مسؤولية مثالية اتجاه العالم الخارجي تتمثل في دعم وإرساء السلام.

4-**المساعد على التنمية Developer:** فصانع السياسة الخارجية يتصور وجود مسؤولية تقع على عاتق الدولة تتمثل في مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية.

5-**الموازن الدولي Balancer International:** يتصور صانع السياسة الخارجية ان لدولته مسؤولية في حفظ التوازن القائم على المستوى الاقليمي او الدولي وهذا الدور لا يترتب عليه مسؤولية الا عندما يتهدد التوازن[1].

جـ -الأدوار الاقليمية :

ترتبط بمجموع الادوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الاقليمي سواء في تعاملها مع النظام الاقليمي ككل أو في تعاملها الثنائي مع دول الاقليم كل على حدى:

1-**الحليف المخلص Faith Fullally :** يلتزم صانع السياسة الخارجية بتأييد مطلق لسياسات دولة أخرى داخل الإقليم الذي تنتمي إليه الدولة سواء السياسات الداخلية أو الخارجية ومن هنا يصبح حليفا مخلصا.

2-الزعيم أو القائد الإقليمي regional leader: بحكم القوة المادية أو ثقل ومصداقية الدولة على المستوى الخارجي مقارنة مع بقية الدول الأخرى التي تنتمي إلى المنطقة نفسها تحاول بعض الدول قيادة الإقليم الذي تنتمي إليه سواء عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر في الأنظمة السياسية للدول المجاورة.

3-المدافع الإقليمي regional protector: يشعر صانع السياسة الخارجية بمسؤولية دولته في حماية المنطقة التي توجد فيا دولته من أي عدوان خارجي يمكن أن تتعرض له.

4-**قائد التكامل الإقليمي:**يتصور صانع السياسة الخارجية أن دولته مسؤولة عن توحيد

مجموعة الدول التابعة للإقليم الذي تتواجد فيه الدولة في دولة واحدة.

1-محمد السيد سليم، **ثورة يوليو والدور الخارجي المصري**. **السياسة الدولية**، العدد164، جويلية 2002، ص 15-18.

5-**نموذج الهيمنة الإقليمية Regional hegemony**:[1] نسب هذا النموذج إلى" **دفيد مايرز**" الذي يتناول مفهوم الهيمنة الإقليمية ويحدد فيه خمس ادوار تصب حوله:

أ -**المهيمن الإقليمي Regional Hegomonos**: تمتلك هنا الدولة قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي بحيث يصبح تابعا لها توجهه كما تشاء.

ب -**المتطلع إلى الهيمنةAspiring Hegomonos**: في هذه الحالة نجد أن الدولة تسعى إلى امتلاك قوة كافية للسيطرة على النظام الإقليمي.

ت -**المهيمن المحتمل Patential Hegomonos**: وهو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم الذي تتواجد فيه مستقبلا وذلك بالتغلب على جيرانه من القوى الإقليمية الكبرى، مع ضرورة توافر إدراك قوي بنفسها كقوة إقليمية.

ث -**المساوم Bargaine**: وهو الفاعل الثاني في النظام الإقليمي المعرض للهيمنة وهي دولة تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، وفي حال تعدد المساومين فان الأمر سيكون بشكل ترتيبي مساوم أول، مساوم ثاني...

ح -**الموازن** :يتمثل دور الدولة أو عدد من الدول هنا في احتلالها منطقة وسطى من دائرة الهيمنة أين بين الدولة المهيمنة أو الطامحة للهيمنة والدولة المساومة فهي قوة فاعلة لكن محايدة وهي عرضة للإغراء المستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف.[2]

بالإضافة إلى ما سبق يقوم الدور الخارجي للدولة على عدة أبعاد أهمها:

1-يتصور صانع السياسة الخارجية أن لدولته مركزا متميزا في السياسة الدولية نتيجة الوظيفة التي تقوم بها تبعا لدرجة نفوذها.

2يستند صانع السياسة الخارجية في ضبط حركية دولته على حجم نشاطها على الساحة الدولية والذي يخضع لطبيعة الدوافع الأساسية سواء أكانت تعاونية أو صراعية.

1- دندان، **المرجع السابق**، ص39-40.

2-محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** القاهرة: مركز الدراسات السياسية,2002، ص51.

3-نتيجة لممارسة الدور يمكن لصانع السياسة الخارجية توقع حجم التغير المحتمل في السياسة الدولية[1]

كما يتسم دور الدولة بخصائص جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار:

1-أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على ارض الواقع عن طريق الممارسة.

2-مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

4-من الممكن أن يرتبط دور الدولة بالمستوى الذي توجد فيه (إقليمي، عالمي).[2]

1-سليم، **المرجع السابق**، ص17.

2-إدريس، **المرجع السابق**، ص52.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة

يتطرق هذا المبحث إلى الدبلوماسية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور روسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال أولويات الدبلوماسية الروسية ومحدداتها ومجالاتها، والتي أرست مبادئ وأهداف الدبلوماسية الروسية الجديدة.

المطلب الأول: أولويات الدبلوماسية الروسية

أ/المرحلة الأولى(2000/1992):

كانت السياسة الخارجية الروسية تعتمد على مبدأ التقليل من أضرار تفكك المعسكر الشيوعي ومحاولة إعادة تنظيم البيت الداخلي في محاولة لإعادة النهوض حيث تم التخلي على المنطق العسكري الهجومي وقد ظهر ذلك من خلال:

1- الإعلان عن سحب قواتها على مسافة" 1500" كلم نحو الشرق وبالتالي التخلي عن منطقة وسط أوروبا.

2-التخلي عن فكرة توازن القوى.

3- التخلي عن الفكرة التي نص عليها الدستور السوفياتي"1978" والمتمثلة في "مبدأ الاستفادة من التناقضات الإمبريالية[1].

هذا ولقد تأثرت السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم "بوريس يلتسين" بالفوضى التي لحقت سقوط الاتحاد السوفيتي والمشاكل التي واجهتها روسيا في تطبيق النموذج الغربي الليبرالي بحيث تبنى "يلتسن" ما يعرف بنموذج العلاج بالصدمة "Shock thearapy" في المجال الاقتصادي، كذلك التجاوزات التي عرفتها الساحة السياسية الروسية والمواجهة الرامية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في "أكتوبر 1993" وغيرها من الأزمات والنزاعات الحدودية

1-لمى مضرالأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة**1990-2003، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009، ص47.

على أطراف الدولة ما دفع "يلتسن" إلى طي صفحة الخلاف مع الغرب والاهتمام بالمشاكل الداخلية حيث أعلن وزير خارجيته في تلك الفترة "أندريه كوزيريف" بأن السياسة الروسية سوف تتطلع إلى مشاركة متميزة مع الاتحاد الأوروبي وإلى اعتباره جسرا يربط الشرق بالغرب، وقد حد وزير الخارجية الروسية "يفيجني بريماكوف "أولويات السياسة الخارجية الروسية في"12جانفي 1996" والتي يجب أن يقوم عليها التحرك الدبلوماسي الروسي في المستقبل وابرز هذه الأولويات هي[1]:

1-صياغة مفهوم "الخارج القريب "Alrosd- the near" "l'etranger proche" "ويقصد به ضمان الصلة التي تربط بين روسيا من جهة، والدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا.

2-ضمان حصول روسيا على وضع خاص ومميز عند صياغة أمن أوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإعطائها دور يليق بمكانتها كدولة كبرى ومؤثرة إقليميا، حيث لم تدخر الدبلوماسية الروسية جهدا في التأكيد على طرح هذا المفهوم للعظمة في الساحة الدولية وما يتبع ذلك من حقوق لها في مجال نفوذها الطبيعي كما ورثته عن الإتحاد السوفياتي.

3-الوضعية الجغرافية لروسيا بين القارتين الآسيوية والأوروبية تعني أنها مهتمة بجميع المسائل الهامة في القارتين، ولا يجوز أن تعالج أي من هذه المسائل من دون مشاركة روسيا.

4-استثمار عضوية روسيا في مجلس الأمن في إقامة علاقات ودية ومثمرة مع جميع دول العالم.

5-سعي روسيا إلى المشاركة في جميع المحافل الدولية، والانتماء إلى المنظمات الدولية، والدخول في مجموعة 7 على الرغم من أن مشاكلها الاقتصادية لا تسمح لها بمشاركة فعالة والتأثير على القرارات في هذه المجموعة.

6-إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، واعتباره شريك أساسي ومهم خاصة في المجال الاقتصادي، والتخلي عن فكرة أن هذا الاتحاد يعتبر "الركيزة الأوروبية للحلف الأطلنطي."

1-بريماكوف يفيجني، **العالم بدون روسيا :قصر النظر وعواقبه.** (ترجمة: عبد الله حسن) ، دمشق: دار الفكر،2001، ص25.

7-الحرص على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية واعتباره كعنصر في التفاوض مع الغرب خاصة الو.م.أ من أجل الحصول على مزايا وتدعيم وضع روسيا في الساحة الدولية، ولعل هذه النقطة هي التي دفعت بمجلس الدوما الروسي إلى عدم التصديق على "معاهدة الحد من أسلحة الدمار الشامل"، والحقيقة أن حكومة" بريماكوف" جاءت لتسجل توسعا واضحا في الدبلوماسية الروسية على الساحة الدولية وفي أكثر من مكان، وفي الوقت نفسه محاولة إيجاد تناسق بين روسيا والعالم الخارجي وحماية مصالحها[1].

كانت هذه حال روسيا الداخلي والخارجي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وكذا كانت سياستها الخارجية .لكن هذه السياسة تغيرت بوصول بوتين إلى الحكم سنة"2000"، والذي أعاد لروسيا مكانتها وموقعها في السياسة العالمية معتمداً في ذلك على مقومات مهمّة تملكها روسيا، ساعدتها في تبني وتنفيذ سياسة خارجية قوية ومؤثرة.

ب/المرحلة الثانية: بعد سنة (2000)

وصلت إصلاحات" يلتسين" سنة(2000) إلى طريق مسدود في كل المجالات، وأوصلت روسيا إلى حافة الانهيار التام كدولة وكمجتمع، وتراجعت مكانتها ودورها العالميين، وتحولت إلى دولة تابعة ومنفذة للأوامر الأمريكية، وفي ظل هذه الظروف الداخلية السيئة، والضغوط الدولية المجحفة، حدث تغير في هرم السلطة بوصول "بوتين" إلى الحكم، فأحدث ثورة في كل المجالات، وفي السياسة الخارجية وفي دور روسيا الدبلوماسي.[2]

شهد اليوم "31 ديسمبر1999" إعلان الرئيس الروسي السابق "بوريس يالتسين" تقديم استقالته عن رئاسة البلاد ليصبح بذلك الوزير الأول في تلك الفترة "فلاديمير وفتش بوتن" رئيسا بالنيابة، وفاز "بوتن" بانتخابات "26 مارس 2000" بـ: (52.52%) من الأصوات، لتدخل بذلك روسيا مرحلة التضخم لتتراوح بين(0.7% و 0.8%) فيما سجل الاقتصاد تحسنا ملحوظا بلغ (11%) ما أدى إلى حدوث فائض في الميزانية دعمه ارتفاع سعر برميل البترول الذي

1- يفيجني، **المرجع السابق**، ص26.

2-**المرجع نفسه**، ص30.

وصل إلى (21.5%) دولار/برميل، كذلك حضيت الحرب في الشيشان بالدعم الشعبي ما يعني أن "بوتين" كان يتمتع بهامش معتبر للتحرك. [1]

أما سياسة "بوتين" الخارجية فيمكن تقسمها إلى مرحلتين:

أ/المرحلة الأولى (2000-2004) فترة عهدته الأولى:

وقد بدأت ملامحها بالظهور حتى قبل تعيين "فلاديمير بوتن" رئيسا، حيث أولى اهتماما كبيرا بتطوير علاقة روسيا مع الغرب معتمدا بذلك خيار الاستمرارية مع الدبلوماسية "اليالتسينية" حيث كان يدعو كبار المسؤولين الغربيين أمثال اللورد "جورج روبرتسون" الأمين العام لحلف الناتو سابقا في محاولة تهدف إلى إعادة إحياء العلاقات مع هذا الحلف وهذا على الرغم من معارضة الجيش لهذا التقارب، كذلك دعا رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "توني بلير" إلى سان بطرسبرغ وأقنعه بنيته في إقامة علاقات أكثر دفئا بين روسيا والغرب وإلى إعادة بناء جسور الثقة التي هدمتها طائرات حلف الأطلسي مع هجومها على كوسوفو (1999)[2]

هذا وقد سعى الخطاب الرسمي إلى الترويج لفكرة "العالم متعدد الأقطاب" التي جاء بها "يفيجيني بريماكوف" مع مراعاة عدم إثارة توترات مع الغرب، خاصة وأن البلاد خرجت لتوها من أصعب الأزمات الاقتصادية لفترة ما بعد الاتحاد السوفياتي وهي "أزمة 1998" التي شهدت انهيارا رهيبا تبعه انخفاض للأسهم الروسية وانهيار سعر صرف الروبل حيث كان(1 دولار=5400 روبل وما تبع ذلك من بطالة وتدهور لمستوى المعيشة وعجز في الميزانية...الخ، بما لا يسمح لروسيا بارتكاب أي أخطاء في سياستها الخارجية وأكثر من ذلك السعي لعدم الدخول في صراع مع أي من الدول الغربية، وسعى "بوتين" من خلال سياسته إلى ما يلي:

أ-السعي إلى وضع مساو واستغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى، كانت هذه قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية.

1-شيقتسوقا ليليا، **روسيا بوتين**. (ترجمة :بسام شيخا)، بيروت :الدار العربية للعلوم - ناشرون،2010، ص470.

2-نبيه الأصفهاني، **السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي**. مجلة السياسة الدولية، العدد 536، 2010، ص60.

ب-تقوية منظمة الأمن والتعاون الأوربي (OSCE) لكي تمارس دورا رئيسا، وفي الوقت نفسه السعي لمنع التوسع شرقا لحلف الأطلسي وتقييده من لعب دور رئيس في شؤون الشرق.

ج-خدمة استراتيجية إحياء الاقتصاد الروسي، ومحاولة تجاوز الصعوبات العديدة وخصوصا نقص الأرصدة الرأسمالية وصعوبات الاستثمار وتراكم المشاكل الاجتماعية والبطالة التي وصلت إلى حوالي 10 ملايين شخص[1].

د-تقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، خاصة بعد توسع حلف الناتو شرقا ولمواجهة هذه الحالة سعى الرئيس بوتين إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب، حيث توجهت الدبلوماسية الروسية شرقا نحو الصين والهند والدول الاسيوية الكبرى الأخرى بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون الدولية، فالدبلوماسية الروسية التي سعى إلى تحقيقها الرئيس "بوتين" هي تحسين العلاقات مع الغرب بالشكل الذي يساعد روسيا في الحد من الضغوط السياسية والأمنية الغربية وتوفير بيئة ملائمة لحل المشاكل بالحوار والمشاورات والسعي إلى الحصول على مساعدات اقتصادية غربية ومواصلة الخطط بعيدة المدى في إعادة توجيه الاقتصاد الروسي.[2]

ب/المرحلة الثانية (2004-2008) فترة العهدة الثانية:

وقد ظهرت ملامحها مع إعادة تنصيب بوتن للمرة الثانية على رأس هرم السلطة في روسيا بعد انتخابات (14مارس2004) التي شارك فيها(64.3%) من الناخبين فاز خلالها "بوتين" بـ:(71.2%) من الأصوات مظهرة بذلك دعما شعبيا قويا "لبوتين" وسياسته.

وقد تميزت العهدة الثانية من حكم "بوتين" بتدهور العلاقات بين روسيا والدول الغربية بصفة عامة ومع الو.م.أ على وجه الخصوص ولعل ذلك يرجع إلى تشابك العديد من العوامل والظروف كالتناقضات الواضحة داخل المجتمعات الغربية فيما يخص مسألة دعم روسيا واعتبرها دولة غريبة، خيبة أمل موسكو بشأن مدى صدق نوايا العواصم الغربية في مرافقة ودعم التحولات في روسيا، الحرب الأمريكية في العراق، القلق الأمريكي الرسمي من تنامي

1-أحمد حسين شحيل، **السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط.** مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص115.

2-Win Gulling ,**Russian foreign policy in Putin presidency strategic Digest**. September 2000 .p. 259-261.

القوة الروسية وانتهاكها لحقوق الملكية الخاصة، وإتباعها سياسات حمائية حيث اتهم "بوتين" بأنه رئيس شيوعي بثوب ليبرالي، ومعاد للاقتصاد الحر.

اجتمع الرئيس "بوتين" مع السفراء الروس في كل العالم بتاريخ(12جويلية 2004) ووضع فيه الاستراتيجية الروسية في السياسة الخارجية وأداتها الدبلوماسية، هذه الاستراتيجية تضمنت 5 نقاط أساسية وهي:

1-اعتماد الدبلوماسية كأداة من أدوات تطوير البلاد.

2-أولوية العلاقات من دول الخارج القريب.

3-الحرص على إقامة علاقات متوازنة مع أوروبا وحلف الناتو.

4-الحاجة إلى الشراكة مع الو.م.أ.

5-البدأ بالتعاون مع الدول الواقعة في الساحل الآسيوي من المحيط الهادي بهدف تطوير سيبريا[1].

هذه النقاط الخمس تحمل في طياتها العديد من الدلالات حيث أصبحت السياسة الخارجية في عهد بوتين أكثر تحديدا ووضوحا من خلال:

- تراجع الكرملن عن فكرة الاندماج في المجمع الأوروبي على الأقل في -المدى القريب- التحرر من العقدة الهوياتية المتمثلة في الانتماء الروسي هل يكون ضمن الحضارة الغربية أم الشرقية.
- اللجوء إلى سياسة أكثر واقعية تحاول إحداث توازن بين الطموحات الكبيرة لروسيا وإمكاناتها التي تبقى محدودة.
- محاولة الابتعاد عن فكرة المواجهة مع الغرب وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان دور مهيمن لروسيا على خارجها القريب[2].

1 عبد الصادق علي، **روسيا والبحث عن دور جديد :العرب في السياسة الخارجية الروسية**. أبوظبي: شركة بن دسمال للطبع، 2009، ص37-38.

2-ليليا، **المرجع السابق**، ص473.

المطلب الثاني: مجالات الدبلوماسية الروسية

اعتمدت روسيا في عملها الدبلوماسي على عدة دوائر وحسب مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهاجس الأساسي تحقيق الأهداف الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية لروسيا، وتختص أولى هذه الدوائر بأروبا والولايات المتحدة ثم الدوائر الاسيوية ذات الأهمية الاستراتيجية وأخيرا دائرة الشرق الأوسط.

1-دائرة الولايات المتحدة وأروبا:

أ/المرحلة الأولى:1992/2000

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية عقد التسعينات بخطاب الرئيس الروسي" بوريس يلتسن "أمام مجلس الأمن الدولي في 31جانفي1992، والذي أكد فيه بان (روسيا تعد الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ليس شركاء لها فقط بل حلفاء ايضا). وعلى حد تعبير" فلاديمير بنارتكو" الدبلوماسي الروسي بأنه (سوف تكون المنافسة تجارية مع واشنطن وليس منافسة إيديولوجية).[1]

وقد أكد هذا الاتجاه الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون" خلال زيارته إلى موسكو في(4-5جوان2000) مضيفا بأنه ليس لديه اعتراض على العمل مع روسيا في بناء نظام دفاعي صاروخي مشترك والذي سوف يوقف الصواريخ الموجهة إلى روسيا والولايات المتحدة من قوى معادية في الشرق الأوسط أو أي مكان آخر، إلا أن أكثر المسائل التي أدت إلى خلافات مهمة بين روسيا والولايات المتحدة هي مسألة نقل التكنولوجيا النووية الروسية ذات الاستخدام المزدوج إلى دول تعدها الولايات المتحدة دول خارجة على القانون مثل إيران وكوريا الشمالية.

وجاءت ردود أفعال الولايات المتحدة قوية ومهددة بقطع المساعدات عن روسيا وبرزت هذه الحالة بوضوح في قضية بيع مفاعل نووي روسي إلى إيران، ولكن الأهداف الروسية كانت أبعد من قضية مفاعل، فالهدف كان تحركا سياسيا دبلوماسيا ذا طابع استقلالي عن الولايات

1-شحيل، **المرجع السابق**، ص118.

المتحدة وخصوصا في المناطق المهمة من العالم، وهذا ما يمكن أن نلمسه في تصريح "**ايفجيني بريماكوف**" وزير الخارجية الروسي خلال زيارته إلى إيران في (ديسمبر 1996) بقوله : أن<< الكرملين عازم على انتهاج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة تجاه إيران، وان موسكو لن تتراجع عن سياسة التعاون العسكري والنووي مع إيران فضلا عن تطوير علاقاتها الاقتصادية، وليس من مصلحة روسيا أن تسقط جميع أوراقها الدبلوماسية في إمكانية الضغط أو المساومة أو المقايضة مع الولايات المتحدة>>.[1]

المرحلة الثانية: بعد سنة(2000)

منذ الساعات الأولى التي تلت هجمات(11سبتمبر 2001)على الولايات المتحدة أعلن الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين "وقوف روسيا في صف الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب وبذلك كان قراره التخلي عن السياسة الخارجية الروسية القائمة على منافسة الولايات المتحدة وإدراج بلاده ضمن التحالف الدولي المناهض للإرهاب، حيث وصف البعض قراره هذا بأنه تحول بنسبة 180 درجة في السياسة الخارجية الروسية ودبلوماسيتها.[2]

وفي العلاقة مع الدول الأوربية سعى الرئيس" بوتين" إلى تحسين العلاقات معها، فقد دعا وزراء خارجية ألمانيا وايطاليا وبريطانيا وفرنسا إلى زيارة روسيا وإجراء محادثات في العلاقات والتعاون الثنائي وخصوصا فيما يتعلق بموقفهم من الشيشان.[3]

2-الدائرة الآسيوية:

المرحلة الأولى:2000/1992.

شهد عقد التسعينات تحسنا ملموسا في العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والصين وأهم تطور في هذه العلاقات جاء عندما قام الرئيس الصيني"**زيانج زيمين**" بزيارة موسكو في (أفريل 1997) حيث صدر (**إعلان سيباس المشترك**) والذي يفتح المجال أمام إمكانية قيام شراكة

1- **المرجع نفسه**، ص ص118-120.

2-عبد العزيز مهدي الرواي، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**. دراسات دولية، العدد35 2013، ص129.

3-**المرجع نفسه**، ص131.

استراتيجية بين البلدين، وأيضا وقع اتفاق خماسي يشرك كل من كازاخستان وطاجاكستان وقرغيزستان لخفض حجم القوات المسلحة على الحدود الفاصلة بين الدول الأربع والصين.[1]

وفي العلاقة مع اليابان شهد مطلع التسعينات خطوات ايجابية لتحسين العلاقات بينهما مثلت تحولا من مرحلة التوتر الكامل في العلاقات الروسية اليابانية إلى مرحلة جديدة تتسم بالسعي إلى تحقيق التفاهم فيما بينهما بشأن قضايا العلاقات بينهما وخصوصا فيما يتعلق بجزر الكوريل، وتسعى روسيا للاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لليابان في دعم برامجها الإصلاحية وخصوصا تطوير منطقة الشرق الأقصى في روسيا.

المرحلة الثانية: بعد سنة(2000)

في(14سبتمبر2000) زار الرئيس"**بوتين**" طوكيو، حيث كرر الجانب الياباني مطالبه الإقليمية باقتراح رئيس الوزراء الياباني بأن:(تمتد حدود بلاده لتضم جزر الكوريل) فكان رد الرئيس "**بوتين**" أن اكتفى بالقول بأنه: <<اقتراح شجاع ومدروس ولكنه لا يتفق مع رؤية روسيا>>، فالدبلوماسية الروسية على الرغم من تحركها نحو اليابان في محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين بعد مرحلة طويلة من التوتر والسعي من أجل تحقيق السلام ،إلا أنها لم تقدم أي مقابل ملموس يعكس رغبة حقيقية في تغيير الوضع القائم الذي استمر لعقود وخصوصا في حل قضية جزر الكوريل بين البلدين[2].

وفي النتيجة نجد أن الآليات الدبلوماسية المختلفة التي تسعى روسيا لتنفيذها في اسيا عموما والصين واليابان خصوصا تعمل على إقامة أسس وقواعد أمن جديد يمنع حدوث مواجهات في المنطقة ومعالجة تصعيد الأزمات، فتحقيق الاستقرار والأمن في الإقليم يضمن لروسيا ممارسة دور اقتصادي وسياسي ودبلوماسي مؤثر وفاعل في هذه المنطقة، فالتحرك الروسي قد أحل التعاون والتنسيق في هذه المنطقة محل المواجهة والصراع وأدّى دورا إقليميا وفاعلا في مختلف المجالات في تغيير توجهات روسيا نحو المنطقة.[3]

1-نبيه الأصفهاني، **انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية**. السياسة الدولية، العدد 66، 2012، ص82.

2-علي السيد فؤاد, **العلاقات الروسية اليابانية**، السياسة الدولية، العدد 136، 2010، ص ص16-17.

3- الأصفهاني، **انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية**، **المرجع السابق**، ص90.

3-دائرة الشرق الأوسط:

المرحلة الأولى:2000/1992

يمثل العامل الاقتصادي عاملا محددا ورئيسا للسياسة الروسية تجاه المنطقة فامتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم يشكل اليوم أحد المحددات الأساسية في الاستراتيجية الروسية، ويعود ذلك إلى ارتفاع كلفة استخراج النفط الروسي في سيبيريا بسبب الصعوبات التقنية، وعلى الرغم من أهمية نفط بحر قزوين فان الرغبة الروسية في إضعاف النفوذ الغربي في منطقة الخليج تعزز أهمية نفط الخليج العربي لروسيا.[1]

ويؤكد هذه الأهمية بكل وضوح (فيكتور بوسفاليك) بقوله:

"صحيح أن الحرب الباردة قد انتهت ولكن التنافس مازال موجودا واللهجة القديمة المعادية للغرب تناسب الدبلوماسية الروسية الجديدة".[2]

وفي العلاقة مع العراق انتهجت موسكو سلوكا دبلوماسيا سلميا يؤكد خبرة واسعة في الشؤون الإقليمية، ودأبت موسكو على معارضة القرارات الأمريكية ضد العراق، إلا أن الموقف الروسي كان أكثر توافقا مع متطلبات التفاوض السلمي مع رفض أي إجراء يؤدي إلى المساس بوحدة العراق.وكان هذا الموقف منسجما مع مواقف أغلبية الدول العربية تجاه العراق.[3]

إذن فالسعي الروسي نحو المنطقة العربية والخليج العربي تحديدا يقوم بالدرجة الأساس على معيار المصلحة، فروسيا بحاجة إلى رأس المال الخليجي أكثر من حاجتها إلى خلق صدامات ومواجهات مع أي طرف كان، ومحاولة إيجاد توازن مع كل الأطراف في المنطقة واثبات دورها كدولة يعتمد عليها من قبل دول الخليج العربي، وفي هذا نجد أن الدبلوماسية

1-الرواي،**المرجع السابق**،ص133.

2- الأصفهاني، **انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية، المرجع السابق**، ص99.

3- الأصفهاني، **السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، المرجع السابق**، ص100.

الروسية تسعى إلى عدم تجاهل طرفي المعادلة في ميزان القوى على المستوى الاقليمي وتحديدا السعودية وإيران.[1]

المرحلة الثانية: بعد سنة (2000)

بعد امساك القيادة الجديدة بقيادة "فلاديمير بوتين" أولى اهتماما كبيرا للشرق الأوسط باعتباره منطقة استراتيجية، ولابد من التأكيد أن اتجاه الشرق الأوسط في الدبلوماسية الروسية كان من أكثر الاتجاهات نجاحا في"2006" فقد برز التعاون الروسي- المصري ليشكل مثالا واضحا على عودة روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط في المجال الاقتصادي إلى جانب الحوار الروسي المكثف مع سوريا في ضوء زيارة الرئيس السوري" بشار الأسد "إلى موسكو في نهاية ذلك العام، وتميزت زيارة الرئيس "بوتين" للجزائر بأهمية كبيرة بالنسبة للعلاقات الثنائية بين البلدين واللذين يلبيان حوالي(% 40) من احتياجات أوربا من الغاز والمعادن الأخرى.[2]

المطلب الثالث: محددات الدبلوماسية الروسية

على الرغم من كل الجهود الروسية للارتقاء بالدبلوماسية على مختلف الأصعدة مع كل دول العالم، إلا أن هذه الدبلوماسية ما زالت تعاني من تأثير العديد من المحددات في الداخل والخارج وأبرزها:

1-ضعف دور الخارجية الروسية: وهذا ما توضح في كلمة الرئيس بوتين أمام تجمع لسفراء روسيا في"130" دولة بمناسبة مرور "200"عام على تأسيس وزارة الخارجية الروسية في (جويلية العام2006)، حيث شن "بوتين" هجوما عنيفا على الخارجية الروسية واتهمها بالفشل في إقامة علاقات صداقة ودية مع وسائل الإعلام الأجنبية والعجز عن إقامة علاقات جيدة على الصعيد الدولي، وأن الدبلوماسيين الروس لم يؤدوا واجبهم كما ينبغي في الدفاع عن المصالح الروسية.

2-**الأزمة الاقتصادية** :لقد عانى الاقتصاد الروسي من الانحلال مدة طويلة قبل أن يتولى بوتين منصبه كرئيس للدولة الروسية فقد امتلكت روسيا القوة العسكرية لكنها افتقرت إلى القاعدة الاقتصادية، لذلك جاءت محاولة موسكو تحويل المركب الصناعي-العسكري الذي يمثل(80

4-شحيل، **المرجع السابق**، ص80.

1-الرواي، **المرجع السابق**، ص135.

%)من واردات الخزانة العامة إلى إنتاج صناعي، والتعهد الروسي بالحد من مبيعات السلاح ليشكل مأزقا بالنسبة للخزانة الروسية بعد اختفاء عملاء مثل إثيوبيا وأفغانستان وكوبا وكوريا الشمالية وايضا دول أوربا الشرقية، ومع استمرار تردد المؤسسات المالية الغربية تجاه دعم روسيا بدأت الدبلوماسية الروسية تقلص الالتزام نحو الغرب، وبدأت محاولات استعادة ودعم وجود الدبلوماسية الروسية في المناطق التي شهدت تقلصا وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، ومن هنا نجد أن الموقف تجاه العراق قد تحول إلى المناداة برفع العقوبات المفروضة على العراق قبل احتلاله العام(2003) أن هدف الرئيس "بوتين" البعيد المدى هو استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى من خلال إعادة توجيه الاقتصاد[1].

إلا أن البلاد واجهت مشاكل جدية مثل نقص رأس المال وصعوبات تقديم الاستثمار الأجنبي وأعباء الدين الثقيل بالوقت الذي وصل فيه الدين الروسي الخارجي إلى حوالي(165 بليون دولار) حيث أعيد تسديد حوالي(14-19بليون دولار) ليصل إلى حوالي(10%) من الناتج القومي الإجمالي خلال حقبة "بوتين" الأولى، وهذا الذي لم يترك في الولاية الأولى للرئيس "بوتين" أي فرصة للتحرك سوى طلب المساعدة الاقتصادية من الدول الغربية، ولهذا بقيت العلاقات الخارجية الروسية محددة بشدة ومقيدة، والعقبات التي عانت منها الدولة في الجانب الاقتصادي كانت جزء مهما في التحرك الدبلوماسي للرئيس "بوتين"[2].

3-**ضغط القوى الداخلية** :ويبرز تأثير هذه القوى الداخلية في قضية "جزر الكوريل" والعلاقة مع اليابان، فالتيار القومي والتيار المتشدد يعارضان تسليم هذه الجزر إلى اليابان يضاف إليهم(47 ألفا) من المواطنين الروس من بينهم (عشرون الفا) من العسكريين الذين يسكنون الجزر بل أن حاكم مقاطعة (سخالين الروسية) قد تزعم الدفاع عن الجزر ومقاومة تسليمها، كما أن(70%)من مواطني هذه الجزر قد صوتوا في العام(1991) ضد إعادة الجزر إلى اليابان.

1-**المرجع نفسه**، ص136

2-شحيل، **المرجع السابق**، ص198.

وفي ضوء المعارضة الداخلية الواسعة لإمكانية إعادة هذه الجزر فقد شكَّل هذا الموقف عاملا محددا للتحرك الدبلوماسي الروسي تجاه اليابان وسد الطريق أمام أية محاولة لتقديم تنازلات سياسية روسية في هذه القضية.

4-**توسع حلف الناتو شرقا:** لقد توسع حلف الناتو شرقا ليشكل تهديدا لمصالح وأمن روسيا بالدرجة الأولى لأنه يهدف إلى عزل روسيا عن أوربا ويقضي على أملها في الاندماج في العمليات التكاملية التجارية على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، بل أن الروس يعتقدون بان هذا التوسع سوف يؤدي إلى بروز خطوط تماس جديدة في القارة تنذر بعودة الحرب الباردة، لذلك سعت القيادة الروسية إلى تنشيط الدبلوماسية الروسية لإعادة العلاقات مع دول الجوار التي كانت تحت لواء الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أوروبا الشرقية وإقامة علاقات صداقة وتعاون لقطع الطريق أمام حلف الناتو لضم هذه الدول إلى الحلف وبالتالي تطويق روسيا مما يهدد أمنها القومي ومصالحها في دول الجوار.[1]

خاتمة الفصل:

أدى سقوط الاتحاد السوفياتي وبروز روسيا الاتحادية كوريث شرعي إلى حدوث تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الروسية وتحركاتها الدبلوماسية، ويمكن تقسيم التطور التاريخي الذي مرت به روسيا على مستوى السياسة الخارجية إلى مرحلتين، الأولى: تبدأ من (2000/1992)، وهي فترة حكم "بوريس يلتسن" الذي وضع أولويات ومحددات ومجالات للسياسة الخارجية كانت أقرب للنهج الرأسمالي، وشهدت هذه المرحلة فترة ضعف شديد، أما المرحلة الثانية: بعد سنة (2000)، وهي فترة حكم "بوتين"، والذي جاء بإصلاحات جديدة ومفاهيم جديدة، ووضع أولويات ومحددات للسياسة الخارجية الروسية الجديدة، وشهدت هذه المرحلة عودة روسيا إلى الساحة الدولية بقوة لتلعب دورا عالميا.

ونرى أن التحرك الدبلوماسي الروسي سعى إلى تحقيق الأهداف الاتية:

1-**المرجع نفسه**، ص199.

1-الاحتفاظ لروسيا بدور مميز في صياغة أمن أوربي مشترك جديد في ضوء الوثيقة التأسيسية الخاصة بتنظيم العلاقات والتعاون والأمن بين روسيا وحلف الأطلسي وهي الأساس لبناء شراكة جديدة تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول الموقعة عليها.

2-الاستفادة من الانتماء العرقي في تسوية الصراع العرقي وخصوصا بين السلاف والأعراق الأخرى مثل الصرب مع البوسنيين والكوسوفو.

3-العمل الجاد لقيام تكتلات إستراتيجية ودعم قدراتها للوقوف على قدم المساواة إلى جانب القطب الأوحد والحد من الهيمنة الأمريكية والعودة إلى عالم متعدد الأقطاب.

الفصل الثاني

محددات الدور الدبلوماسي الروسي في الأزمة السورية

المبحث الأول: الأزمة السورية والتفاعلات الاقليمية والدولية

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية

المطلب الثالث: التداعيات المحلية للأزمة السورية

المطلب الرابع: التفاعلات الاقليمية والدولية في الأزمة السورية

المبحث الثاني: الدور السياسي الروسي في تسوية الأزمة السورية

المطلب الأول: الدور الدبلوماسي الروسي في مجلس الأمن

المطلب الثاني: الوساطة الروسية بين أطراف الأزمة

المطلب الثالث: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية

المطلب الرابع: موقف المعارضة السورية من الدور الروسي

المبحث الثالث: الأزمة السورية بين المبادرات الدولية والموقف الروسي

المطلب الأول: المبادرات الاقليمية والموقف الروسي منها

المطلب الثاني: مبادرات حركة عدم الانحياز والموقف الروسي منها

المطلب الثالث: المفاوضات الدولية لتسوية الأزمة والموقف الروسي منها

المبحث الرابع: تقييم دور الدبلوماسية الروسية

المطلب الأول: نجاحات الدبلوماسية الروسية

المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية الروسية

المطلب الثالث: سيناريوهات الدور الروسي في سوريا

لطالما احتلت الدولة السورية مكانة بارزة في السياسة الخارجية الروسية في عهد الاتحاد السوفياتي، فكان العامل الإيديولوجي هو المحرك الرئيسي لهذا التقارب خاصة و أن سوريا حينها شكلت مع عدة دول عربية حلفا مضادا للمعسكر الأمريكي، غير انه و بسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه تغيرت و تلاشت هذه التحالفات الايديولوجية وحلت محلها تحالفات براغماتية لم تحتل فيها سوريا مكانا بارزا، غير أنها استطاعت الحفاظ على علاقاتها المتجددة بروسيا.

ومنذ بداية الأزمة السورية ظهرت روسيا كالداعم الأول للنظام السوري داخليا ودوليا، وتفاعلت السياسة الخارجية الروسية ودبلوماسيتها مع كافة الأحداث في الأزمة السورية، وطرحت تساؤلات حول حقيقة هذه العودة وطبيعة الدور الذي ستؤديه الدبلوماسية الروسية خاصة في بقاء النظام السوري من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي وإيجاد حلول سلمية وسياسية للأزمة السورية، ودعم روسيا لسوريا في مجلس الأمن الدولي واستخدام روسيا حق النقض، وتقديم المبادرات والحلول السياسية للحفاظ على نظام بشار الأسد.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول التعرف على الأزمة السورية، أسبابها وأطرافها وتداعياتها المحلية، والتعرف على التفاعلات الاقليمية والدولية في الأزمة، ثم نتطرق إلى الدور الدبلوماسي الروسي، ومختلف المبادرات الدولية والاقليمية لتسوية الأزمة والموقف الروسي منها، ثم نحاول تقييم الدور الروسي في الأزمة السورية.

المبحث الأول: الأزمة السورية والموقف الروسي

اختلف الحراك الشعبي الذي شهدته سوريا اختلافا كبيرا عن التحركات الشعبية التي شهدتها باقي دول الربيع العربي، ويرجع هذا بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي والأطراف الداخلية المؤثرة في الدولة، بالإضافة إلى التدخل الدولي والاقليمي في مجريات الأحداث، وخاصة التدخل الروسي، الذي أدى إلى استمرار الأزمة وتأزمها وهذا ما ستناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: أسباب الأزمة في سوريا

لقد انطلقت الاحتجاجات في (15مارس2011)، وكانت بدايتها احتجاجات سلمية بحتة كغيرها التي حدثت في البلدان العربية، حيث بدأت بمدينة" درعا "جنوب البلاد التي رفعت شعارات تطالب بالحرية والإصلاح لمواجهة القمع وكبت الحريات العامة وتطورت الأحداث وتحولت من المظاهرات السلمية إلى استخدام السلاح من قبل الطرفين سواء الأجهزة الأمنية السورية والشبان المسلحين وبعض المنشقين عن الجيش السوري الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية[1]

وما إن اندلعت شرارة الاحتجاجات في مدينة درعا حتى بدأت معظم المدن السورية بالتضامن مع درعا خاصة بعد تزايد استخدام العنف من قبل الحكومة، حيث إن النظام منذ بداية الأزمة حاول دفع المحتجين على النظام نحو العسكرة، وذلك لتبرير استخدام العنف من جهة وحشد قاعدة دعم شعبي له من جهة أخرى وأطلق العنان لأجهزة الأمن والجيش لقمع المحتجين في ظل تعتيم إعلامي فرضته وسائل الإعلام.[2]

وقد جاءت الثورة السورية نتيجة للعديد من التراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ تولي بشار الأسد الحكم في سوريا، ومن هنا نذكر جملة من العوامل التي ساهمت في ظهور الأزمة السورية:

1-أكرم كساب، **الأبعاد الاقليمية والدولية للعلاقات السورية الروسية200-2012**. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية العلوم الانسانية، فلسطين 2013، ص76.

2-تشومسكي نعوم، **داخل سورية-قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع-**، (ترجمة: رامي طوقان)، ط1،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2015،ص20.

1-شمولية النظام السياسي:

شهدت سوريا حصر السلطة بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي للسلطة نتيجة التعديلات التي أجريت على الدستور، فنرى أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الانفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، وحكم سوريا حكماً فردياً مطلقاً معتمداً على الجيش والأمن بالدرجة الرئيسة، وأسهم في تهميش الحياة السياسية، وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية، وكذلك تفشي الفساد وغياب دولة القانون الضامنة للحريات العامة.[1]

2-غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها:

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري تتمثل في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليص استقلال السلطة القضائية، كما يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي؛ وذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية في سوريا، فإن الرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها الدستور والقانون.[2]

3-توريث السلطة:

لقد طالب الشعب السوري إلغاء نظام توريث السلطة والتغيير الجذري للنهج السياسي في السيطرة على الحكم، خاصة بعد أن أعد الرئيس السابق "حافظ الأسد" جيدا لسيناريو توريث السلطة لابنه" باسل" أولا ثم "بشار" بعد مقتل أخيه باسل مبتدعا بذلك في العالم العربي تقليد تحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية، ونفذ ذلك بحكم سيطرة الدولة الأمنية التي يسيطر عليها من يلوذون به وذلك من خلال تدريبه ومنحه صلاحيات واسعة ومكرسا له سلطة الدولة وأجهزتها للترويج له وفرضه رئيسا، وقد قبل السوريون نظام التوريث بقوة السلاح على

1-الكتيبي ابتسام، صالح المانع وآخرون، **إلى أين يذهب العرب" رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية**". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص322-323.

2-كمال أبوشاويش، **ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين،2013، ص24.

مضض، أملا في أن يكون الابن مختلفا عن والده، لكن تولى بشار السلطة لم يشكل أي تغير ذي قيمة في مجمل الأوضاع التي رتبها الرئيس حافظ الأسد[1].

4-الاختناق المؤسساتي:

وما رافقه من استنزاف الحياة السياسية والحزبية وتهميش قطاعات كبيرة من المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرمانها من المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية والاقتصادية بعد فقدان هذه المؤسسات قدرتها على التطور لتعبر عن تطلعاتها وامكانياتها ومما أسهم في تحقيق ذلك غياب الديموقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري وغياب قانون أحزاب ينظم الحياة السياسية والمشاركة المجتمعية في سوريا يترافق ذلك مع غياب قانون للانتخابات التشريعية، وكذلك الاعتماد على مبدأ الاستفتاء في الحياة الانتخابية[2] .

5-قوانين أنظمة الطوارئ:

طالب الشعب السوري إلغاء حالة الطوارئ المعمول بها بعد تولى حزب البعث السلطة منذ (الثامن مارس1963)، والذي تم بموجبه تعليق العمل بالدستور وما رافقه من تفرد وسيطرة مطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع والعمل على إخضاعها وتطويعها لاستتباب نظامه، وفى سبيل ذلك لجأ إلى إسناد الوظائف المهمة في المؤسسات والوزارات إلى الأعضاء الموثوقين في حزب البعث دونما النظر لأهليتهم وكفاءتهم، كما جعل أجهزة الأمن وصية على أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها التشريعية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى تدني كفاءة الادارة وفاعليتها وحفز على الفساد وتجاوز القوانين والأنظمة، وتكريس ثقافة الولاءات والتماهي مع من يملك السلطة وكذلك شكل عائقا أمام تطور هذه المؤسسات والمشاركة المجتمعية، وأدى إلى غياب الحريات وافتقاد المبادرة في المجتمع وعطل آلية الحوار المجتمعي، وساد ركود على حركة المجتمع وقدراته التطويرية[3].

1- آزاد محمد علي، **خلفيات الثورة دراسات سورية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013، ص105.

2-عبد القادر أسامة، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج" سوريا والبحرين"**. بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان ،2012-2013، ص63.

3-علي، **المرجع السابق**، ص ص44-45.

6-تدهور الأوضاع الاقتصادية:

عانت القطاعات الاقتصادية كافة من الأمراض الإدارية المزمنة بعد تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الاهتمام بتوفير شبكات الضمان الاجتماعي المرافقة لهذا التحول، الأمر الذي أفضى إلى تراجع في دور القطاع الاقتصادي العام وتقليص الإنفاق العام، ووقف الاستثمار الانتاجي الحكومي وتفويضه إلى القطاع الخاص، الأمر الذي أدى الى انتشار الفقر والبطالة وضعف الإنتاجية، وارتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية. ووفق تقديرات عام (2010) فإن حوالى7 مليون نسمة(34.3 %)من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، كما انخفضت القدرة الشرائية بحوالي(28 بالمائة) خلال العشرة أعوام الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة (16مليون سوري) إلى(24%) من الدخل الوطني، ويتبين من ذلك أن سوريا أصبحت مقسمة إلى قسمين: الأول قلة من الناس تسيطر على مقدرات الدولة الاقتصادية، والثاني هم معظم الشعب الذي يعاني الفقر ويعجز عن توفير المتطلبات الأساسية[1]

7-استشراء الفساد:

تراكم أخطاء النظام وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته، ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي، وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة بعد إلغاء دورها على مدار عقود في مجال التنمية السياسية، وأصبحت بلا وزن أو تأثير في الحياة السياسية، يتبين من ذلك أن المتغيرات الداخلية لعبت دورا مباشرا في تحرك الطبقة الوسطى والشعب السوري الذي استغل التحولات السياسية في المنطقة العربية والنظام الإقليمي للمطالبة بالتغيير، واعطاء مساحة من الحرية للمشاركة في الحياة السياسية ودفع الحكومة للتراجع عن سياستها والعمل على تحقيق المساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف.[2]

1-باروت محمد جمال، **العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح**. ط1، بيروت: المركز العربي ودراسة السياسات ،2013، ص107.

2-زين العابدين بشير، **مرتكزات نظام الحكم السوري(1970-2011) وأثرها في الثورة**. التقرير الاستراتيجي التاسع، الجزيرة،2011،ص155.

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية

1-القوى العسكرية الليبرالية وتتمثل في:

الجيش الحر: لقد أعلن عن تشكيل الجيش الحر في تركيا بتاريخ(29جويلية 2011)برئاسة "رياض الأسعد" وعدد من الضباط العسكرين المنشقين عن المؤسسة العسكرية والجيش، ليكون إطار تنظيميا يواكب تنامي العمل المسلح ضد قوات النظام خاصة بعد تصاعد وتيرة العنف المسلح تجاه الشعب السوري، ويتبين أن المكون الفكري الأيديولوجي للمعارضة العسكرية الليبرالية أكد على إنشاء دولة سورية مستقلة بهويتها العربية الوسطية القائمة على العدل واحترام حقوق الانسان والأقليات العرقية مع عدم الانتماء لأي تيار سياسي أو عقائدي، كذلك التعامل بمسؤولية مع المجتمع الدولي وتطبيق مبادئ القانون الانساني.[1]

2-القوى والكتائب العسكرية ذات التوجه الإسلامي:

تشكلت العديد من التيارات الاسلامية خاصة بعد عسكرة النظام للأزمة، وبروز العامل الطائفي كأحد العوامل المحركة لها، وتمثلت هذه التيارات في:

أ. جماعة الإخوان المسلمين: تعد جماعة الاخوان إحدى القوى الأكثر فعالية ضمن المعارضة السورية في المنفى، والتي يعود تأسيسها في سوريا لعام(1946) برئاسة "مصطفى السباعي"، ومع بروز التحولات السياسية في المنطقة العربية وحدوث الأزمة السياسية في سوريا تولى رئاسة الجماعة" محمد رياض شقفة"، واستعادت نشاطها وتأثيرها في الداخل من خلال القيام ببناء قاعد شعبية في الداخل واحياء الشبكات القديمة، وقد حرصت على إظهار التزامها بحياة سياسية جامعة وتعددية من خلال تأكيد هويتها باعتبارها تنظيما إسلاميا وسطيا،[2] كما قامت بتشكيل حزب سياسي عرف"بالحزب الوطني للعدالة والدستور" والذي اختصر اسمه في"وعد " يعمل على تمثيل جماعة الاخوان، الموجودة في الخارج في أي عملية انتقال ديموقراطي تشهدها سوريا.

1-مروان قبلان، **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**، مجلة سياسات عربية، العدد2، ماي 2013، ص4.

2-لوند أرون، **الصراع من أجل التكيف: جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة**، مركز كارينغي،23 جانفي،2015، تاريخ الزيارة: 16-03-2017، متحصل عليه من: http://www.all4syria.info/Archive/195491

ب. جبهة النصرة: هي جماعة مسلحة تشكلت في منتصف(2011) ، بمساعد الدولة الاسلامية في العراق وتم الاعلان عن وجودها بتاريخ (24 جانفي 2012)، وقد ترأسها " **أبو الفتح محمد الجولاني**" الذى أعلن بيعته لزعيم تنظيم القاعدة "**أيمن الظواهري**"، وقد دعت الجبهة منذ بداية تشكيلها إلى مواجهة النظام، ورأت أن سقوطه يمثل الخطوة الأولى في تشكيل الدولة الاسلامية وقد ضمت العديد من المقاتلين السورين والعرب والأتراك، كما برز نشاطها العسكري في معظم المدن السورية خاصة إدلب وحلب ودير الزور، بينما تمثل نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في المحافظات الشمالية والشرقية من سوريا.[1]

ج. **الجبهة الإسلامية السورية:**

تعد بمثابة ائتلاف عسكري، سياسي، اجتماعي تأسس بتاريخ (21 ديسمبر 2012)، برئاسة "**حسان عبود**" الملقب" **بأبو عبد الله الحموي** "وقد ضمت عددا كبيرا من الأحزاب، والكتائب والجماعات الاسلامية، التي يجمعها نسق فكري ومرجعية دينية واحدة مثل أحرار الشام، والذي ينتشر نشاطها في كافة المحافظات السورية خاصة إدلب، ولواء الحق في حمص، وحركة الفجر الإسلامية في حلب وريفها، وجماعة الطليعة الإسلامية في ريف إدلب، وكتائب أنصار الشام في اللاذقية وريفها، وكتيبة مصعب بن عمير في ريف حلب وكتائب الحق في حماه، وجيش التوحيد في دير الزور.[2]

د .**جبهة تحرير سوريا:**

تشكل هذا التجمع في سبتمبر 2012، لعدد من الكتائب والألوية مثل صقور الشام وكتائب الأنصار، ولواء التوحيد ،لواء عمرو بن العاص، لواء الفتح، أنصار الشام وكتائب الفاروق التي انتشر نشاطها المسلح في العديد من المدن السورية خاصة القامشلي، وريف حلب، ودير الزور طرطوس وبانياس، وقد أكدت الجبهة على الالتزام بالإسلام كونه المرجعية

1-حمزة مصطفى المصطفى، "**جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام** "، مجلة سياسات عربية، العدد5، نوفمبر 2013. ص60.

2-الجزيرة نت، **المعارضة المسلحة في سوريا**،5سبتمبر،2013 ، تاريخ الزيارة:22-03-2017، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/5

الأساسية للتشريع مع التأكيد على احترام التعددية الدينية والقومية في المجتمع، كما بينت بأنها تهدف إلى إسقاط النظام السوري بجميع أركانه، والعمل على ملء الفراغ المؤسساتي والأمني خلال الفترة الانتقالية، وحماية السوريين على اختلاف معتقداتهم وقومياتهم ومذاهبهم، وضبط السلاح وحفظ الأمن والتمسك بسيادة سوريا ووحدة أراضيها.[1]

هـ-أحزاب المعارضة الكردية: لقد عانى الأكراد سياسة الإقصاء والتهميش وعدم الحصول على حقوقهم في الجنسية والتعليم خلال عهد الرئيس" حافظ الأسد"، ومع مجيء الرئيس بشار الأسد إلى السلطة تزايدت معاناة الأكراد الذين رأوا في حدوث الأزمة السورية متنفسا يمكن أن يحقق أهدافهم فبدأت تنتظم الأحزاب الكردية في ائتلافين هما المجلس العام للتحالف الكردي ويضم حزبين هما الحزب الديموقراطي التقدمي الكردي وحزب الوحدة الديموقراطي الكردي الموالي لحزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان، والذي تمثل نشاطه في شمال شرق سوريا، بينما الائتلاف الثاني يتمثل في المجلس السياسي الكردي ويضم تسعة أحزاب مثل حزب الباراتي والأزادي والمساواة. لقد حاول النظام كسب المعارضة الكردية إلى جانبه، وتحييدهم وابعادهم عن الحركة الاحتجاجية لأن الساحة الكردية ساحة متحركة سياسيا، وكذلك بسبب استناد ظهرهم إلى إقليم كردستان العراق بما يعني تأمين عمق استراتيجي إضافة إلى استغلالهم كورقة ضغط على الحكومة التركية لتحقيق أهداف النظام السوري.[2]

3-المعارضة السياسية:

لقد كشفت الأزمة السورية عن بروز قوى سياسية عديدة وفاعلة في الداخل والخارج وتحركات ومطالب متباينة من قبل الأقليات، وعن بروز لاعبين كثر في البيئة الاقليمية والدولية حاولت التوفيق بين مطالب المعارضة السياسية والعسكرية، الأمر الذي أسهم في بروز مجموعة الهيئات والأحزاب السياسية من أبرزها.

أ .**هيئة التنسيق الوطني:** تشكلت في (30 جوان 2011)من حوالي خمسة عشر حزبا سياسيا، ويغلب عليها الطابع القومي اليساري، وقد تشكلت هذه الهيئة بهدف مقاومة نفوذ الأحزاب

1-الجزيرة للدراسات، **المعارضة السورية: مخاطر التشتت وضرورات التوافق" تقدير موقف"**. 12 ديسمبر2013،تاريخ الزيارة في:17-03-2017، متحصل عليه من :http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013

2-جمال، **المرجع السابق**، ص174.

التقليدية التي كانت قريبة من النظام كما رأت أن المخرج من الأزمة يتمثل في عقد مؤتمر وطني شامل يحتاج إلى حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة المناخات المناسبة ليكسب مصداقيته والثقة به، ومطالبة النظام الإقرار بالطبيعة الشاملة للأزمة الوطنية من خلال وقف الخيار الأمني والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.[1]

ب.المجلس الوطني السوري: تشكل في (أكتوبر 2011) واتخذ من تركيا مقرا له، وضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة الإخوان المسلمين إلى جانب العديد من القوى الليبرالية، ويعد المجلس وجه التمثيل الوحيد لقوى المعارضة في الداخل والخارج أمام العالم والأكثر تعبيرا لدى القوى الدولية، ويهدف المجلس الوطني إلى دعم الحراك الثوري، وإسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام والعمل على بناء الدولة المدنية الديموقراطية .[2]

ج.الائتلاف الوطني لقوى" الثورة "والمعارضة :تشكل في قطر بتاريخ (نوفمبر 2012) برئاسة "معاذ الخطيب"، ونائبه" رياض سيف" بهدف بناء بديل سياسي وديمقراطي يتولى إدارة الأزمة ولمرحلة الانتقالية، وتوحيد صفوف المعارضة وتنظيمها وجعلها أكثر تنوعا وشمولا من خلال بناء أطر وقيادات سياسية وذلك نتيجة استمرار الضغط الدولي على المعارضة لتوحيد صفوفها متذرعة بكثرة الخلافات الداخلية، وعدم المقدرة على دعمها دون توحيد صفوفها سياسيا في كيان سياسي يمثل كافة أطياف الشعب السوري دون سيطرة اتجاه على آخر، وعسكريا بوجود مجلس عسكري موحد حتى يتسنى للمجتمع الدولي الاعتراف بهما ودعمهما بشكل يضمن قيادتهم للمرحلة الانتقالية، وقد اكتسب الائتلاف شرعية الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وتركيا والجامعة العربية.[3]

1-غالي ابراهيم، **سيناريوهات ما بعد الأسد المحددات والخريطة السياسية**، معهد العربية للدراسات والتدريب،14 أغسطس2012، تاريخ الزيارة في:06-03-2017، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/14

2-كوش عمر، **حصاد المعارضة السورية: عودة المجتمع السوري إلى السياسة**،29 ديسمبر 2012، تاريخ الزيارة في: 22-03-2017،متحصل عليه من:
http://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=83853

3-أحمد صافيناز، **المعارضة السورية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد 189، جويلية 2012، ص125.

4-الأطراف الداعمة للنظام السوري:

نجح النظام السوري في عسكرة الأزمة السورية حيث تمكن من تشكيل العديد من العناصر الداخلية والإقليمية الداعمة له في مواجهة المعارضة والتي تتمثل في:

أ .**المؤسسة العسكرية(الجيش)** : تمكنت المؤسسة العسكرية السورية من تأدية دور فاعل منذ بدء الأزمة السورية، حيث أثبت الجيش قدرته على تجاوز الأحداث متماسكا دون انشقاق أو انقسام، ويعود ذلك إلى التركيبة البنيوية للجيش السوري الذي يعمل ضمن آليات ممنهجة بنحو مضبوط لا يلتقي فيه ثلاثة ضباط على رأي واحد، فيه ألوية منفصلة تماما عن الجيش النظامي وتعرف بالوحدات الخاصة، وكذلك الحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية التي تعمل باستقلالية كالجيش النظامي والوحدات الخاصة والأجهزة الخاصة والحرس الجمهوري، التي تعمل بطريقة عناقيد العنب، حيث تشكل كل خصلة عنقودا مستقلا والذي يجمع هذه الوحدات المستقلة ارتباطها الأساسي بقيادتها المتمثلة برئيس البلاد الذي تمكنت الآلية الحزبية من جعله رمزا وقائدا له كامل الولاء في المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أسهم في تماسك القوة العسكرية للجيش السوري وقلل فرص اختراقه بالرغم من بروز بعض حالات الانشقاق داخل المؤسسة العسكرية ومحاولة بعض الدول العربية والأجنبية إحداث انقسام في الجيش وشقه وصولا إلى إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد.[1]

ب .**المجالس الشعبية(الشبيحة)**: تعد أحد أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية للنظام السوري، فهو يقوم على تجنيد أشخاص يفتعلون المشكلات مع المحتجين لإجبارهم على استخدام العنف حتى تستطيع القوى الأمنية قمعهم، ثم تطور دور هذه الفرق بتطور الأزمة، فأصبحت تقاتل إلى جانب الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري، ولم يقتصر تشكيل هذه الفرق على العلويين بل كان تشكيلها مرتكزا على درجة الولاء للنظام في المناطق القريبة من مناطق الاحتجاج ومناطق التماس، وقد تضمن هذا التنظيم رجالا مأجورين ومجرمين جنائيين وحزبيين من الطوائف

1-الحسن سمير، **إدارة الأزمة السورية: الجيش بيضان القبان**، بيروت: صحيفة الأخبار، العدد1664، الثلاثاء20 مارس2014، تاريخ الزيارة:2-4-2017، متحصل عليه من :http://www.al-akhbar.com/node/45926

2-عزمي بشارة، **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، ط1، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013،ص267.

والأديان كافة، دفعا للتفاعلات السياسية لتنحرف باتجاه الهويات الفرعية من أجل تكريس الحالة الطائفية على الأزمة.[1]

ج .**فيلق القدس:** يعد أحد أهم التنظيمات العسكرية المسلحة التي دعمت النظام السوري ضد المعارضة خلال الأزمة، حيث تم انتقال مجموعات مسلحة تقدر بعدة آلاف من قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقياد العميد قاسم" سليماني "الذي نقل مقر قيادته إلى دمشق ليشرف بنفسه على العمليات والمهمات العسكرية، ومن أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس خلال الأزمة، تدريب فيلق المجموعات العسكرية السورية، ومساعد الأجهزة الاستخباراتية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة.[2]

د .**حزب الله:** بدأ دور حزب الله في دعم النظام السوري خلال الأزمة السورية ضد المعارضة خاصة في منطقة القصير والمناطق الريفية والمناطق القريبة من الحدود اللبنانية السورية، وقد تمثل دور حزب الله خلال الأزمة أيضا في حفر الأنفاق في المناطق الوعرة على طول الحدود مع سوريا ونقل منصات الصواريخ إلى المناطق والمرتفعات القريبة من الحدود السورية والمشرفة على مناطق البقاع.[3]

المطلب الثالث: التداعيات المحلية للأزمة السورية

أولا :تداعيات الأزمة السورية على الجانب السياسي:

1-انقسام بنيوي وتفريغ بعض المدن من سكانها وتدمير المجتمع المدني من خلال التطهير المتبادل من قبل التيارات المتطرفة لكلا الطرفين، ويتضح ذلك من قول عزمي بشارة" :إن ثورة تقوم على تجييش طائفي أو هوياتي بشكل عام، وينقسم من خلالها المجتمع إلى هويات لن تقود إلى تعددية سياسية وفكرية في إطار المجتمع ككل، بل تقسيم المجتمع إلى مجتمعات، ولا

1-علي بكر، **بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا**. القاهرة: مجلةالسياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012، ص68.

2-**المرجع نفسه**، ص69

3-أنور مالك وآخرون، **الثورة السورية محرقة حزب الله**، ط2.عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2015، ص132.

يلبث أن يأخذ هذا التشرذم شكل مجتمعات تفضي إلى انقسام في كيانات سياسية فدرالية في الاحتمال الأسوأ"[1].

2-نقل الأزمة من الأطراف إلى المركز وانعدام الأمن ما أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي في بعض المناطق السورية، وانتشار ظاهرة الاختطاف المسيس من قبل النظام والمعارضة

3-فشل المعارضة في بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية.

4-حدوث اختلالات أمنية وانتشار ظاهرة التطرف الجهادي على الحدود مع دول الجوار بسبب تزايد أعداد النازحين والمهاجرين قسرا، ما أدى إلى تزايد نفوذ الجماعات الإسلامية المحاربة ضمن المعارضة المنتشرة على الحدود، ونظرا لعدم قدرة النظام على تأمين الحدود، الأمر الذي قد أسهم في انتقال الأزمة والعنف إلى دول الجوار السوري، وتحولها إلى أزمة إقليمية الأمر الذى أسهم في انتقال العنف الطائفي من الداخل إلى دول الجوار في ظل حركة السوريين.[2]

5-انحسار سلطة الدولة وغياب دور الحكومة المركزية على أجزاء واسعة من البلاد، وتراجع قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بواجباتها في حفظ الأمن، الأمر الذي أدى إلى تمزيق الدولة وانهيار وتفسخ وحدة المجتمع في مناطق عديدة من سوريا.

6-استمرار اعتماد الحل الأمني والعسكري من قبل السلطات المركزية، وتطور العنف المسلح بين كافة أطراف الأزمة السورية، ما أدى إلى خروجها من أيدي السوريين وتزايد التدخل والاستقطاب الإقليمي والدولي لطرفيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[3]

ثانيا : تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاجتماعي والإنساني:

1-تفاقم الأزمات الاجتماعية وتردي الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر و زيادة نسبة الفقراء ووصولها إلى مستويات قياسية، وتزايد التفاوت في توزيع الدخول والثروات، مما يعني تناقص الخدمات المقدمة للقطاعين الصحي والتعليمي، وقد دفعت تلك الأزمة إلى فقدان سوريا جزءا

1-جمال، **المرجع السابق**، ص396-397.

2-بيومي محمود، **اللاجئون السوريون في دول الجوار" أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية"**، موقع الأهرام الاستراتيجي، 5مارس،تاريخ الزيارة في:24-03-2017، متحصل عليه من : ، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Ser.

3-**المرجع نفسه.**

مهما من البنية التحتية ورأس المال البشري، الأمر الذي يتطلب العديد من السنوات لتعويضهما، ونتيجة لخفض الإنفاق العام في قطاع التعليم أضاف مزيدا من التعقيد على الوضع التعليمي والإنساني، إذ أن هذا التخفيض في الإنفاق سيحد من قدرة الحكومة على التدخل بحلول علاجية في المناطق الساخنة لمعالجة الأثار النفسية والاجتماعية للنزاع على الأطفال.[1]

2-يعيش اللاجئون أوضاعا صعبة في ظل نقص الغذاء وافتقادهم للمأوى المناسب، مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض في مخيمات اللاجئين والنازحين؛ نظرا لتعذر تقديم الخدمات الإغاثية والمساعدات الإنسانية بالشكل الكافي، رغم الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإنسانية التي رصدت(400 مليون يورو) لعام (2003)، بهدف مساعدة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين.

3--التضخم السكاني الذي ستعاني منه المدن المستضيفة للنازحين إذ أن أغلبهم نزح إلى المحافظة وسكنوا في مركز المدينة، وحتى في أطرافها البعيدة وقد لا يفكر الكثير منهم بالعودة مجددا إلى مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها مما يؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي المكون للمجتمع السوري.[2]

ثالثا تداعيات الأزمة السورية على الجانب الاقتصادي:

اتسمت الأزمة السورية بالتعقيد في ظل عوامل متشابكة متداخلة يصعب الفصل بينها أنتجت من الركود، الأمر الذي كان له انعكاسات كارثية على الجانب الاقتصادي وتسببت بإدخال أكثر من ستة ملايين شخص في دائرة الفقر وبعضهم الفقر المدقع، هذا بالإضافة إلى مشاكل البطالة والانعكاسات .السلبية الاقتصادية التي خلفتها الأزمات منذ (2011).

تركزت الآثار الاقتصادية في انخفاض الناتج المحلي ومعدلات الاستهلاك والاستثمار والتجارة الداخلية والخارجية، كما تأثرت المالية العامة بارتفاع عجز الخزينة وعبء الدين العام وتدهور سعر صرف العملة، وما تبعها من مشاكل اجتماعية أخلاقية أهمها:

1-نصر ربيع وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية** ،المركز السوري للبحوث والسياسات،2013، ص54.

2-**المرجع نفسه**، ص58.

1-إرتفاع معدلات التضخم نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية بنحو(25% عام 2012) نتيجة الحظر المفروض على العائدات النفطية المقدرة بنحو4 بلاين دولار.[1]

2-فقدان النظام السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي الغنية بحقول النفط، وخضوع جزء منها لسيطرة حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي في الشمال الشرقي، وجزء أخر لسيطرة المعارضة الإسلامية(في المنطقة الشرقية على مقربة من دير الزور)، وهذا ما يفسر تراجع البنية التحتية الخاصة بقطاع الطاقة، حيث تراجع إنتاج النفط الخام الذي كان يبلغ(380 ألف برميلا) في اليوم قبل الأزمة إلى (20ألف برميل) يوميا بحلول منتصف العام(2013) أما إنتاج الغاز فقد انخفض بمعدل الثلث، ويعزى هذا التراجع المعتدل نسبيا إلى وجود حقول الغاز في المناطق التي لاتزال خاضعة تحت سيطرة النظام، مثل تدمر وحماه قبل الأزمة.[2]

3-فرض العقوبات الاقتصادية على مقدرات النظام السوري أسهم في هجرة رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلى الخارج، وهرب ما يقدر بنحو(22مليار دولار) من رؤوس الأموال للخارج، مما أدى إلى انكماش الاقتصاد السوري بما نسبته(% 30 إلى % 40 في عام 2012)، وخروج ما يزيد على(60%) من رجال المال والأعمال السوريين للخارج.

4-تدمير البنية التحتية وانهيار القطاع الصناعي في العديد من المدن السورية، فقد توقف 3360 منشأة عن البناء و(677)منشأة عن الإنتاج وخروج 87484 عاملا من عملهم في تلك المدن، كما أثرت الأزمة على مدينة حلب التي تمثل العاصمة الاقتصادية لسوريا بشكل خاص، فبحسب تقرير صادر عن بنك بيبلوس، توقفت نحو(% 75)من المنشآت الإنتاجية عن العمل في تلك المدينة، كما انخفض عدد العاملين فيها إلى 8400 عامل من أصل 8800عامل مما اضطر النظام لنقل المدينة الصناعية من منطقة الشيخ نجار إلى حي الجميلية في مدينة حلب وقد أسهم ذلك الأمر في تعطيل الدورة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة داخل سوريا.[3]

1-تقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والإجتماعية،2013، ص2.

2-منى علمي، **ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 19 نوفمبر 2013، تاريخ الزيارة في:21-03-2017، متحصل عليه من : http://carnegieendowment.org/sada/2013/11/19 .

3-مركز سوريا للأبحاث والدراسات، **الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية**، سوريا: 24 نوفمبر،2013، ص2.

5- تراجع حجم الإنتاج والناتج المحلي، وتراجع معدل الصادرات، ونمو القطاعات الاقتصادية الأمر الذي أدى الى انخفاض سعر صرف الليرً السورية بشكل كبير.

6- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أسعار الوقود والطاقة فازدادت تكلفة الانتاج وارتفعت الأسعار مما أدى الي انتشار ثقافة الغلاء وعم مناخه[1].

المطلب الرابع: التفاعلات الاقليمية والدولية المؤثرة في الأزمة السورية

أدى تداخل القوى الإقليمية والدولية في مسار الأزمة السورية إلى خروجها من مضمونها الداخلي، وتحويلها إلى أزمة أمن ونفوذ ومصالح وتحالفات إقليمية ودولية. إذ يمكن فهم ما يحصل في سوريا أو بالأصح حول سوريا، هو أشبه بتقاطع طرق لمشاريع عديدة لها خصوصياتها الإقليمية والدولية، حيث بدا وكأن هذه القوى تمارس ما يمكن وصفه بـ"الحرب الخفية" أو "الحرب بالوكالة"، لا علاقة لها باستحقاقاتها الداخلية، وهو ما أدى إلى انقسام وتضارب مواقف هذه القوى وكيفية تعاطيها مع الأزمة.

1-أدوار ومواقف القوى الإقليمية البارزة:

شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب وتنافس إقليمي واسعة النطاق، حيث كان لهذا الاستقطاب والتنافس بين القوى الإقليمية البارزة الأثر المباشر في تعقيد الأزمة السورية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تتمحور حول: القرب الجغرافي، والتداخل المذهبي، والتنافر الأيديولوجي، فضلاً عن حجم المصالح والصراع على النفوذ، وكذلك تصور الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة للتهديدات التي قد تواجههم مستقبلا، ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفاعلات ومواقف القوى الإقليمية البارزة تجاه الأزمة السورية سواء من جانب الخصوم "تركيا ودول الخليج العربي"، أو الحلفاء "إيران" للنظام السوري على المستوى الإقليمي. مع العلم أن مواقف كلٍ من الخصوم أو الحلفاء داخل كل محور أو معسكر ليست متطابقة، إذ أن موقف كل دولة مبني وفق أهدافها وأولوياتها الخاصة، وبما يتوافق مع مصالحها وتطلعاتها[2]

1-**المرجع نفسه**، ص4.

2-علي، **المرجع السابق**، ص 485

أولا: خصوم النظام السوري على المستوى الإقليمي:

1-**الدور التركي:** تعد تركيا الخصم الإقليمي الأول للنظام السوري، حيث احتل الدور التركي مكانة متقدمة في التأثير في مسار الثورة السورية، فتركيا هي جارة لسوريا ودولة إقليمية كبيرة وعضو في حلف الناتو، وتطورت علاقاتها بسوريا بسرعة فائقة قبل الثورة، حيث بدا الموقف التركي مركبا ومتدرجا بشكل تصاعدي فيما يخص النظام السوري عبر عدة مراحل من النصح بالإصلاح وتلبية مطالب المحتجين، إلى ممارسة ضغوط على النظام، والسعي إلى إسقاطه، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية عليه، واستضافة واحتضان المعارضة السورية السياسية، وتسهيل تسليح المعارضة العسكرية، والتهديد بالتدخل الدولي، والتلويح بأعمال عسكرية، هذا الموقف استند إلى عدة اعتبارات معقدة ودقيقة في الحسابات التركية سواء الأمنية والسياسية والاقتصادية أو الداخلية والإقليمية والدولية[1]

وبالتالي وجدت تركيا في الثورة السورية فرصة لتغيير التحالفات في المنطقة، وذلك في مسعى منها للتأثير في موازين القوى الإقليمية عبر تحويل سوريا من حليف لإيران إلى خصم لها، وبما يشكل حائط صد لنفوذها الإقليمي المتعاظم، بعد أن فقد العراق إمكانية القيام بهذا الدور، وبذلك غلب على الموقف التركي الحسابات الإستراتيجية وليس مصالح الشعب السوري في الحرية والكرامة الإنسانية، إذ أن سقوط النظام السوري ومجيء نظام سني، سوف يضمن لتركيا موطئ قدم في الأراضي السورية مع تقويض للنفوذ الإيراني الشيعي داخل سوريا، وهو ما سينتج عنه قطع ذراع وجسر التواصل بين إيران وحزب الله اللبناني، فضلا عن مكسب استراتيجي لتركيا من بسط نفوذها عبر سوريا، سواء في خط "سوريا- لبنان- فلسطين- الأردن"، أو في خط "سوريا- الأردن- السعودية- دول الخليج العربي[2].

2/**الموقف الخليجي(قطر-السعودية):** اللتان تعدان الخصم الإقليمي الثاني للنظام السوري، ورغم اختلاف وجهات النظر في التعامل مع الأزمة السورية، إلا أنها اتخذت مواقف أكثر قوة وحزماً ضد النظام السوري مقارنة بدول عربية أخرى، حيث بادرت بدعوة النظام بإجراء

1- علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان2011،ص7.

2-**المرجع نفسه**، ص516.

إصلاحات ثم تحولت إلى المطالبة بتغيير النظام، وتقديم الدعم السياسي للمعارضة، وقد وصل الموقف الخليجي حيال الأزمة السورية إلى ذروته بقرار دول مجلس التعاون طرد سفراء النظام السوري من أراضيها وسحب جميع سفرائها من دمشق[1]. حيث تزعمت هذا التوجه كلٍ من السعودية وقطر اللتين أصبحتا في طليعة الدول الخليجية بل والعربية المطالبة بالتشدد في التعامل مع النظام السوري من خلال دورهما في رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن، والدعوة إلى تسليح المعارضة المتمثلة في الجيش الحر، والاعتراف بالمجلس الوطني كممثل رسمي ووحيد للشعب السوري. وقد كان لهذا الموقف الخليجي الأثر المباشر في التحركات العربية، وهو ما تجلى في تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية[2].

هذا الموقف الخليجي لم يأتِ من فراغ بل كان وليد عدة اعتبارات لها بالغ الأثر في تبلور الموقف الخليج، أهمها: الدافع الإقليمي، إذ ثمة رغبة لدى دول الخليج في الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، لاسيما أن هذه الدول أدركت أن دعمها لإسقاط نظام صدام جاء لصالح إيران والشيعة في العراق، فوجدت في الثورة السورية فرصة إستراتيجية للتخلص من النفوذ الإيراني في سوريا، والذي سيؤدي بالتبعية إلى التخلص من النفوذ الإيراني في لبنان، إذ أنه أصبح واضحا بأن الأزمة السورية أصبحت تمثل حالة من الاستقطاب بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبيا هما "إيران والسعودية"، وأنه في حالة نجاح إيران في دعم استمرار نظام الأسد، فإنها ستحقق نصرا استراتيجيا ستكون دول الخليج المتضرر الأكبر منه، وهذا ما يشير إلى أن الأزمة السورية باتت إحدى ساحات الشد والجذب في العلاقات الإيرانية الخليجية، هذا فضلا عن أن الدول الخليجية وجدت فرصة في الثورة السورية للثأر من النظام السوري بسبب سلوكه السياسي تجاه دول الخليج العربي في مراحل سابقة[3]

1-عبدالوهاب بدرخان، الموقف الخليجي من أزمة سوريا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 15جوان2013، تاريخ الزيارة في: 27-03-2017، متحصل عليه من: http://www.ecssr.ac.ae.

2- محمد بن هويدن، دول الخليج والأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، 4 أوت 2012، تاريخ الزيارة في: 16-03-2017، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg

3- مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **الأزمة السورية وموقف دول مجلس التعاون: لا بديل عن الحل العربي**، أخبار الخليج، 25فيفري 2012، تاريخ الزيارة: 19-03-2017، متحصل عليه من:http://www.akhbar-alkhaleej.com .

ثانيا: حلفاء النظام السوري على المستوى الإقليمي:

1-**الدور الإيراني:** تعد إيران الحليف الإستراتيجي للنظام السوري، إضافة إلى حلفائها "حكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان"، أبرز الداعمين للنظام السوري إقليميا، وعلى الرغم من تماهي الانقسامات السياسية في المنطقة مع الانتماءات المذهبية، فمواقف هذه الأطراف من الثورة السورية تقوم على حسابات جيواستراتيجية قد تأخذ منحنيا طائفيا، إن لم تكن في حقيقتها كذلك، بإعتبار أن جميع أطراف المحور الإيراني تدين بالمذهب الشيعي أو من المحسوبين عليه، في حين يدين جميع خصوم النظام السوري الإقليميين بالمذهب السني، وساعد على إعطاء الصراع هذا الطابع خروج حركة حماس الفلسطينية السنية من التحالف الإيراني، والتي كانت جزءا منه حتى اندلاع الثورة السورية.

حيث تعد إيران الداعم الرئيس للنظام السوري، وترى أن سقوطه يوجه ضربة قوية لمشروعها في المنطقة، إذ تمحورت السياسة الإيرانية حول فكرة التحول إلى قوة إقليمية كبرى مستفيدة من التغيرات الإستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط نظام صدام في العراق، ونظام طالبان في أفغانستان، فضلا عن تراجع النفوذ الأمريكي وانكفاء مشروعه بعد سلسلة الإخفاقات التي مُني بها في أفغانستان والعراق والحرب على الإرهاب، وفي هذا الإطار تشكل سوريا حجر الزاوية في المشروع الإيراني، إذ تعتبر سوريا بالنسبة إلى إيران بمثابة الجهة التي تسمح لها بالإطلال على البحر المتوسط والصراع العربي الإسرائيلي وكذلك تشكل جسر تواصلها البري الوحيد مع حليفها الأهم حزب الله في لبنان، كما أسهمت إيران في إحداث تحول سياسي مهم في علاقات سوريا بالعراق إذ انتقلت بغداد من خصم لدمشق إلى حليف لها وأصبح العراق إلى جانب لبنان الرئة التي يتنفس من خلالها النظام السوري، خاصة بعد فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية الدولية ضده على خلفية معالجته الأزمة.[1]

ومع استكمال سحب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام(2011)، بلغ المشروع الإيراني ذروته حيث نشأ تواصل جغرافي للمرة الأولى بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق، مما أدى إلى إنشاء قوس نفوذ إستراتيجي لإيران يشمل هذه الدول ويشكل حاجزا طبيعيا بين تركيا من جهة وشبه الجزيرة العربية والأردن من جهة أخرى، ونظرا لحيوية المعبر السوري للمصالح

1-علي، **المرجع السابق**، ص490

الإيرانية ونفوذها الإقليمي، فقد وضعت إيران كل ثقلها وراء دعم النظام في دمشق وتقديم كافة الوسائل العسكرية والإقتصادية لمنع سقوطه ونظرت إلى الصراع في سوريا بأنه يمثل امتدادا للصراع القائم في العراق ولبنان وعموم المنطقة بين محورها من جهة والمحور المعادي لسياساتها "التركي الخليجي"، وبذلك لا تخفي إيران رغبتها في التغلغل في عمليات التفاوض الدولية لاسيما أن تصريحات مسؤوليها تبعث برسالة إلى الغرب مفادها: "أن أي مبادرة أو حل للأزمة السورية لابد أن يمر عن طريق طهران، بإعتبارها تمتلك أوراق اللعبة السياسية في سوريا وأن أي تجاهل للدور الإيراني فيها سيؤدي إلى فشل تلك المبادرات".[1]

2-مواقف وأدوار القوى الدولية الكبرى:

بمقدار ما شكلت الأزمة السورية حالة استقطاب إقليمي، شكلت في المقابل حالة استقطاب واصطفاف دولي غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة، والذي أدى إلى زيادة تعقيد الأزمة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أن سوريا تشكل بالنسبة للقوى الكبرى الزاوية الأهم في توازنات إقليمية دقيقة، فأي طرف يستميلها يكون قد غير ميزان القوى لمصلحته، فضلا عن تأثير ونفوذ سوريا المباشر في ملفات عربية مهمة "العراق ولبنان وفلسطين"، وتجلى ذلك خصوصا قبل الثورة السورية، إلا أنها أي "سوريا" تحولت من لاعب أساسي في شؤون وقضايا الإقليم إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي، ويمكن إيضاح ذلك من خلال تفاعلات ومواقف القوى الدولية الفاعلة تجاه الأزمة السورية سواء من جانب الخصوم "الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي"، أو الحلفاء "روسيا والصين" للنظام السوري على المستوى الدولي، مع العلم أن مواقف كلٍ من الخصوم أو الحلفاء داخل كل محور أو معسكر ليست متطابقة، إذ أن موقف كل دولة مبني وفق أهدافها وأولوياتها الخاصة وبما يتوافق مع مصالحها وتطلعاتها[2].

أولا: خصوم النظام السوري على المستوى الدولي:

1-**الدور الأمريكي:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية الخصم الدولي الأول للنظام السوري، حيث نظرت واشنطن إلى الأزمة السورية من منظور إستراتيجيتها في الشرق الأوسط، التي

1-علي، **المرجع السابق**، ص ص490-492.

2- مروان قبلان، **المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية، دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص 10.

تُعرف بثلاث محددات رئيسية: "أمن إسرائيل، وضمان إمدادات النفط، ومكافحة الإرهاب". وقد تعاملت الولايات المتحدة مع النظام السوري باعتباره "عدوا" لحليفتها الإستراتيجية "إسرائيل"، وعندما اندلعت الثورة السورية كانت واشنطن تضع التقارب مع النظام السوري ضمن أولوياتها بإعتباره خيارا أفضل من تغييره، حيث تحفظت واشنطن عن اتخاذ موقف حازم من النظام السوري بداية الأزمة، إلا أن فاعلية الدور الإيراني والروسي في دعم النظام جعل واشنطن تغير من إستراتيجيتها، واتخاذها مواقف أكثر حزما ضد النظام السوري.[1]

فقد اتبعت واشنطن سياسة التصعيد المضبوط والنفس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام اقتصاديا وسياسيا وإنهاكه عسكريا وأمنيا وتشجيع الانشقاقات في أوساط النخبة العسكرية والمدنية الحاكمة والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم للنظام، أما دوليا فقد تولت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون عملية عزل النظام ونزع شرعيته ومحاصرته بقرارات أممية تنتهي بوضع سوريا تحت وصاية دولية وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان على أمل استخدامها لاحقا كأداة ضغط ضد النظام والتلويح بتحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وقد جاءت هذه الخطوات بطيئة، وكانت بمنزلة ردة فعل على تطورات الوضع الأمني على الأرض أكثر من كونها جزءا من إستراتيجية واضحة ومتكاملة.

حيث تقر الولايات المتحدة بوجود مصلحة حقيقية لها في تغيير سياسات النظام السوري، سواء فيما يتعلق بعلاقته مع إيران أو بمواقفه من الصراع العربي الإسرائيلي وغيرها من القضايا الإقليمية، لكن وعلى الرغم من الدعوات الأمريكية المتكررة لتنحي الرئيس "بشار الأسد"، كانت هناك شكوك عميقة حول حقيقة الأهداف والسياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية، إذ أنه لا يبدو واضحا حجم التغيير الذي تريده واشنطن في سوريا لكنها في كل الأحوال لا تريد أن تدفع ولو جزءا بسيطا من فاتورته، ما يفسر سياسة النفس الطويل التي تتبعها واشنطن والتي تلخص استعدادها لمقارعة النظام بالدم السوري حتى تنضج ظروف تسوية ما، أو يتوفر البديل الذي تأمن واشنطن إلى سياساته ومواقفه الإقليمية، حيث تمثل المخاوف من البديل السوري تحديدا

1- بشارة، سورية: **درب الآلام نحو الحرية، المرجع السابق**، ص 461.

جوهر الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، إلا أنه يبقى الهدف الأبرز لواشنطن من مقاربتها للأزمة السورية هو إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية[1].

فقد صب الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان في خدمة المصالح الإيرانية، إذ أفضت المساعي الأمريكية إلى تخليص إيران من خصمين إستراتيجيين يقبعان على حدودها الشرقية والغربية، فاسحة المجال أمام تنامي النفوذ الإيراني الإقليمي، علاوة على ذلك، ونتيجة تحالف إيران مع سوريا ورعايتها حزب الله في لبنان، تمكنت طهران من الحصول على موطئ قدم لها على ساحل البحر المتوسط لتصبح طرفا له وزن في الصراع العربي الإسرائيلي، بل في مسار العلاقات العربية البينية، وعندما أكملت الولايات المتحدة انسحابها من العراق نهاية عام (2011)، امتد قوس النفوذ الإيراني من غرب أفغانستان إلى ساحل البحر المتوسط مرورا بالعراق الذي أصبح حليف وثيق لإيران، فمن هنا أتاحت الأزمة السورية ببارقة أمل أمام واشنطن لتطويق نفوذ إيران، واستغلال الأزمة لتغيير موازين القوى الإقليمية.

فضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة ترى أن تشكل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط، يشكل خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، قد يكون لتشكل هذا القوس تداعيات دولية واسعة، خاصة إذا نشأ تحالف "إيراني صيني"، أو "إيراني روسي"، أو وهو الاحتمال الأسوأ بالنسبة إلى واشنطن تحالف "إيراني روسي صيني"، سوف تدفع مخاوف واشنطن من هذه الاحتمالات إلى الإصرار على إحداث تغيير في سوريا وفق منظورها، فواشنطن لا يعنيها مطالب السوريين بقدر ما يعنيها التحول في السياسات الخارجية السورية بما يضمن إضعاف إيران، ويحول دون ظهور تحالفات أوسع لها على الساحة الدولية، وهو أمر سيتحقق حتميا إذا خرج نظام الأسد منتصرا من هذه الأزمة، لذلك إذا تحقق لواشنطن تغيير سياسات النظام وفقا لمنظورها، فإن بقاءه من عدمه لن يكون ذا أهمية، ورغم مطالبة واشنطن برحيل بشار الأسد، فكل المؤشرات تؤكد أنها ما زالت قادرة على احتمال بقائه إذا استطاع تغيير سياساته، وهو ما حدث سابقا مع نظام القذافي بعد أزمة لوكربي[2].

1-قبلان، **المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية، المرجع السابق**، ص ص12-13.

2-**المرجع نفسه**، ص14.

2-**موقف دول الاتحاد الأوروبي:** تعد دول الاتحاد الأوروبي الخصم الدولي الثاني للنظام السوري، فقد تمثل الموقف الأوروبي أساسا تجاه الأزمة السورية في دعم موقف الولايات المتحدة، إذ كان الاتحاد الأوروبي نشطا في مجلس الأمن الدولي ومجموعة أصدقاء سوريا، من خلال "الثلاثة الكبار" "فرنسا وبريطانيا وألمانيا"، غير أنه سرعان ما قوبلت دعوات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لرحيل الأسد بمعارضة صارمة من روسيا، وأصبحت الثورة السورية أشبه بحرب بالوكالة بين الغرب المتردد وروسيا الميالة إلى التحدي، واقتصر الموقف الأوروبي على حصر مجمل إستراتيجيته تجاه الأزمة السورية، على اتخاذ بعض البيانات المدينة للنظام السوري، وبعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية، فضلا عن وضع بعض المسئولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن السمة الغالبة على هذه البيانات والإجراءات هي افتقارها إلى الآليات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير على جهاز الدولة السورية وعناصره الأساسية، في ظل تطوير روسيا والصين وإيران لقدرات النظام السوري ودعمه للالتفاف على حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه[1].

ويمكن القول أن دول الاتحاد الأوروبي لم تستطع بلورة سياسة واحدة تجاه الأزمة السورية، فالاتحاد يضم دولاً تؤيد توجيه ضربة عسكرية محدودة للنظام السوري، وهو ما يتفق مع السياسة الأمريكية، ودولا أخرى ترى أن الحل العسكري لن يفيد، بل سيزيد الأمور تعقيدا وقد يؤدي إلى حرب أهلية واسعة النطاق تمتد إلى الدول المجاورة، وفي مثل هذه الحالة تعتمد القدرة العسكرية للاتحاد الأوروبي كليا على "فرنسا وبريطانيا"، أما "ألمانيا" امتنعت عن المشاركة في أي عمليات عسكرية خارجية، ومع ذلك قرر رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون" في العام (2013)عرض مسألة المشاركة البريطانية في الضربات التي قد تقودها الولايات المتحدة على سوريا للتصويت في البرلمان، وكانت نتيجة التصويت سلبية، وعلى إثر ذلك أصبحت فرنسا الحليف الوحيد للولايات المتحدة الذي تمتلك قدرات عملياتية[2].

1- براء ميكائيل، **موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير**، مركز الجزيرة للدراسات، 07 أفريل 2012، تاريخ الزيارة في:01-4-2017، متحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net.

2- مارك بيريني، **مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 9 جوان 2014، تاريخ الزيارة في:29-03-2017، متحصل عليه من:.http://carnegie-mec.org/publications/

وقد حاولت المؤسسات الرسمية للاتحاد تخطي الخلاف بين الدول الأعضاء، حيث دعا البرلمان الأوروبي إلى ضرورة تبني الدول الأعضاء موقفا موحدا متماسكا تجاه الأزمة السورية، من خلال تبني حل سياسي للأزمة، والحوار مع كافة الفرقاء لعدم التصعيد على مستوى منطقة الشرق الأوسط، ورفض فكرة دعم مشروع الضربة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة وفرنسا، ولهذا أصبح الانقسام واضحا في الموقف الرسمي للاتحاد بين أعضائه ما بين مؤيد للتدخل العسكري "فرنسا" ودول رافضة للعمل العسكري وعلى رأسها "ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا"، ومن وجهة النظر السورية الرسمية ترى أنه لماذا التجاوب مع طلبات أوروبية في حين أن سُبل القرار الفعلية تبقى متركزة في يد واشنطن؟[1].

ثانيا: حلفاء النظام السوري على المستوى الدولي:

1-**الدور الروسي:** تعد روسيا الحليف الدولي الأول للنظام السوري، حيث تزامن اندلاع الثورة السورية مع استعداد روسيا للعودة إلى تأدية دورها على الصعيد العالمي بإعتبارها دولة عظمى بعد أن أثبتت نفسها في جورجيا، وبناء على قناعتها أن الولايات المتحدة سوف تبدأ تراجعا منظما من الشرق الأوسط بعد فشل تجربتي أفغانستان والعراق، وبعد اكتشاف طرائق استخراج النفط والغاز الصخريين وتراجع اهتمامها المباشر في المنطقة، عدا ما يتعلق بالخليج وإسرائيل وضرورات مكافحة الإرهاب، حيث تتسم طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية تحديدا بحالة من التعقيد الشديد انعكس على موقفها تجاه الأزمة السورية التي أبرزت مدى التجاذب وتعارض المصالح بين العمالقة الدوليين في ملفات مختلفة[2].

فالموقف الروسي تجاه الأزمة السورية يتلخص بإصرار روسيا الواضح والصريح على تأييد النظام السوري في تعامله مع الاحتجاجات وذلك رغم السلوك القمعي الذي اتسم به تعامل النظام مع المحتجين، وما لقي هذا السلوك من إدانة عربية وعالمية واسعة، وتجلى ذلك في استخدام روسيا ومن خلفها الصين حق النقض "الفيتو" أربع مرات متتالية في مجلس الأمن ضد مشروعات قرارات تدين النظام السوري، وعلى الرغم من التشابه في الموقفين الروسي والصيني،

1- مي غيث، **بين التأييد والممانعة: الموقف الدولي من ضرب سوريا**، البوابة نيوز، 30 سبتمبر 2013، تاريخ الزيارة في:28-03-2017، متحصل عليه من: http://www.albawabhnews.com

2- بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، المرجع السابق**، ص 480.

إلا أن الخارجية الروسية هي الطرف السياسي الأكثر نشاطا ضد الثورة السورية على المستوى الدولي، بما يفوق نشاط وزارة الخارجية السورية ذاتها في حين تبرر روسيا ذلك بأنها تحافظ على الدولة السورية، وتدعم الحوار بين الأطراف السورية للتوصل إلى تسوية الأزمة، وترفض أي تدخل عسكري خارجي في سوريا على غرار "النموذج الليبي.[1]

حيث تعتقد روسيا أن إدارة الرئيس أوباما قامت بخداعها عندما أعربت عن رغبتها في انطلاقة جديدة في العلاقات بين البلدين، وتجاوز حالة التوتر الذي سادت في حقبة الرئيس "بوش الابن"، وقد حصلت واشنطن إثر ذلك على موافقة روسية لتوفير ممر لإيصال الإمدادات إلى القوات الأطلسية في أفغانستان بدلا من خطوط الإمداد الباكستانية التي أصبحت أقل أمنا نتيجة الهجمات المتكررة عليها، من جهة أخرى ساندت روسيا قرارا في مجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات إضافية على طهران بخصوص برنامجها النووي وذلك في صيف عام(2010)، كانت موسكو تأمل من وراء هذا التعاون الحصول على تنازلات أمريكية مرتبطة بنشر الدرع الصاروخية على تخوم روسيا في وسط أوروبا وشرقها، إلا أن الولايات المتحدة استمرت في إقامة الدرع التي تعتقد روسيا أن هدفها الأساسي هو شل قدرات الردع الإستراتيجية التي تملكها، فضلا عن أن واشنطن قامت بنشر رادار متقدم مرتبط بالدرع في تركيا عام(2011)، وهو ما ولد ردود فعل روسية عنيفة تجاه سياسات الولايات المتحدة[2].

وعلى الرغم من أن واشنطن تخلت عن خططها الرامية لضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الأطلسي، فروسيا تعتقد أن إدماج جميع دول أوروبا الشرقية التي كانت جزءا من الاتحاد السوفييتي أمنيا في الناتو واقتصاديا في الاتحاد الأوروبي هي استمرار لجهد أمريكي متواصل لمحاصرة موسكو، ومع أن الرئيس فلاديمير بوتين تمكن خلال ولايته الثانية "2004_2008"، من استغلال انشغال واشنطن بالشرق الأوسط لاستعادة نفوذ روسيا في بعض مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان يطمح خلال ولايته الرئاسية التي بدأت في (ماي 2012)، إلى تحقيق مزيد من المكاسب عبر إنشاء الاتحاد الأوراسي "اتحاد اقتصادي بين روسيا وبعض دول

1- أمال محمد ياسين، **المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**، مركز الرأي للدراسات، 24ماي 2012، تاريخ الزيارة في: 02-04-2017، متحصل عليه من: http://www.alrai.com/article

2- مروان قبلان، **خلفيات الثورة: دراسات سورية، المرجع السابق**، ص 15.

الاتحاد السوفيتي السابق ودول الشرق الأوسط المناوئة للسياسات الأمريكية والغربية"، قبل أن تتعافى واشنطن من آثار حربي العراق وأفغانستان[1].

ولهذا ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم دورها العالمي وحماية أمنها القومي أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، وترى أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها، فبعد خروج العراق من "المعادلة الأوراسية" عقب الغزو الأمريكي للعراق عام(2003)، وخروج ليبيا بعد التدخل العسكري الأطلسي إبان الثورة الليبية عام(2011)، لم يبقى أمام روسيا إلا سوريا بإعتبارها دولة غير منضوية في ظل الهيمنة الغربية، وهي حلف إستراتيجي لإيران الحليف الإستراتيجي لروسيا، وتشكل العلاقات السورية الروسية بعدا مركزيا في الرؤية الإستراتيجية الروسية، إذ أن سوريا كانت من بين قلة من الدول التي أيدت العملية العسكرية الروسية في جورجيا عام(2008)، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في الشيشان، كما أن القاعدة العسكرية البحرية في سوريا "طرطوس" هي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، فضلا عن أن سوريا تعد سوقا للسلاح الروسي إذ يجمع البلدين العديد من الاتفاقات العسكرية منذ زمن الاتحاد السوفيتي، كما تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا بنسبة(20%)، من إجمالي التجارة العربية الروسية[2].

لكل هذه الأسباب ذات الطابع الجيوستراتيجي أمنت موسكو شبكة حماية دولية للنظام السوري، لكنها في المقابل لا تربط سياساتها بمصير أشخاصه وهي لن تجد غضاضة في الاستغناء عنهم بشرط بقاء توجهات النظام الخارجية على حالها، وهذا ما يفسر تركيز موسكو الكبير، على وضع المؤسسة العسكرية السورية ومستقبلها، والتي كانت على الدوام تعدها بحكم تدريبها وتسليحها الضامن الأساس للنفوذ الروسي في سوريا، وبالتالي فإن روسيا ترى أن سقوط النظام السوري يعني إضعافا لإيران التي تشكل جزءا أساسيا من إستراتيجية موسكو لمواجهة المشروع الأمريكي والدور التركي الصاعد، وفي انتظار نضج الموقف الأمريكي لإبرام صفقة

1- بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، المرجع السابق**، ص480.

2- وليد عبد الحي، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أفريل 2012، تاريخ الزيارة في:03-04-2017، متحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net/reports.

إستراتيجية مع موسكو في عموم الصراع الدائر بينهما على امتداد ساحات عديدة، فإن روسيا ستبقى على الأرجح متمسكة بموقفها من دعم النظام السوري[1].

2-**الموقف الصيني:** تعد الصين الحليف الدولي الثاني للنظام السوري، فلها أسباب مختلفة دعتها إلى اتخاذ مواقف مؤيدة للنظام السوري، ولابد من الإشارة أولا إلى أن حجم المصالح الصينية في سوريا قد لا يبرر مجازفة بكين بإغضاب الغرب الذي ترتبط معه بشبكة مصالح هائلة، ومن المعروف أيضا أن التجارة والنفط يشكلان المحورين الأساسيين للسياسة الخارجية الصينية، خصوصا في الشرق الأوسط، وسوريا تشكل جزءا يكاد لا يذكر من حجم التجارة الخارجية الصينية التي زادت مع اندلاع الثورة في سوريا عام(2011)على "تريليون دولار"، كما أن سوريا ليست دولة نفطية مهمة يمكن أن تؤثر في حسابات الصين الإستراتيجية، مع ذلك فاجأت الصين الكثيرين بتصويتها إلى جانب روسيا في مجلس الأمن ضد مشاريع قرارات تدين النظام السوري على انتهاكاته لحقوق الإنسان.

لذلك يحتاج تحليل الموقف الصيني لنظرة أبعد من مجرد ربط سياسة الدولة العظمى بعلاقاتها المباشرة مع الدولة موضوع التنازع "سوريا" بل لابد من توسيع دائرة التحليل للربط بين الأزمة السورية ومشكلات أخرى تدور بين القوى الكبرى، حيث تشكل إيران وليس سوريا محور اهتمام الصين في المنطقة، فهي أكبر مورد للنفط إلى الصين ويرتبط البلدان باتفاقات عديدة لاستخراج النفط والغاز خاصة من حقل "بارس" الجنوبي العملاق، كما أن لكلا البلدين خطط إستراتيجية لمد أنابيب للطاقة بينهما عبر أفغانستان، إلا أن الغزو الأمريكي لأفغانستان عام (2001) عطل هذه الخطط إلى أجل غير مسمى، وعلى الرغم من أن السعودية تمثل مورد أساسي ومهم للصين من احتياجاتها النفطية، إلا أن الحسابات الإستراتيجية الصينية تقوم على أساس أن أية أزمة حادة قد تحدث بين الصين والولايات المتحدة قد تجعل من السعودية طرفا أقرب إلى الولايات المتحدة خلافا لما هو عليه الوضع في إيران[2].

1- مروان قبلان وآخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، بيروت:2013، ص ص 16-17.

2-**المرجع نفسه**، ص ص17-18.

إذا يأتي الموقف الصيني على خلفية الاستياء من سياسات الولايات المتحدة تجاه مصالحها أكثر منه اهتماما بمصير النظام السوري ومستقبله، إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الأزمة السورية، أنه تعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ووصل حد التصادم والمواجهة السياسية، في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة، وتعد الضغوط الأمريكية المتزايدة على الصين لاسيما في المحيط الهادي وجنوب شرق أسيا، هي ما دفع الصين إلى استنتاج أن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى إضعاف إيران، وقد يفضي هذا في النهاية إلى وقوع إيران أيضا في قبضة الأمريكان، وهو ما سيكون من وجهة نظر الصين تحولا إستراتيجيا غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، إذ إنه سيضع نحو(10%) من نفط العالم تحت السيطرة الأمريكية المباشرة، وسيشكل ورقة ضغط أمريكية مهمة في وجه الصين، وسيحكم بالفشل على أي خطط مستقبلية لتحويل إيران إلى حليف إستراتيجي يمد الصين بالطاقة مقابل التكنولوجيا العسكرية التي تنشدها إيران[1].

ويرى العديد من المحللين والسياسيين أن استخدام الصين لحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن، بداية لبروز لاعب جديد في الشرق الأوسط، بما يؤكد رغبة بكين في لعب تأدية دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية[2]، وقد دافعت الصين عن استخدامها الفيتو بإعتباره وسيلة لمنع تدخل غربي آخر، ترى أنه أسفر عن كوارث في أفغانستان والعراق، فضلا عن أن الصين ترى بأن حلف شمال الأطلسي "الناتو" أساء استخدام قرار مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، إذ إنه لم يستعمل قوة سلاحه لحماية المدنيين بل استغله لإسقاط نظام القذافي[3].

وبالتالي يتضح أن الأزمة السورية لا تشكل بالنسبة إلى القوى الرئيسة الكبرى في النظام الدولي حدثا مهما بحد ذاته إلا من زاوية قدرتها على التأثير في موازين القوى الإقليمية، والتي

1-سنية الحسيني، **هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية... تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة؟**، القدس العربي، 15 أفريل 2015، تاريخ الزيارة في: 05-03-2017، متحصل عليه من: http://www.alquds.co.uk

2-فراس عباس، **محددات الموقف الصيني من الأزمة السورية :الدوافع والأهداف**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 8 ماي 2014، ص20.

3- يزيد صايغ، موقف الصين حيال سوريا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 10فيفري 2012، تاريخ الزيارة في:29-03-2017، متحصل عليه من:http://carnegie-mec.org/publications

تؤثر بدورها في المصالح الإستراتيجية لهذه الدول على الساحة الدولية، وعليه فإن هذه القوى تطور مواقفها من الأزمة السورية من باب التحولات الإستراتيجية التي يمكن أن تنشأ عن سقوط النظام أو بقائه، أما مطالب الحركة الاحتجاجية السورية في الحرية والكرامة الإنسانية أو مساعي النظام للبقاء بأي ثمن، فهي أمور لا تعنيها إلا بمقدار ما يساعد ذلك على تحقيق مصالحها في التغيير أو منعه، لكن وعلى الرغم من تشابك المصالح وتعارضها، فلا تبدو إحدى القوى الكبرى مستعدة لتحمل تكاليف فاتورة التغيير في سوريا أو منعه عبر التدخل العسكري المباشر، لذلك كان مفهوما أن تلجأ هذه الدول إلى الأسلوب التقليدي الذي طالما اعتمدته في سنوات الحرب الباردة وهي "حروب الوكالة" أو "الحروب المتحكم بها".

وبالتالي فإن موقع سوريا الجيوسياسي سرعان ما جعل الصراع المحلي جزءا من مواجهة إقليمية ودولية، تحول بنتيجته طرفا الصراع المحلين إلى لاعبين بين عدد أكبر وأقوى إقليميين ودوليين، حتى إن حل الصراع بالصورة التي غدا عليها سواء بالطرق السلمية أو خلافها لم يعد ممكنا بمعزل عن إرادة إقليمية ودولية لن يكون بالتأكيد للنظام والمعارضة القول الفصل فيها، وقد تزايدت سرعة الانزلاق بهذا الاتجاه بعد أن أضحت سوريا تحت الوصاية الدولية عقب صدور قراري مجلس الأمن "2042" و"2043" في (14 و21 أفريل 2012)، وإرسال مراقبين دوليين لمراقبة الوضع الميداني، الأمر الذي يشكل سابقة بأن يتدخل مجلس الأمن للفصل بين نظام وشعبه، ونتيجة حدة الصراع والرهانات الإقليمية والدولية، واتخاذه شكل المنازعة الصفرية التي تقتضي بالضرورة وجود رابح وخاسر بين النظام والمعارضة، فضلا عن عدم قدرة أي طرف من الأطراف الإقليمية والدولية على السماح بخسارة وكيله المحلي، فقد بات مرجحا أن تكون الأزمة السورية من النوع الطويل والمعقد والذي قد يأخذ شكل الصراعات العميقة والممتدة والتي قد تتسع لتشمل دولا إقليمية بالغت في الرهان على مآلات الأزمة السورية.[1]

1-علي، **المرجع السابق**، ص ص 482-483.

المبحث الثاني: الدور السياسي الروسي لتسوية الأزمة السورية

يعتبر الدور النشط الذي لعبته الدبلوماسية الروسية في هذه الأزمة متميزا، خاصة وأن سوريا مع كل ما يعانيه شعبها بقيت صامدة ليومنا هذا، مقارنة بحالة التفكك التي شهدتها ليبيا. لذلك نستطيع أن نقول أن الدور الدبلوماسي الروسي النشط لا يرتبط فقط بحجم الخسائر التي ستتكبدها الدولة الروسية في حالة تفكك سوريا وانما يرتبط أيضا بالجهود التي ستبذلها الدبلوماسية الروسية أمام السعي الأمريكي والدولي والإقليمي لتغيير النظام في سوريا .لذا نجد أن التحركات الدبلوماسية الروسية لم تقتصر فقط على الأمم المتحدة وانما أيضا بطرح مبادرات روسية للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة.

المطلب الأول :الدور الروسي في مجلس الأمن:

تقف روسيا موقفا أكثر وضوحا وصرامة في وجه محاولات تدخل الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما في سورية، ولديها إصرار على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم، ولاشك في أن ثبات روسيا على موقفها في الأزمة السورية كما حدث خلال أزمة "أوسيتيا الجنوبية" في عام(2008)، له دلالاته في هذا الخصوص، لأن الوصول إلى تسوية للأزمة السورية سيتضمن في هذه الحالة تنازلا ولو محدودا من واشنطن[1].

لا تكمن جذور اعتراضات روسيا على تغيير النظام على مبدأي سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فقط، بل أيضا في صدقية الغرب الذي توقعت منه أن يعاملها كشريك على قدم المساواة ويحترم وجهات نظرها ومصالحها، لكن تجاوز حلف شمال الأطلسي للتفويض الممنوح له من مجلس الأمن لحماية المدنيين الليبيين ببدء حملة عسكرية واسعة في البلاد، أثار استياء جديا في موسكو، سرعان ما ظهر في سوريا، ولقد خلص خبراء الحكومة الروسية منذ وقت مبكر إلى أن النظام السوري يستطيع الصمود لفترة طويلة، واعتبروا أن أي تغيير سريع للنظام في دمشق سيكون على الأرجح ناتجا عن تدخل خارجي[2].

1-الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، المرجع السابق**، ص ص 308-313.

[2]Dmitri trenin, "**The Mythical Alliance: Russia's Syria policy**", Carnegie Moscow center, Moscow, 2013, pp 6-7.

لذا حرص الرئيس الروسي السابق" مدفيديف "و الرئيس الحالي" بوتين" في غير مناسبة على التأكيد بأن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا، وأن القرارين رقم "1970"ورقم "1973" المتعلقين بليبيا قد انتهكا بوضوح، وجرى التلاعب بهما، وانه لا توجد رغبة البتة في أن تسير الحوادث في سورية وفق النموذج الليبي، و أن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سورية.[1]

وحتى لا يتم تكرار التجربة الليبية، وقفت روسيا ضد أية جهود تهدف إلى تدويل القضية السورية، وأبدت رفضها لأية عقوبات دولية بما في ذلك العقوبات الأحادية كالعقوبات الأمريكية والأوربية، ومن هذا المنطلق أحبطت روسيا بالتعاون مع الصين مشروع قرار مجلس الأمن في(4 أكتوبر 2011) والذي كان هدفه إدانة النظام السوري.[2]

وقد برر المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة "فيتالي تشوركين" رفض بلاده لمشروع القرار الغربي المقدم لمجلس الأمن بقوله "لا يمكننا أن نتفق مع هذا التوجه الانفرادي الذي يكيل الاتهامات لدمشق، ونرى أنه من غير المقبول التهديد بتوجيه إنذار نهائي وفرض الجزاءات على السلطات السورية، وهذا النهج يتعارض مع مبدأ التسوية السلمية للأزمة على أساس حوار وطني سوري شامل، واستنادا إلى الأحداث المعروفة جيدا في شمال إفريقيا، فذلك لن يؤدي سوى إلى إثارة قلقنا، وبالنظر إلى أساس تصريحات بعض الساسة الغربيين حول فقدان الرئيس الأسد للشرعية، فقد يؤدي هذا النهج إلى صراع شامل في سوريا وزعزعة الاستقرار في المنطقة برمتها، وسيكون لانهيار سوريا نتيجة لحرب أهلية آثار مدمرة للغاية على الحالة في الشرق الأوسط بأكمله.[3]

أما جوهر مشروع القرار الروسي الصيني المقدم لمجلس الأمن، فيكمن في منطق احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لسوريا وكذلك مبدأ عدم التدخل، بما في ذلك التدخل

1-الشيخ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، المرجع السابق**، ص296.

2-محمد عبد الرحمن يونس العبيدي،" **موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية :الثورة السورية أنموذجا**". العراق: دراسات إقليمية، العدد31 ،2013، ص38.

3-Meeting of the Security Council on the situation Syria: Chinese and Russian vetoes , 09/12/2014, http://www.voltairenet.org/article171639.html.

العسكري في شؤونها، ومبدأ وحدة الشعب السوري والامتناع عن المواجهة، ودعوة الجميع لإجراء حوار متوازن وشامل يستهدف تحقيق السلم المدني والوفاق الوطني، ويمكن تلخيص أهم نقاط هذا المشروع فيما يلي:

1- الحل يتم من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية، مع التشديد على التزام الحكومة السورية بتنفيذ برنامج الإصلاحات الذي أعلنت عنه، بجدولة زمنية واضحة وحل القضايا الخلافية بالحوار بين السلطة و المعارضة، بما يشمل تشريع التقدم نحو التعددية السياسية من خلال اعتماد قانون انتخابي جديد و إصلاحات دستورية.

2-مطالبة جميع الأطراف في سورية بوقف العنف، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل السلطات السورية، وإدانة نشاطات مجموعات المتطرفة والسماح بالوصول السريع ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية و الدولية، وكذلك الإفراج عن جميع المعتقلين.

3- دعوة السلطات السورية إلى محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال العنف وبدء تحقيقات فورية و مستقلة وحيادية في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان.

4- ضرورة حل الأزمة الحالية في سورية بالطرق السلمية دون أي تدخل عسكري من الخارج، و أن لا يحمل أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي ما يمكن أن يفسر على أنه تفويض بأي نوع من التدخل العسكري في سورية من قبل أي كان.[1]

وبعد طرح الجامعة العربية مبادرتها لحل الأزمة السورية في مجلس الأمن لكي تصبح ملزمة للنظام السوري صاغت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، مشروع قرار يدعو إلى حل الأزمة السورية من خلال إنهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة ونقل السلطة إلى نائب الرئيس، واجراء انتخابات حرة نزيهة تقود إلى ديمقراطية تعددية في البلاد، لكن مشروع القرار العربي الغربي المقترح في مجلس الأمن في(5 فيفري 2012)تم إحباطه باستخدام كل من روسيا والصين لحق النقض، وجاء الرفض الروسي إلى أن القرار لم يشر صراحة إلى

1-العبيدي، **المرجع السابق**، ص43-44.

عدم التدخل الدولي في حالة عدم التزام سوريا به، فضلا عن أن موسكو رفضت تنحي الأسد، وفضلت أن يكون الحل سلميا وبمبادرة دبلوماسية.[1]

وكان الدبلوماسيون الروس في الأمم المتحدة حريصين جدا على ألا يتضمن أي قرار لمجلس الأمن لغة من شأنها أن تعطي ميزة تكتيكية للمعارضة وتكون بمثابة ذريعة للتدخل، وعندما رأت موسكو أن مشروعي القرارين يميلان لصالح معارضي الأسد أو يفرضان على الحكومة السورية عقوبات بموجب الفصل السابع، فإنها لم تتردد في استخدام حق النقض ضدها.[2]

اتسم الواقع الدبلوماسي للاتصالات الروسية الغربية حول سوريا بالدقة البالغة وذلك على نحو يفوق كثيرا تلك الصورة العامة للتنافس بينهما ضمن إطار ما يشبه الحرب الباردة، فقد ساندت روسيا والغرب بعثة المراقبين التابعة للجامعة العربية، ومن بعدها بعثة السلام التي قام بها كوفي عنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، علما أن ثقة موسكو بقدرة عنان على تحقيق النجاح كانت أكبر من ثقة واشنطن، وفي ربيع(2012) دعمت موسكو والعواصم الغربية بشكل رسمي ما سميت " خطة عنان".[3]

وقد تضمنت خطة "عنان" وضع حلول سياسية داخلية تأخذ في الاعتبار تطلعات الشعب السوري ومخاوفه، و وقف جميع أطراف النزاع أعمال العنف المسلحة بجميع أشكالها تحت مراقبة الأمم المتحدة لحماية المواطنين، وضرورة تأمين جميع أطراف النزاع منافذ لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من الصدامات المسلحة في البلد والامتثال إلى الهدنة الإنسانية لمدة ساعتين يوميا، إضافة إلى أنه يجب على السلطات السورية أن تطلق سراح جميع المعتقلين الذين شاركوا في الحملات الاحتجاجية فورا، كما يجب على السلطات السورية أن تؤمن حركة حرة للصحافيين، وأن تحترم حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية.[4]

1-**المرجع نفسه**، ص45.

2-Dmitri trenin, **The Mythical Alliance : Russia's Syria policy**, Op.cit, p19

3-**Ibid.**

4- بشارة، **درب الآلام نحو الحرية، المرجع السابق**، ص455.

من هذا المنطلق أيدت روسيا القرار رقم"2042" الذي صدر عن مجلس الأمن بالإجماع في(14 أفريل 2012) والذي تضمن نشر مراقبين دوليين في سوريا للإشراف على وقف إطلاق النار وبموجب القرار بات بإمكان الأمم المتحدة إرسال "فريق من نحو 20 مراقبا عسكريا على الأكثر غير مسلحين" على أن يتم لاحقا إرسال كامل بعثة المراقبين التي يمكن أن يصل عدد عناصرها إلى(250) حسب تقديرات الأمم المتحدة ولابد من قرار جديد لمجلس الأمن لإرسالهم وعليه صدر قرار لمجلس الأمن الدولي رقم"2043" في(31أفريل 2011)بإجماع الأعضاء كافة على تخويل الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال(300) مراقب عسكري مبدئيا على أن يكونوا غير مسلحين لمدة 3أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار في سوريا والنظر في التزام سائر الأطراف بخطة عنان للسلام.[1]

إلا أن أيا من بنودها لم يجد مجالا لتطبيقه ميدانيا نتيجة تفسيرات القوى المختلفة لكيفية تنفيذها وكيفية إلزام الأطراف بها، ونتيجة لهذا التباين استخدمت روسيا والصين من جديد حق النقض في(19جويلية2012) ضد مشروع قرار غربي قدمته بريطانيا وضع بنودا من خطة "عنان" تحت الفصل السابع.[2]

كما استخدمت كل من روسيا والصين في(22 ماي 2014) حق النقض ضد نص مشروع قرار فرنسي قاضي بإحالة الملف السوري بدءا من(مارس2011) للنائب العام في المحكمة الجنائية الدولية، ويشدد المشروع على أن التحقيق الدولي في الجرائم بسوريا يجب أن يكون منحصرا في النزاع بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة وهو بند يرمي حسب موسكو، إلى منح الحصانة للولايات المتحدة في حال تدخلها المحتمل عسكريا بسوريا.[3]

ورغم أن التحركات الدبلوماسية الروسية لمنع التدخلات الخارجية و إسقاط النظام في سوريا، تركزت في المقام الأول على دورها في مجلس الأمن باعتبار أن قراراته ذات طبيعة إلزامية

1-العبيدي، **المرجع السابق**، ص44.

2-بشارة، **درب الآلام نحو الحرية، المرجع السابق**، ص ص455-457.

3-سامر يوسف المصطفى،**تشوركين :مشروع القرار بشأن سورية محاولة لاستعمال الجنائية كحجة للتدخل الخارجي**، تاريخ الاطلاع:2016/03/20، متحصل عليه من: http://arabic.rt.com/news/703061.

تندرج ضمن بنود الفصل السابع، إلا أن روسيا لم تكتفي بهذا فقط بل، عملت جاهدة على إيقاف واحباط أي قرار صادر عن مؤسسات الأمم المتحدة رغم أنها غير ملزمة.[1]

ونذكر هنا اعتراض روسيا على قرار الجمعية العامة الصادر في(3 أوت 2012) وهو القرار الذي أعدت مشروعه السعودية وتضمن إدانة استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، ورأته روسيا غير متوازن ويمثل التفافا على قرارات مجلس الأمن، كما صوتت موسكو أيضا ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادرة بشأن سورية في (أفريل وأوت 2011 و جوان 2012) بحجة رفض استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ إحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.[2]

وبالتالي فقد فشلت المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين السلطات السورية بسبب معارضة روسيا واستخدامها الفيتو أربع مرات في(5أكتوبر 2011 و5 فيفري2012 و19 جويلية2012 و22 ماي 2014).

المطلب الثاني: الوساطة الروسية بين أطراف الأزمة

منذ بدايات الأزمة حاولت روسيا لعب دور الوسيط بين النظام والمعارضة، واستقبلت وفد المجلس الوطني السوري برئاسة "برهان غليون" مرات عدة، وكان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسي في التوصل لخطة "كوفي عنان" للتسوية في سوريا، وهي صاحبة مبادرة عقد مؤتمر جنيف الدولي للتسوية في سوريا تحت رعاية الامم المتحدة، وأكدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوي التأثير وفى مقدمتهم إيران والسعودية، وقاطعت مؤتمرات مجموعة "أصدقاء سوريا" لكونها مضرة، وتقتصر أعمالها على إيجاد مختلف الذرائع للإطاحة بالحكومة السورية الحالية ودعم المعارضة الخارجية فقط من وجهة النظر الروسية، كما طرحت روسيا مبادرة تدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جنيف2، وتدعو الآن لعقد جنيف3، واستضافت موسكو مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية

1-الشيخ وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المرجع السابق**، ص ص296-297.

2-**المرجع نفسه**، ص297.

والمعارضة، ومنذ مطلع(2016) استضافت لقائين تشاوريين بين الجانبين في (جانفي وأفريل2015) وتسعى لعقد اللقاء الثالث[1].

وتهدف روسيا من خلال طرح نفسها وسيطا ومكانا للحوار بين المعارضة والنظام، إلى تعزيز مواقفها السياسية أكثر من العمل على إيجاد حل واقعي للوضع السوري المأزوم، فهي تحاول كسر العزلة التي فرضت عليها بسبب أزمة أوكرانيا وضمها شبه جزيرة القرم، وعدم دعوتها إلى المشاركة في التحالف الدولي الذي أنشأته واشنطن لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية وذلك عبر محاولة إيجاد أرضية مشتركة للتعاون مع الغرب، ومن ثمّة تكون هذه الأرضية مقدمة لإعادة إصلاح العلاقات المتدهورة، وبما أنها غير قادرة على تقديم تنازلات في أوكرانيا لأسباب جيوسياسية واقتصادية وقومية، فقد وجدت أن إعادة تنشيط القضية السورية يمكن أن يوجد مساحة مشتركة للعمل مع الغرب، من دون أن يعني ذلك التنازل عن سورية مقابل التمسك بأوكرانيا.[2]

وترتفع أسهم روسيا في إيجاد حل للملفات الساخنة لا سيما في الشأن السوري، فقد أكدت مصادر عن لقائي قمة يجريهما الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مع كل من الرئيس السوري "بشار الأسد" والإيراني "حسن روحاني" في شهر (أفريل2017)، ومن هذا المنطلق فإن هذه اللقاءات ستشكل أساسا ومرتكزا لرؤية مشتركة لحل الأزمات في المنطقة.

ومن جهة أخرى يحاول المبعوث الدولي لسورية "ستيفان دي ميستورا" الترويج لخطته الرامية الى التوصل لهدنة محلية، واشنطن وافقت على أن تعمل موسكو على إعادة إحياء المسار السياسي المجمد خاصة بعد النمو المفاجئ والسريع لتنظيم "داعش" وامتداده على مساحات واسعة من الإقليم خاصة "سورية والعراق" ومن ثم إعلانه دولة الخلافة، إن هذا التطور على الأرض كان له الدور الأساس في تبدل مواقف الإدارة الأميركية والدول الغربية التي شعرت بأن معظم مصالحها في المنطقة باتت في خطر، وأن الإرهاب الذي كان ينمو داخل كل من العراق وسورية بات قاب قوسين ليرتد عليهم ويبدأ بالضرب داخل دولهم أو على الأقل داخل حلفائهم

1- نورهان الشيخ، **الدور الروسي في الأزمة السورية**. مقالات آراء الخليج، العدد98،2015.ص2.

2-المركز العربي للأبحاث، **التحرك الدبلوماسي الروسي: البحث عن تحسين الصورة وتأهيل الحليف في الوقت الضائع**، سلسلة :تقدير موقف، ودراسة السياسات، جانفي2015، ص2.

في المنطقة، بالإضافة الى أن الجيش السوري استطاع في الفترة الأخيرة في معظم مناطق الصراع الرئيسية قلب الموازين العسكرية لصالحه، فقد أعاد السيطرة على معظم المدن الرئيسية ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي، في هذا الإطار باتت حماية سورية هذه المرة أكثر من ضرورية لمستقبل الصراع الروسي الغربي، ما يفترض إقناع جميع الأطراف السورية بأن الحوار هو الأفضل.[1]

وبالتالي فإن الوساطة الروسية تأتي في خضم واقع جديد فرضته التطورات الميدانية المتعلقة بتمدد تنظيم "داعش" في سورية والعراق، وهو الأمر الذي خلق توافقات بين العديد من القوى الإقليمية والعالمية، ولعل عبارة "حل سياسي" في سورية صارت قاسما مشتركا في كل المحافل الدبلوماسية، بالرغم التناقض في الرؤية، سواء بين الولايات المتحدة وروسيا، أو بين ايران والدول الخليجية، وبالتالي فإن الوساطة الروسية تفرض إيجاد حل سياسي للأزمة باعتباره السبيل الوحيد للخروج من المأزق الراهن بما يضمن وحدة الأراضي السورية وسلامتها الإقليمية وتحقيق التطلعات السياسية المشروعة للشعب السوري، لذا يجب على كل الأطراف أن تأتي وتتفاهم على كيفية الخروج من هذه الأزمة وأن تتضافر الجهود لمحاربة الإرهاب الذي بات يشكل خطر على الجميع، لا سيما مع إدراك حجم التعقيدات والمداخلات والتحديات الكامنة فيه.[2]

المطلب الثالث: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية

أطلقت روسيا مبادرة لتسوية الأزمة السورية وهو ما عرف بـ "منتدى موسكو"1و2، من(26إلى 29جانفي2015)، كما أعلنتها جولة "بوغدانوف" في بيروت واسطنبول ودمشق، وأضحت واشنطن أيضا، تتحرك في الاتجاه نفسه، بالنظر إلى معطيات لقاء السفير الأمريكي المفوض بملف سوريا ومعارضين سوريين في سويسرا على صلة بتحضيرات مؤتمر موسكو، كل ذلك يعقب زيارة "بوتين" إلى تركيا ومباحثاته مع الرئيس التركي "أردوغان"، ولقد استطاع الروس إلى الأن تحريك الدبلوماسية قليلا "ليحدث ثغرة" في جدار الأزمة، ساعيا " بأن تحظى

1-خيام الزعبي، **هل تكون الوساطة الروسية مفتاح الحل للصراع في سوريا**، جريدة المنار، تاريخ النشر،2014/12/14.
2-**المرجع نفسه.**

هذه المبادرة بالحد الأدنى من التوافق عندما عرض بنودا" تتأرجح بين شروط الدولة السورية والمعارضة.[1]

- **موقف المعارضة:**

تباينت المواقف حيال المبادرة الروسية قسم المعارضة السورية إلى قسمين بين داعم لمقترح موسكو ورافض من حيث المبدأ محاورة النظام السوري ففي تطور سريع ومتوقع، أعلن كل مما يسمى الائتلاف السوري المعارض والرئيس الأسبق للائتلاف أحمد معاذ الخطيب و«تيار بناء الدولة السورية» اعتذارهم عن عدم تلبية دعوة موسكو لحضور اللقاء التمهيدي والتشاوري الذي أطلق عليه «منتدى موسكو»، أما مجموعة عمل قرطبة السورية المعارضة فقد أصدرت بيانا حددت فيه موقفها السياسي من المبادرات السياسية الساعية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، واعتبرت فيه أن الحل سياسي يجب أن "ينطلق من مبادئ جنيف1، ويعمل على الحفاظ على مؤسسات الدولة، مع إعادة بناء المؤسستين العسكرية والأمنية وفق مهام وطنية مهنية بعيدا عن العمل السياسي".

وأضاف البيان أنه "من أجل ضمان نجاح هذا الحل يجب البدء بإطلاق المعتقلات والمعتقلين، وتحرير المخطوفين، وضمانات عودة المهجرين والنازحين، مع التأكيد على حقوق أسر الشهداء والمتضررين، والتخفيف من معاناتهم معنويا وماديا"

أما جماعة الاخوان المسلمين في سوريا فقد أصدرت بيانا رفضت فيه المبادرة الروسية الساعية للبحث عن مخرج لـ "الأزمة السورية [2]."

في غضون ذلك كشف منذر خدام، رئيس المكتب الإعلامي فيما يسمى بهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي للمعارضة السورية عن بدء التنسيق بين أكثر من 20 فصيلا معارضا للإعداد لعقد لقاء في القاهرة بهدف التوصل إلى رؤية سياسية واحدة تحت عنوان "خريطة الطريق لإنقاذ سوريا" يمكن التوجه بها إلى لقاء موسكو الموسع بالنسبة للمعارضة.

1- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، **دعم لنظام مستنزف**، منتدى موسكو، تقدير موقف، 2جانفي2015، ص5.

2- مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية ختام مؤتمر موسكو 1. 31-01-2015، تاريخ االزيارة: 6-4-2017، متحصل عليه من: http://www.asharqalarabi.org.uk .

- **موقف الحكومة السورية:**

أعلنت الحكومة السورية استعدادها للمشاركة في لقاء تمهيدي تشاوري يضم وفدا من الحكومة ووفدا من المعارضة تسعى روسيا لعقده في موسكو بهدف التوصل إلى توافق على عقد مؤتمر للحوار بين السوريين أنفسهم دون أي تدخل خارجي من أجل حل الأزمة التي تمر بها البلاد منذ نحو أربع سنوات، وأن قرار المشاركة يأتي انطلاقا من حرص النظام السوري على تلبية تطلعات السوريين لإيجاد مخرج لهذه الأزمة مع تأكيدها على استمرارها بمكافحة الإرهاب أينما كان وفي أي بقعة على التراب السوري توازيا مع تحقيق المصالحات المحلية التي أكدت نجاعتها في أكثر من منطقة.

وأن الحكومة السورية تؤكد أنها كانت ومازالت على استعداد للحوار مع من يؤمن بوحدة سوريا أرضا وشعبا وبسيادتها وقرارها المستقل بما يخدم إرادة الشعب السوري ويلبي تطلعاته في تحقيق الأمن والاستقرار وحقنا لدماء السوريين كافة[1]

وفي شهر(جانفي 2015) عقد في موسكو اجتماع للمعارضة السورية ضم بعض أطراف المعارضة مع وفد للنظام، وخرج اللقاء بالمبادئ التالية:

1-الحفاظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها وسلامتها.

2-مواجهة الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره.

3-حل الأزمة في سوريا بطرق سياسية سلمية على أساس وفاق متبادل وبناء على مبادئ بيان جنيف عام 2012.

4-تقرير مصير سوريا على أساس إدلاء الشعب السوري بإرادته بطريقة حرة وديموقراطية.

5-عدم قبول أي تدخل خارجي في الشؤون السورية.

-الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة.

1- مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية ختام مؤتمر موسكو 1، **المرجع السابق**.

7-ضمان السلام الاجتماعي عن طريق المشاركة الكاملة لجميع مكونات الشعب السوري في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.

8-سيادة القانون ومساواة المواطنين أمامه.

9-رفض أي وجود عسكري أجنبي في أراضي سوريا من دون موافقة حكومتها.

10-وقف احتلال الجولان ورفع العقوبات عن الشعب السوري.[1]

وكشفت مصادر سورية مقربة من الحكومة السورية فحوى المبادرة الروسية التي تنص على:

أولا: تعديل دستوري بالتنسيق مع المعارضة يضمن إجراء انتخابات نيابية مبكرة.

ثانيا: التوافق على تعيين رئيس حكومة من المعارضة لا يستفز النظام السوري.

ثالثا: الابقاء على وزارتي الداخلية والدفاع بيد الرئيس بشار الاسد, على ان تكون باقي الوزارات مفتوحة للنقاش.

رابعا: إعطاء بعض صلاحيات رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة السني، على ان تتم اعادة الانتخابات الرئاسية مع الحفاظ عل حق الأسد بالترشح.[2]

وكانت المباحثات التي جرت في موسكو ما بين المعارضة وممثلي الحكومة السورية، الأولى منذ فشل مؤتمر "جنيف 2" في عام (2014)، وأشار "فيتالي نومكين" وسيط اللقاء، مدير معهد الاستشراق لدى أكاديمية العلوم الروسية، في مقابلة مع قناة " NTV" التلفزيونية الروسية إلى أن السير باتجاه "جنيف3" يعد الهدف الرئيس بالنسبة لروسيا، وحمل الاجتماع الحالي طابعا أوليا وتشاوريا، ولكن أهميته تمثلت في حقيقة استئناف الحوار بحد ذاته، فشل الحوار الذي عُقِد في موسكو بين النظام السوري والمعارضة السورية في التوصل إلى بيان مشترك، إلا أنه تم الاتفاق على عقد جلسة حوارية ثانية لم يحدد موعدها، في خطوة اعتبرها البعض إيجابية، وفي خطوة شكلت تقدما طفيفا على طريق حل الأزمة السورية، أعلن الوسيط الروسي "فيتالي نومكين" الذي

1- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، **دعم لنظام مستنزف، المرجع السابق**، ص10.

2-**المرجع نفسه**، ص11.

استضافت بلاده مؤتمرا جمع ممثلين عن المعارضة والنظام في سورية، أن الاطراف المجتمعة في موسكو وافقت على عقد جولة ثانية من المحادثات في (أفريل2015).[1]

وبالتالي انتهت المفاوضات في (30-01-2015)، وانتهت لقاءات "منتدى موسكو" التشاوري كما كان متوقعا بدون نتائج واضحة ومحددة، وهذا ما يؤكد أن حل الأزمة لا يحتاج للتشاور والدردشة وإنما يحتاج إلى مفاوضات واضحة المعالم تأتي إليها الأطراف بعد أن تكون جميعها مقتنعة بأن حل الأزمة يحتاج لجهود الجميع ولتنازلات مؤلمة منهم[2].

استأنفت المحادثات من جديد في موسكو بين النظام والمعارضة السورية (أفريل2015)، وعقد الوفدان ثلاثة جلسات من المشاورات، وعلى جدول أعمالها تقييم الوضع في سوريا وتوحيد القوة ضد الإرهاب بالإضافة إلى مناقشة إجراءات لبناء الثقة بين الطرفين والبحث في العملية السياسية بحسب مقترحات جنيف1وتم التوافق على عدّة نقاط في ختام اللقاء التشاوري الثاني أبرزها:

1- تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساس توافقي بناء من مبادئ جنيف 1 تاريخ (30 جوان2012).

2- مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الجدية والفورية على كافة الأطراف العربية والإقليمية والدولية التي تساهم في سفك الدم السوري لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ووقف كافة الأعمال الداعمة للإرهاب من تسهيل مرور الإرهابيين إلى الداخل السوري وتدريبهم وإيوائهم وتمويلهم وتسليحهم.

3-مطالبة المجتمع الدولي بالرفع الفوري والكامل للحصار ولكافة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري ومؤسساته.

4- إن حامل ونتائج أي عملية سياسية يجب أن يستند إلى السيادة الوطنية والإرادة الشعبية التي يتم التعبير عنها عبر الوسائل والطرق الديمقراطية.

5- إن انتاج أي عملية سياسية يتم بالتوافق بين السوريين حكومة وقوى وأحزاب وفعاليات من المؤمنين بالحل السياسي.

1- مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية، ختام **مؤتمر موسكو1**، **المرجع السابق**.

2- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، دعم لنظام مستنزف، **المرجع السابق**، ص11.

6- دعم وتعزيز المصالحات الوطنية التي تساهم في تحقيق التسوية السياسية، ومؤازرة الجيش والقوات المسلحة في عملية مكافحة الإرهاب.

7- مطالبة المجتمع الدولي بالمساعدة في إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لعودة المهجرين[1] .

8- إن أسس أي عملية سياسية تكمن في المحددات التالية:

*الحفاظ على السيادة الوطنية.

*وحدة سورية أرضاً وشعباً.

*الحفاظ على مؤسسات الدولة وتطويرها والارتقاء بأدائها.

*رفض أي تسوية سياسية تقوم على أساس أي محاصصة عرقية أو مذهبية أو طائفية.

*الالتزام بتحرير الأراضي السورية المحتلة كافة.

*الطريق الوحيد لإنجاز الحل السياسي هو الحوار الوطني السوري – السوري بقيادة سورية وبدون أي تدخل خارجي.

-إن التسوية السياسية ستؤدي إلى تكاتف وحشد طاقات الشعب في مواجهة الإرهاب وهزيمته، ويجب أن تؤدي هذه التسوية إلى حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة.

-مطالبة المجتمع الدولي بدعم الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه حول الحل السياسي الشامل في لقاءات موسكو تمهيداً لاعتماده في مؤتمر جنيف3[2].

وبالانتقال إلى الأداء السياسي الروسي حيال إيجاد مخارج سياسية للأزمة السورية والتي عرفت بمنتدى موسكو 1و2، فيمكن الاستنتاج أن هدف الخطوات الدبلوماسية الروسية المتمثلة بجمع بعض قوى المعارضة مع وفد النظام ، لتذويب الجليد السياسي المحيط بالأزمة السورية . وإنّ جلّ ما تقوم به روسيا هو التظاهر بإطلاق عملية حوار وطني كما تنص عليه الفقرة" ب " من ميثاق جنيف، في حين أن دوافعه الباطنة يمكن أن تلخص بعاملين محليين سياسي واقتصادي وبدافع دولي استراتيجي يفرضه واقع نظام الأسد كما هو موضح بالآتي:

1- مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية، **ختام مؤتمر موسكو2**، 12-4-2015، تاريخ الاطلاع:7-4-2017، متحصل عليه من:http://www.asharqalarabi.org.uk /اختتام-منتدى-موسكو-(2)-12-4-2015 .

2-**المرجع نفسه.**

- تنشيط الحركة الدبلوماسية الروسية بعد انحسارها على الساحة الدولية جراء الثمن السياسي الباهظ لضم القرم التي أعادت ظروف الحرب الباردة لدوائر صناع القرار في أمريكا وروسيا على حد سواء إضافة إلى تهميشها في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.
- البحث عن مخارج وحلول للأزمة الاقتصادية الخانقة التي سببتها العقوبات الأمريكية والأوروبية والانخفاض الحادّ لأسعار النفط، والتي تتجلى بمساعيها في تقديم مغريات سياسية تارة واقتصادية تارة أخرى لكلّ من المملكة العربية السعودية وتركيا بعد تعزز قناعتها بعدم جدوى التوجه إلى الصين[1].
- تحسين واقع الأسد لتعزيز دورها الإقليمي: بالرغم من المعطيات الموضوعية والتقارير الميدانية التي تشير بوضوح إلى انحسار الدور الفعّال للنظام لحساب الحضور الإيراني، ناهيك عن الخسائر العسكرية المتتابعة التي مُنيت بها حملته الحربية، بالإضافة إلى تعاظم عجزه في تجنيد المزيد من الشباب والقوى المنتشرة في صفوف مؤيديه، وإلى جانب تردّي حالته الاقتصادية في ظل تراجع قدرة حلفائه على استمرار دعمه ماليا بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بهم يسعى" منتدى موسكو "إلى تغليب كفّة النظام على حساب تحقيق المطالب المجتمعية السورية[2].

المطلب الرابع: موقف المعارضة السورية من الدبلوماسية الروسية

تعتبر جدلية العلاقة بين روسيا والمعارضة السورية من أكثر الجدليات حضورا في المشهد السوري، ليس فقط بسبب الدور الروسي المركزي في الأزمة السورية، ولا بسبب مجريات جولات المفاوضات بين الجانبين في المجال السياسي أو الميداني العسكري، بل لأن منظومة المعارضة السورية نفسها على امتداد فترة الثورة السورية تفاوتت في فهم وتقييم الدوافع الروسية وإلى أي مدى ممكن أن يصل السقف الروسي في الأزمة السورية.

وفي المسار التاريخي بدأ التواصل بين روسيا والمعارضة السورية منذ بدايات الثورة، حيث أسفر مؤتمر أنطاليا الذي عقد في (ماي 2011) بعد اندلاع حركة الاحتجاجات في الأراضي السورية بثلاثة شهور– ويعتبر المؤتمر الفعلي الأول للمعارضة السورية – عن تشكيل وفد

1– معن طلاع، **السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، يونيو 2015، ص8

2–**المرجع نفسه**، ص17.

ذهب لزيارة موسكو وقابل وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"، وتعددت اللقاءات بعد ذلك لكنها كانت مجرد لقاءات علاقات عامة تخلو حتى من أجواء الحوار السياسي الجدي.

وعندما تم تشكيل المجلس الوطني السوري برئاسة "برهان غليون" قام وفد برئاسته بزيارة موسكو، وتلت تلك الزيارة زيارة أخرى برئاسة "عبد الباسط سيدا" الذي استلم رئاسة المجلس الوطني السوري، وجرت تلك اللقاءات إبان الانتشاء السوري بقرب رحيل نظام "بشار الأسد" وكان الجانب الروسي يصر على إقناع المعارضة السورية بالجلوس والتفاوض مع النظام، الأمر الذي كانت ترفضه المعارضة تماما.[1]

وعند تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية توالت الوفود برئاسة "أحمد الجربا" ثم "خالد خوجة"، والجدير بالذكر أن الروس دعوا رئيس الائتلاف الشيخ "معاذ الخطيب" لكنه رفض اللقاء، كانت هذه اللقاءات تتم بشكل متواصل على امتداد مراحل الثورة السورية، وكان الغالب على جو الحوار أن لغة التفاهم معدومة عند الطرفين، فالطرف الروسي ينظر بعين الريبة للمعارضة السورية ويعتبرها محسوبة على أمريكا والغرب وهي جزء من محاولات أمريكية لفرض الديمقراطية على الطريقة الغربية تماما كما حدث في الثورات الملونة التي حدثت في دول المجال الحيوي الروسي، ويضاف إلى ذلك انعكاس التدخل الأمريكي في العراق وليبيا حيث شعرت روسيا بالخديعة من قبل الجانب الأمريكي، وبالتالي فقد كان الموقف الروسي مصرا على الحفاظ على النظام وعدم إسقاطه.

ومن هنا ظهر التباين جليا بين الموقفين، فالمعارضة كانت تطالب برحيل الأسد أولا ثم بدء العملية الانتقالية، فيما كانت روسيا تدعو لبدء العملية الانتقالية بوجود الأسد حتى الوصول إلى انتخابات جديدة، لكن حقيقة الأمر أن الدوافع الروسية كانت أعمق وأبعد بكثير من إشكالية (النظام/ المعارضة) فروسيا كانت تطمح للعودة كقوة عظمى ولعب دور دولي مهم من خلال بوابة الأزمة السورية، ويبدو أن هذا الأمر لم يكن واضحا عند المعارضة السورية.[2]

وترى روسيا في حالة الاضطراب والفوضى في سوريا فرصة لاستعادة منطقة حيوية جدا وتعتبر إحدى مناطق نفوذها التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي تسهم في زيادة

1-التحرك الدبلوماسي الروسي: **المرجع السابق**، ص3

2-**المرجع نفسه**، ص4

قدرتها في العودة للساحة العالمية كشريك أساسي ومؤثر، وفق هذا التصور يصبح الدافع الجيوسياسي هو الدافع الرئيسي للتدخل الروسي عسكريا وسياسيا في سورية.

تتلخص أهداف الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية في:

أنه ليس من حق أي دولة أن تتدخل لقلب النظام الحاكم في أي دولة أخرى، ولا تغيير حدودها الجغرافية، لذلك فروسيا مع وحدة الأراضي السورية، وأن مصير الشعب السوري يحدده الشعب دون إملاءات خارجية، وهي تنظر لفصائل المعارضة باعتبارها تنفذ أجندة غربية، وأن حل الأزمة السورية هو حل سياسي ولا يمكن حسم المعركة عسكريا، لذلك كان هدف الحملة العسكرية الروسية هو فرض واقع جديد ثم الدعوة للحوار السياسي، الأولوية لمحاربة التنظيمات الإسلامية المتشددة وفق التصنيف الروسي الذي لا يقصرها في تنظيم الدولة والقاعدة[1].

وغاية ما تطمح له الدبلوماسية الروسية هو الجلوس من موقع الشريك مع الولايات المتحدة للتوصل إلى حل سلمي، والمقايضة على جميع الملفات الدولية بما في ذلك أوكرانيا والبلطيق، الأمر الذي تقابله الإدارة الأمريكية بالتجاهل وعدم اعتبار روسيا لاعب دولي.[2]

ولا شك بأنه يهمنا ونحن في العام السادس للثورة السورية أن نقف وقفة تقييم لمراجعة سلوك المعارضة السورية مع روسيا، مع إقرارنا بما ذكر آنفا عن الدوافع الروسية التي تتجاوز حجم وقدرة المعارضة، وليس بالضرورة عند الحديث عن الأخطاء أن نذكر المبررات فبعض الأخطاء كانت حتمية وهي مفهومة نظرًا لطبيعة الظروف الدولية.

1-الانتشاء في البدايات : كان شعور النشوة بالتقدم الذي حصل في بدايات الثورة وتحديدًا بين منتصف(2011 إلى نهاية 2012) عارما وتغيب عنه حسابات موازين القوى عند اللاعبين الإقليميين والدوليين، كما يغيب عنه إدراك شبكة تحالفات النظام الإقليمية والدولية وقوتها، وأدى هذا إلى رفع السقف عاليا في خطاب المعارضة مع الروس الذين كان يهمهم في بداية الثورة الاستماع لخطاب مرن يحفظ لهم مصالحهم ويحقق آمالهم ونتج عن ذلك فقدان فرص مبكرة للتعاون بشكل إيجابي مع الروس.

1-جبور، **المرجع السابق**، ص40.

2-علي البغدادي، **هل أجادت المعارضة السورية فن المناورة مع روسيا**. 30-3-2017، تاريخ الزيارة: 7-4-2017، متحصل عليه من : https://www.noonpost.org/content/17304

2-عدم فهم العقلية الروسية: لم تفهم المعارضة السورية العقلية الروسية وظنت أن خطابا من قبيل المطالبة بالديمقراطية والتعددية وتحقيق حقوق الإنسان هو خطاب من الممكن أن يؤدي إلى تعاطف ما مع قضيتهم، فالعقلية الروسية محافظة ومتحدية تميل للغة المصالح وتحدي الغرب، وإن كان وفد المعارضة السورية يخاطب الروس بقولهم إن الأسد قتل مائة ألف (في ذلك الوقت) للحفاظ على الحكم فإن الروس قتلوا 300 ألف شيشاني (ثلث الشعب) من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية.

3-عدم فهم الدوافع الروسية: وفي سياق مشابه أيضا تأخرت فصائل المعارضة في فهم الدوافع الروسية من تدخلهم في سوريا، وهو أمر يتجاوز بكثير قضية شعب يثور للمطالبة بحريته ضد نظام ديكتاتوري، فالأمر متعلق بأهداف جيوسياسية كبرى للروس وأيضا مرتبطة بالأمن القومي الروسي الذي ينظر بالريبة للثورات الشعبية[1].

4-منظومة دولية واقليمية معقدة ومتشابكة: ليس من خطأ المعارضة السورية أن موقع بلادهم يجعلها ساحة للأطماع الإقليمية والدولية، ولكن خطأهم بأنهم أتاحوا للطامعين وأصحاب المصالح المختلفة أن يعبثوا عبر أجهزتهم الاستخباراتية واستخدام التمويل والتسليح كأداة للعبث بمجريات الثورة وبالتالي أصبح القرار رهينًا للدول أصحاب المصالح في المقام الأول وليس للمعارضة.

5-منظومة المعارضة بأكملها: وهذه الأخيرة هي أكبر الأخطاء على الإطلاق، فإن كانت الظروف الدولية والإقليمية والدوافع الروسية من التدخل هي أمر لا شأن للمعارضة به إلا أن منظومة المعارضة المفككة وتصارعها وعدم اتفاقها في السياسات والاستراتيجيات وغياب جناح سياسي قوي يملك القرار على الفصائل المسلحة، أفقد المعارضة رصيدا مهما وجعل وزنها النسبي في التفاوض ضعيفا[2] .

1-البغدادي، **المرجع السابق**.

2-التحرك الدبلوماسي الروسي، **المرجع السابق**، ص ص12-13.

المبحث الثالث: الأزمة السورية بين المبادرات والموقف الروسي

تتميز الأزمة السورية عن غيرها من الأزمات أنها تشكل بؤرة التقاء ما بين النظام الإقليمي والدولي، وتعكس التناقضات وعدم التكافؤ في علاقات القوى ما بين النظامين، وتجسد أيضا التحول والتغير في موازين القوى، حيث تسعى بعض القوى الإقليمية والدولية لتوظيف الأزمة السورية بما يخدم مصالحها، لذلك رأينا التصارع والتنازع بين تلك القوى على المستويين الإقليمي والدولي، وسوريا كمرتكز في إقليم حيوي تعتبر ساحة تجاذبات دولية واقليمية خصبة، حيث مرت بمراحل وصراعات عديدة لكن ما يزيد من خطورة وتعقد الأزمة أن تسويتها لم تعد مجرد مسألة داخلية، وانما أصبحت مسألة إقليمية ودولية بحكم تقاطع أهداف ومصالح تلك القوى في سوريا، وللوصول لتفاهم بين الأطراف السورية حاولت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وضع العديد من المبادرات والحلول التي تسهم في تقريب وجهتي النظر بين النظام والمعارضة، وكان للدبلوماسية الروسية دور هام في هذه المبادرات، سواء بالمشاركة أو المبادرة أو الرفض ،وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المبادرات الاقليمية والموقف الروسي منها

أولا : دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية:

بدأت الجامعة العربية تلعب دورا اتجاه الأزمة السورية بشكل تدريجي كون سوريا بلد عربي له ثقله بالنظام الإقليمي وعضو فاعل في مدخلات الجامعة العربية، وقد تأثر هذا الدور تجاه الأزمة السورية بالعديد من المحددات الخاصة بتوجهات كل دولة والتي تتمثل في انشغال بعض القوى المؤثرة على الساحة العربية بالتحولات السياسية وتداعياتها التي ارتبطت بالمتغيرات الإقليمية، (الثورة في مصر وليبيا) بالإضافة إلى تردد دول الخليج في اتخاذ إجراءات و خطوات جريئة فيما يتعلق بسوريا، لم تجعل من الممكن ممارسة أي ضغط على نظام الأسد لوقف العنف تجاه شعبه كذلك ولأن موقف الجامعة العربية كان يتطلب إرادة سياسية توافقية تتجاوز ميثاق الجامعة الذي لا يحتوي على أليه قانونية ملزمة لتسوية الأزمات التي تقع داخل[1]

1-أبو القاسم، محمود حمدي، **المبادرة العربية تجاه الأزمة السورية :المحددات وتحديات التنفيذ**، ملف الأهرام الاستراتيجي،9أفريل2014، تاريخ الزيارة: 15-4-2017،متحصل عليه من :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=8138

حدود دولها، كما أن تردد مواقف الدول المحورية في النظام العربي تجاه الأزمة أدى إلى تأجيل دخول الجامعة على خط الأزمة.

لذلك لم يتبلور أي موقف عربي واضح ولم تطرح أي مبادرات سياسية للحل حتي نهاية أوت باستثناء زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية "نبيل العربي" في(15 جويلية 2011) والذي طالب مجلس الجامعة العربية بتحمل مسؤولياتها من أجل أن يكون الحل العربي هو المعتمد تجاه الأزمة السورية، وبذلك يتبين أن المواقف الإقليمية التي تصاعدت فيها النبرة الدبلوماسية بقيت ضمن دائرة مطالبة الحكومة السورية بوقف العنف والحل الأمني والبدء بعملية إصلاح سياسية شاملة.[1]

لذلك بدأت الجامعة العربية في كسر حالة الجمود تجاه ما يحدث في سوريا من خلال طرق العديد من المبادرات التي تسهم في وضع مقاربة للتوفيق بين النظام والمعارضة وقد تمثل ذلك في التالي:

1المبادرة العربية الأولى:

نظرا لدخول الجيش إلى المدن وتصاعد حركة الاحتجاج الشعبي وتزايد مستوى القمع الرسمي والشعبي على حد سواء بدأت التحركات العربية الجدية تلعب دورا بارزا لاحتواء الأزمة السورية من خلال عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، وتم الاتفاق على طرح المبادرة العربية الأولى حول سوريا بتاريخ (28أوت2011)، والتي حملت تصورا وسطيا محافظا لحل الأزمة السورية من خلال استجابة النظام لبعض المطالب الشعبية، والتي تتمثل في وقف العنف ضد المدنيين، وسحب الجيش وقوات الأمن من المدن والإفراج عن المعتقلين، وفصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية وتجنيب سوريا الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي مع الإقرار على إبقاء الرئيس في موقعه حتى عام(2014)، والدعوة لبدء مرحلة الإصلاحات السياسية التي تتضمن إجراء تعديلات دستورية، والعمل على إجراء حوار بين النظام والمعارضة لصياغة ملامح المرحلة الانتقالية على أسس التعددية السياسية.[2]

1- المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات **هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا**، تقدير موقف ،2015، ص 4.

2- الجزيرة للدراسات، **تصاعد مطرد للصراع الإقليمي على سوريا**، 26 أكتوبر 2013، تاريخ الزيارة:19-4-2017، متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2011/10

بيد أن المبادرة العربية الأولى فشلت في تحقيق أهدافها نظرا لرفض المعارضة السورية أن يكون للأسد أي دور في مرحلة الانتقال الديموقراطي، وبسبب فقدان الجامعة العربية قوة الردع ولعدم استجابة النظام السوري لمطالب الجامعة بفتح حوار مع معارضة الخارج باعتبارها ضالعة في المؤامرة ضده، كما تأخر في مقابلة الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورفض استضافة مراقبين عرب لضمان وقف العنف، ونظرا لتزايد وتيرة العنف من قبل النظام السوري تجاه الشعب والمعارضة وتزايد معدلات الانشقاق في الجيش السوري، يتبين من ذلك أن الجامعة العربية حلا سياسيا يشارك فيه النظام والمعارضة من خلال المبادرة العربية الأولى يهدف إلى تحقيق تحول سياسي وتحقيق الانتقال الديموقراطي التدريجي لكن تصلب الطرفين أعاق تنفيذ المبادرة العربية الأولى.[1]

وفي ظل تطور الأزمة السورية وتزايد الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية سوء على إثر العقوبات الغربية المفروضة على النظام السوري تم اجتماع أخر لوزراء الخارجية العرب برئاسة وزير خارجية قطر (حمد جاسم) بتكليف من مجلس الجامعة في(16 أكتوبر 2011) لبحث الأزمة السورية، وقد تم الاتفاق على خطة عمل مقترحة من قبل اللجنة الوزارية العربية تقضى بوقف كافة أعمال العنف واخلاء المدن من جميع المظاهر المسلحة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وارسال مراقبين عرب للتحقق من وقف القتال وفت المجال أمام جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية والاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.[2]

وكذلك إعطاء النظام مهلة أسبوعين يقوم خلالها وفد عربي بزيارة دمشق بهدف العمل على إجراء مباحثات بين النظام وقوى المعارضة تحت رعاية الجامعة العربية للتوصل إلى اتفاق سوري وطني حول برنامج الإصلاح، لكن النظام رفض تلك الخطة خشية من أن تكون مقدمة لتوفير غطاء عربي موحد لتدخل أجنبي، ومع أن من الصعب القول أن هناك موقف عربي موحد فإن الاجتماع في مجلس الجامعة العربية يشير إلى وجود حد أدنى مما يمكن تسميته بموقف عربي موحد تجاه سوريا، ويستند هذا الموقف إلى تقدير عربي بين أي من

1-علام رابحة، **مهلة للأسد أم الغرب؟ مأزق "التدخل العربي" في الأزمة السورية**، السياسة الدولية،7جانفي2013، تاريخ الزيارة:10-4-2017 متحصل عليه من : http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2035.aspx

2-أبو القاسم، **المرجع السابق**.

طرفي الأزمة السورية غير قادر على حسم المواجهة وأن وضع سوريا وموقعها يستوجب محاولة تجنب التدخل الأجنبي لما يترتب عليه من تحجيم للدور العربي تجاه الأزمة السورية، وأن اندلاع حرب أهلية في سوريا قد يهدد الأمن العربي في دائرة واسعة من الجوار السوري، وأن من الضروري ألا تترك الدول العربية الملف السوري للتدافع الإيراني–التركي.[1]

ولم يجد الطرف العربي بدا من اللجوء إلى العقوبات بعد رفض الحكومة السورية تنفيذ الخطة العربية، لهذا قرر مجلس الجامعة فرض قائمة من العقوبات على سوريا شملت تعليق عضوية سوريا وتعليق مشاركة جميع وفودها في المجالس والهيئات التابعة للجامعة ومن كرسيها للمعارضة كخطوة للضغط على النظام لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في خطة اللجنة الوزارية العربية، كما دعت جامعة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق وتوفير الحماية للمدنيين السورين في حال عدم توقف النظام عن أعمال العنف.[2]

ومن هنا يتبين أن البعض نظر إلى قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا والاعتراف بمشروعية مطالب الشعب السوري نحو الديموقراطية على أنه نقطة تحول في تاريخ الجامعة العربية واعطائها القدرة على التكيف مع مرحلة ما بعد الربيع العربي وتفعيل دورها النشط والتحرك بعيدا عن أفكار القومية بعد انتهاج النظام سياسة القوة المفرطة ضد شعبه، بينما نظر البعض الآخر لقرار الجامعة العربية وموقفها الديموقراطي على أنه نتاج للضغوطات والتحولات السياسية التي تتعرض لها المنطقة العربية.[3]

وفي ظل تصاعد الأزمة السورية ونظرا لاستنفاذ النظام للمهل المتعددة وعدم مقدرة اللجنة الوزارية على اقناع النظام بالتوقيع على البرتوكول، تشكلت أغلبية داخل اللجنة الوزارية والتي رأت ضرورة رفع الأمر إلى مجلس الأمن من أجل تبني وجهة النظر العربية ودعم جهود جامعة الدول العربية في تسوية الوضع المتأزم في سوريا، الأمر الذي أسهم في تحرك الدبلوماسية الروسية و العراقية والإيرانية لإقناع النظام بخطورة تدويل الأزمة وبذلك استجاب النظام السوري لقرارات الجامعة العربية، وتم التوقيع على البرتوكول والذي يقضي بتشكيل بعثة

1– تصاعد مطرد للصراع الإقليمي على سوريا، **المرجع السابق**.

2– أبو القاسم، **المرجع السابق**.

3–كالاش موجكة كوتشوك، **رؤية تركية لسياسة الجامعة العربية تجاه سوريا**، مركز ستا للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية،نوفمبر 2011، تاريخ الزيارة: 9–4–2017، متحصل عليه من: http://rouyaturkiyyah.com/

مراقبي الجامعة العربية برئاسة الجنرال السوداني" محمد الدابة" للقيام بالتحقيق في تنفيذ بنود الخطة العربية والمساهمة في وقف العنف وتوفير الحماية للمدنيين السوريين، وبذلك قدم إلى سوريا عدد من المراقبين وصل عددهم ما بين (150-200)مراقبا وبدأت البعثة في معالجة أزمة تتداخل فيها المسارات الأمنية مع الجهود الدبلوماسية والسياسية.[1]

لكن بالرغم من ذلك ما لبثت أن علقت اللجنة عملها وانسحبت بعد نحو شهر نتيجة مواجهة اللجنة العديد من العقبات التي أعاقت عملها بسبب عدم تعاون النظام السوري مع اللجنة واستمرار العنف والمضي في استخدام الخيار الأمني وارتكاب العديد من المجازر تجاه الشعب والمعارضة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية فيغلق بذلك الطريق أمام التسوية التفاوضية برعاية عربية.[2]

2-المبادرة العربية الثانية:

نظرا لتدهور الأوضاع السياسية في سوريا عملت اللجنة الوزارية العربية الخاصة بالأزمة السورية على طرح المبادرة العربية الثانية بتاريخ (22 جانفي 2012)، والتي تبنت فكرة:

1-منح النظام فرصة لإجراء حوار سياسي مع المعارضة وتحقيق انتقال تدريجي للسلطة من خلال تشكيل حكومة وطنية كاملة الصلاحيات، وأن تتعامل هذه الحكومة مع نائب الرئيس بعد قيام الرئيس بتفويض صلاحياته إليه، وتكون مهام تلك الحكومة الإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية نزيهة برقابة عربية ودولية وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام الحكومة الوطنية، وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي الأمر الذي رفضه النظام السوري جملة وتفصيلا[3].

2-العمل على ضرورة وقف العنف وحماية المواطنين السوريين والمطالبة بسحب الجيش السوري والأليات العسكرية من المدن والأحياء المدنية والإفراج عن المعتقلين وضمان حرية التظاهر بمختلف أشكاله وفقا لأحكام القانون.

1-أبو طالب حسن، **فاعلية مقصودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية**. القاهرة: مجلة السياسة الدولية،2012، العدد190 أكتوبر، ص73.

2-**المرجع نفسه**،ص74.

3-بشارة، **درب الآلام نحو الحرية، المرجع السابق**، ص453.

3-فتح المجال أمام منظمات الجامعة العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع الأمر الذي يسهم في تحقيق الأهداف السورية ويمنع انزلاقها إلى مسارات أعنف وأخطر.[1]

ومن هنا يتبين أن المبادرة العربية الثانية اعتمدت على مبادئ المبادرة العربية الأولى، ولكن ما يميزها عن الأولى أن الجامعة العربية لم تهدف خلال المبادرة العربية الأولى إلى تنحية الرئيس بشار الأسد إنما كانت تهدف إلى تحقيق انتقال سلمي واعطاء الرئيس الفرصة ليقود عملية الإصلاح بنفسه، بينما المبادرة العربية الثانية هدفت إلى تحقيق الانتقال السياسي والديموقراطي التدريجي من خلال إقامة حكومة وطنية كاملة الصلاحيات بعد قيام الرئيس بشار الأسد بتفويض صلاحياته لنائبة الأول، وقد أحيلت المبادرة بأغلبية موافقة الدول العربية إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية على تفويض الرئيس "بشارالأسد" صلاحياته لنائبه، ومن هنا بدأ الاستقطاب الشديد وانقسام المجلس إلى معسكرين حيث استخدمتا روسيا والصين الفيتو المزدوج لتعزيز سلطة النظام الأمر الذى أسهم في فشل المبادرة العربية الثانية في تحقيق أهدافها، لأن الجامعة تفتقر إلى القوة الإلزامية في فرض قراراتها وبسبب رفض النظام للمبادرة معتبرا اياها تدخلا في الشؤون الداخلية لسوريا وانتهاكا لسيادتها الوطنية.[2]

لقد كان الموقف الروسي واضحا من المبادرة العربية حيث ترفض موسكو أي قرار دولي يفتح المجال لأي تدخل خارجي كما ترفض أي مطالب لتنحي الأسد عن السلطة أو التنازل عن صلاحياته لنائبه، بالإضافة إلى عدم تحميل النظام السوري وحده مسؤولية أعمال العنف والقتل في سوريا، وبالتالي فالدبلوماسية الروسية كانت تهدف للحفاظ على بشار الأسد ورفضت المبادرة العربية التي اشترطت تنحي الأسد عن السلطة.[3]

1-**المرجع نفسه**، ص454.

2-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مؤتمر السلام السوري "جنيف2" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية**، وحدة تحليل الدراسات السورية، الدوحة:2014ص2.

3-بشارة، درب الآلام نحو الحرية، **المرجع السابق**، ص460.

المطلب الثاني: مبادرات حركة عدم الانحياز والموقف الروسي منها:

1-المبادرة المصرية:

حاولت مصر إعادة التفاعل مع قضايا الشرق الأوسط واستعادة مكانتها في النظام الإقليمي من خلال طرق مبادرة رباعية من قبل الرئيس المصري" محمد مرسي" لحل الأزمة السورية خلال قمة مكة بتاريخ(14 أوت 2012) وتم التأكيد عليها خلال قمة طهران لدول عدم الانحياز وقد تضمنت المبادرة تشكيل مجموعة حوار رباعي تضم(مصر والسعودية وتركيا وايران) لوضع تصور مشترك حول الأزمة السورية باعتبارها دول إقليمية مؤثرة في الواقع السوري وقد هدفت تلك المبادرة إلى تقريب وجهات النظر بين طرفي الأزمة وتلك الدول بهدف إيجاد حل سياسي يسهم في وضع حد لمعاناة الشعب السوري يجنب البلاد العنف والتدخل الأجنبي وقد تضمنت تلك المبادرة وقف إطلاق النار والحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها ورفض التدخل العسكري الخارجي في سوريا والعمل على حل الأزمة خلال إطار إقليمي[1].

رفضت روسيا المبادرة لأن نص المبادرة كان يخدم المعارضة بالأساس وليس النظام، وطالب "مرسي" بإسقاط النظام وأنه لن تكون هنالك أي تسوية في سوريا في ظل وجود "الأسد" في السلطة، وهذا ماترفضه روسيا التي تشترط وجود "بشار الأسد" في أي تسوية سياسية وأن التسوية يجب أن لا تكون على حساب النظام السوري، مما أدى بالتالي إلى فشل، المبادرة في حل الأزمة السورية، نظرا لأن مصر تفتقد لوضعية الوسيط المحايد في الأزمة بسبب تبني الرئيس" مرسي" عقب المبادرة موقف مساند للمعارضة والدعوة لإسقاط النظام خلال قمة عدم الانحياز الأمر الذي أغضب النظام السوري وحليفها روسيا، وكذلك بسبب تخلف السعودية عن حضور اجتماعات اللجنة وبسبب رفض المعارضة إدراج إيران ضمن مجموعة الحوار باعتبارها جزء من الأزمة وليس الحلول وكذلك لرفض الولايات المتحدة ودول الغرب للحلول الإقليمية التي لا تتضمن أن يكون للقوي الدولية تأثير فيها.[2]

1-الشايب ليلى، **مبادرة مرسي لحل الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات،2012، تاريخ الاطلاع:2017/03/29، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/9/13

2- مركز بغداد للاستشارات والدراسات، **المبادرات الاقليمية لحل الازمة السورية**، تقدير موقف، بغداد: 2014، ص10.

2-المبادرة العراقية:

جاءت مبادرة رئيس الوزراء العراقي(نور المالكي) ذات النقاط الثماني في(4سبتمبر 2013) التي تدعو إلى وقف إطلاق النار بشكل كامل على الأراضي السورية وكذلك إلزام النظام والمعارضة موعد محدد لإجراء مفاوضات، وتشكيل حكومة مؤقتة، وتجرى انتخابات بإشراف عربي أممي يعقبها تداول سلمي للسلطة، كما تدعو المبادرة إلى "وقف العنف من جميع الاطراف ودعوة البلدان لعدم التدخل في الشأن السوري الداخلي"، وتشمل المبادرة ايضا "دعوة مختلف الاطراف المؤثرة في سوريا من اجل قبول مشروع تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات، واجراء انتخابات تحت اشراف دولي وعربي"، كما تدعو كذلك الى "دعم جهود المبعوث الاممي الاخضر الابراهيمي، من اجل تقبل الحل السلمي." [1]

رحبت روسيا بالمبادرة العراقية كونها لم تتضمن تنحية بشار الأسد من السلطة وكونها دعت إلى حوار شامل يجمع جميع الأطراف المؤثرة في الأزمة، وإشراك جميع القوى الإقليمية والدولية في تسوية الأزمة السورية، لكن رغم أن المبادرة العراقية طرحت في وقت استزفت فيه الجهود الإقليمية والدولية بحثا عن إيجاد مخرج للأزمة السورية إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها ويعود تزايد الاحتقان الطائفي في المنطقة العربية وعدم استجابة المعارضة السورية لها نظرا لأنها لم تحقق المطلب الاساسي للمعارضة بالقضاء على النظام بأكمله وليس الرئيس فقط.[2]

3-المبادرة الإيرانية:

تقدمت إيران بمبادرة لحل الأزمة السورية من خلال وزير خارجيتها(علاء الدين بروجردو) التي تضمنت الدعوة إلى وقف إطلاق النار وسحب قوات الجيش النظامي من داخل المدن وتمركزها على الأطراف ونشر قوات حفظ سلام أو قوات فصل بين الأطراف المتحاربة من قبل دول إسلامية وبدء حوار سياسي بين المعارضة والنظام السوري مع بقاء الأسد في منصبه على أن يكون الحوار بإشراف دول إقليمية كبيرة بينها السعودية ومصر، رغم أن النظام السوري

1- المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات، **صفقة الكيماوي المخرج الذي أراده أوباما**، مجلة سياسات عربية، العدد5، نوفمبر 2013، ص18.

2-نجم حيدر، **مبادرة المالكي بشأن سوريا تحصد انتقادات بالجملة**، موقع نقاش السياسة، 12 سبتمبر 2013، تاريخ الزيارة: 2017/03/27، متحصل عليه من : http://www.niqash.org/articles/?id=3292&lang=a

استجاب للمبادرة الإيرانية إلا أنها بقيت محدودة التأثير في وضع حل للأزمة السورية، لأن الدول العربية تدرك أن هذه المبادرة تسعى لتحقيق المصالح الإيرانية في المنطقة العربية، كما رحبت روسيا بالمبادرة الإيرانية حليفتها في المحاولة على إبقاء ""بشار الأسد" في السلطة وتسخير كافة الجهود الدبلوماسية والعسكرية لتحقيق ذلك الهدف، لكن المبادرة فشلت لأن المعارضة ترى في إيران طرفا في الصراع ولايمكن أن تكون وسيطا لحل الأزمة.[1]

المطلب الثالث: المفاوضات الدولية لتسوية الأزمة والموقف الروسي

أولا : دور هيئة الأمم في حل الأزمة السورية:

نتيجة فشل المبادرة العربية الثانية بعد استخدام الفيتو الروسي – الصيني تحولت الأزمة السورية إلى ساحة للتفاعلات الجيوستراتيجية والطموحات المستقبلية للقوى العظمى والإقليمية، وفى ظل غياب الولايات المتحدة كانت روسيا اللاعب الدولي الأكثر فاعلية وتأثيرا في الأزمة فمنعت التحركات الدولية من الحد من قوة النظام والخروج من حالة انسداد الأفق، لذلك لعبت الدبلوماسية الروسية دورا في التوصل لخطة "كوفي عنان" في سوريا حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" ووزراء الخارجية العرب في القاهرة على المبادئ الأساسية لتسوية الأزمة السورية وتم المصادقة عليها في قرار خاص لمجلس الأمن الدولي بتاريخ(21 مارس2012) لتشكيل خطة "كوفي عنان" كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.[2] كما قد تمكن المبعوث الأممي العربي كوفي عنان من تقديم خطة شاملة وجدت موافقة دولية واقليمية تتألف من ست نقاط لتسوية الأزمة السورية والتي استمدت معظم قراراتها من المبادرة العربية الثانية.

لكن نتيجة تضارب المصالح والتناقضات الداخلية والخارجية بدأ "كوفي عنان" يوجه جهوده نحو التوفيق بين أطراف الأزمة السورية والقوى الفاعلة دوليا وإقليميا لإنجاح مهمته، حيث رأى أنه" لاوجود لأي حل عسكري للأزمة السورية فاللوحة في سوريا لن تكتمل إلا بضم جميع الألوان لها، لذا فلن تستقر الأوضاع ولن تنتهى الأزمة بانتصار فصيل على بقية

1–طارق الحميد، **أين المبادرة الإيرانية اتجاه سوريا**. صحيفة الشرق الأوسط، العدد1233، سبتمبر2016.

2–الشيخ نورهان، **موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص193–194.

الفصائل ولن تتضح الصورة إلا بتسوية الأوضاع بين الأطراف فالأمر في سوريا ليس سهلا والصورة ليست بسيطة بل هي متداخلة ومتشابكة نظرا لتعدد عناصرها بين سني وشيعي على أقل تقدير "[1]

لذلك دعا المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية آنذاك "كوفي عنان" إلى اجتماع مجموعة العمل حول سوريا في جنيف بتاريخ(30 جوان 2012) لوضع حد لتفاقم الأزمة، وبناء على ذلك وجدت مجموعة العمل الدولية أن لا سبيل لوقف العنف في سوريا إلا من خلال تبنى المسار الدبلوماسي، فعملت على دعم جهود "كوفي عنان" في حل الأزمة السورية من خلال الاتفاق على المبادئ والخطوط التوجيهية لعملية انتقالية بقياد سورية وفق جدول زمنى محدد.[2]

وبذلك تم التوصل إلى بيان جنيف الأول والذي نص على تأسيس هيئة حكم انتقالي توفر مناخا ملائما لإيجاد بيئة مستقرة تسهم في خلق فرص متساوية بما يتيح التحول السياسي في البلاد، وأن تتمتع تلك الهيئة بكافة الصلاحيات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة وبقية المجموعات بناء على الاتفاق المتبادل بينهم، وأن تطلق عملية حوار تشمل جميع فئات المجتمع السوري دون استثناء والعمل على صياغة دستور جديد للبلاد والإعداد لانتخابات حرة و نزيهة تشارك فيها جميع القوى السياسية[3]

إلا أن الأطراف اختلفت حول مصير "الأسد" في مستقبل العملية السياسية بسوريا، بمعارضة روسيا والصين الدعوات التي وجهتها بقية الدول لعدم لعب الأسد أي دور في المرحلة القادمة، بالإضافة إلى الضغط الروسي- الصيني على الولايات المتحدة من خلال الفيتو المزدوج، فأثبتت روسيا ومن ورائها مجموعة دول "البريكس" بأنه لا يمكن للإنفراد الأميركي أن يكون في سوريا كما في ليبيا(2011) وبالتالي فإن البيان الختامي في جنيف هو حصيلة توازن دولي وليس إقليمي في ظل غياب السعودية و إيران عن المؤتمر كما أنه ليس حصيلة

1-ليش ديفيد، **سوريا سقوط بيت الأسد**، القاهرة : مجلة السياسة الدولية، العدد192 ،2012، ص30.

2-غالي إبراهيم، **الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الأسد**. القاهرة: مجلة السياسة الدولية، جانفي2013، العدد191،(المجلد48) ،ص ص 106-107.

3- **مؤتمر السلام السوري" جنيف "2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، المرجع السابق**، ص ص6-7.

توازن محلي نظرا لعدم حضور السوريين المؤتمر، بذلك يتبين أن الأزمة السورية تأخذ طابعا دوليا وليست إقليميا أو محليا.[1]

ويمكن تلخيص الموقف الدبلوماسي الروسي من المؤتمر من خلال ماقاله وزير الخارجية الروسي "لافروف" الذي أكد معارضة موسكو لمحاولات بعض الدول الغربية إدراج بند ينص على اللجوء إلى الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة في مشروع جديد لخطة أنان، وقال: «إنه أمر غير مقبول بالنسبة لنا، على الأقل لأن الاجتماع لا يمكن أن يحدد مضمون القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن الدولي حول سورية»، وواصل "لافروف" أنه «لدى مجلس الأمن الدولي إجراءات متبعة، ويمكن لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تقدم اقتراحاتها ليتم مناقشتها على أساس القواعد المتبعة، وعلى أساس هذه المناقشة سيحدد مجلس الأمن مصير هذه الاقتراحات»، وتابع الوزير الروسي: «قبل بدء الحديث عن استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يجب تنفيذ خطة كوفي أنان في إطار وعلى أساس القرارات التي تبناها مجلس الأمن». وفي الأخير كان مصير خطة المبعوث الأممي و العربي "كوفي عنان" الفشل في تحقيق أهدافها خاصة بسبب الخلاف الأمريكي الروسي بشأن تفسير الاتفاق فيما يتعلق بدور الرئيس "بشار الأسد" ومصيره، فاستقال "كوفي عنان" من مهمته في(2أوت2012)، وجرى تعيين وزير الخارجية الجزائري الأسبق "الأخضر الابراهيمي" في(17 أوت2012)،مبعوثا عربيا وأمميا إلى سوريا.[2]

ثانيا: مؤتمر جنيف2:

في(ماي 2013) اتفق وزير الخارجية الأميركي "جون كيري"، ونظيره الروسي "سيرغي لافروف"، خلال لقائهما على ضرورة وقف شلال الدم في سوريا، وجمع الأطراف كافة من جديد على طاولة الحوار، إلا أنه لم يتم تحديد موعد للمؤتمر إلا بعد أن تعرضت الغوطة الشرقية في ريف دمشق، لهجوم بالأسلحة الكيميائية، زادت الضغوط الدولية بعدها لتحديد موعد يضع حدا للصراع في سوريا، وجاء هذا الموعد من الإبراهيمي الذي حدد يوم 22

1–مؤتمر السلام السوري" جنيف "2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمي، **المرجع السابق**، ص9.

2– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مالذي يحدد الموقفين الروسي و الصيني من الأزمة السورية**، وحدة تحليل السياسات، فيفري2012، ص20.

جانفي موعدا لعقد مؤتمر جنيف2، ومنذ إعلان موعد المؤتمر دارت حرب تصريحات بين النظام والمعارضة، حول أهداف جنيف2 ،فالنظام كان يريده مؤتمرا لمحاربة الإرهاب، مع تصريحات تفيد بأن الأسد لن يتخلى عن السلطة، فيما أصرت المعارضة على أن يكون مؤتمر جنيف1 أساسا لجنيف2،وهذا ما أكد عليه الأمين العام للائتلاف الوطني السوري بدر جاموس قائلا إن الائتلاف سيطالب بتنحية الرئيس "بشار الأسد" الذي وصفه "بالمجرم"[1]

وتم التحرك من قبل الو.م.أ وروسيا التي رأت أنه لابد من عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحد لتسوية الأزمة السورية دبلوماسيا، لذلك بدأ المبعوث الأممي"الأخضر الإبراهيمي" بوضع إطار عام لمناقشة الأفكار التي يمكنها أن تسهم في نجاح المؤتمر و احضار كافة الفرقاء من أجل دفع المواقف الإقليمية والدولية لاستكمال مهمة عنان في التوصل إلى تسوية سياسية يتم بموجبها احتواء الأزمة في سوريا والذي بدأ بوضع استراتيجية لحل الأزمة وقد تضمنت تشكيل حكومة انتقالية مكونة من وزراء مقبولين لدى الطرفين على أن يبقى الأسد في السلطة حتى نهاية ولايته عام(2014)، بعد مفاوضات استمرت تسعة أيام، انتهت الجولة الأولى من مؤتمر جنيف 2، من دون تحقيق نتائج مهمة في مسار التسوية السياسيّة للأزمة السوريّة. وحتى الجولة الثانية من المفاوضات التي أعلن الوسيط الدولي والعربي "الأخضر الإبراهيمي" عن انعقادها في (10 فيفري2014) ،وانتهت دون نتيجة ملموسة، وتلتها جولة ثانية انتهت في(15 فيفري2014)،وأعلن وسيط الأمم المتحدة "الأخضر الابراهيمي" وصول النقاش إلى طريق مسدود، بعد رفض الأسد الخطة لأنه لن يقبل التنازل عن صلاحياته[2]،وبالتالي توصل الأخضر الابراهيمي إلى النتيجة نفسها التي توصل إليه "كوفي عنان"، وقد لفت "الأخضر الابراهيمي" نظر المجتمع الدولي بأن تغذية العنف في سوريا ستعمل على انتشاره في المنطقة، وقد تزامن ذلك مع تأكيد" جيفري فيلتمان" مساعد الأمين العام للأمم المتحدة أن" التوقعات بإمتداد الصراع خارج حدود سوريا تتحول إلى حقيقة، وقوله ينبغي على جميع الحكومات الكف عن تزويد الأسلحة والمساعدات العسكرية إلى أي طرف من أطراف النزاع في سوريا ."وكاد أن يستقيل لولا اتفاق "لافروف و كيري" في(7 ماي2013) الذي نص على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية استنادا إلى بيان "جنيف الأول" ،وفي(13ماي) إستقال "الإبراهيمي" بدوره بعد

1-مؤتمر السلام السوري" جنيف "2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، **المرجع السابق**، ص12.

2- غالي إبراهيم، **المرجع السابق**، ص108.

أكثر من عشرين شهرا من الجهود العقيمة، وخلفه في هذا المنصب الإيطالي السويدي "ستيفان ديميستورا" في (جويلية2013)[1].

الموقف الروسي من المفاوضات كان واضحا رغم مغادرة الدبلوماسيين الروس مكان إنعقاد المؤتمر، ولم تتدخل الدبلوماسية الروسية في مسار التفاوض وجلساته إلا عندما تعقدت الأمور برفض بيان "جنيف1"، فاضطرت موسكو للتدخل لإقناع وفد النظام بقبول "جنيف1"،والموافقة على مناقشة الهيئة الانتقالية، وترى روسيا أن تشكيل هيئة حكم انتقالي يتم من خلال اتفاق مشترك بين المعارضة والنظام، حيث يجب أن يكون النظام جزءا من هذه المرحلة، لذلك فهي توكد على بقاء الأسد باعتباره طرف أساسي في مواجهة الإرهاب وأن مصيره تحدده الانتخابات.[2]

ثالثا: مؤتمر فيينا الأول:

بعد ثلاثة أسابيع فقط على التدخل العسكري الروسي، تحرّك المسار السياسي المجمّد في المسألة السوريّة منذ فشل مؤتمر "جنيف 2" مطلع عام (2014)،ولم يكن عقد هذا المؤتمر من قبيل الصدفة بين اللاعبين الأساسيين في الأزمة السورية، فقد جاء عقده بعد يومين من اعلان الكرملن عن زيارة الرئيس السوري "بشار الأسد" الى موسكو ولقاء "بوتين" وعدد من المسؤولين الروس، وجاءت هذه الزيارة السرية في ظروف غامضة، وفي هذا اللقاء الأول اجتمع في العاصمة النمساوية "فينا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والمملكة العربية السعودية، تركيا في(23 أكتوبر 2015)، وعلى مستوى وزراء الخارجية لإيجاد حل للأزمة السورية ومصير "بشار الأسد"، وقد سبق الإجتماع الرباعي اجتماع ضم (كيري والجبير وسينيرلي اوغلو) دون حضور "لافروف"، ولم يدلي أي من الوزراء بتصريحات أمام الصحافيين، كما التقى بعد ذلك "كيري ولافروف"، واكتفى الوزيران بالمصافحة من دون الإدلاء بتصريحات أمام الإعلام.[3]

وقد تقدمت موسكو بخارطة طريق تتمثل بالآتي:

1-نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس بيكو جديد**. ط1.بيروت:2015، ص145.

2-**المرجع نفسه**، ص147.

3-خالد اسماعيل، **مؤتمر فيينا خيارات صعبة...وحلول بعيدة**. مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2015،ص1.

1-تأييد إجراء محادثات بين حكومة الرئيس السوري "بشار الأسد" وجميع أطياف المعارضة السورية، واقترحت روسيا تعهدا بعدم ترشح "بشار الأسد" للانتخابات الرئاسية المقبلة، على أن يكمل ولايته الحالية حتى نهايتها.

2-تجميد القتال مع الجيش السوري الحر

3-فك الحصار المتبادل

4- إجراء انتخابات برلمانية

5-تشكيل حكومة انتقالية

6-تحديد أهداف مشتركة بين الدول التي تقوم بعمليات القصف في الأراضي السورية. واستهداف الفصائل التي لا تقبل بالحل السياسي (داعش)،كما تقضي في مرحلة لاحقة بضم الميليشيات السورية الحليفة للنظام إلى الجيش النظامي ، ثم دمجه مع الجيش الحر.

7-الإطار الزماني للخطة، من (15- 18) شهر من تاريخ توقيع الإتفاق، مع تحفظ تركيا على هذا التوقيت بحجة انه يعرض الشعب السوري الى مزيد من الدماء، وقد اختلف المجتمعين حول مصير الرئيس السوري "بشار الأسد".[1]

واتضحت خلال اجتماع "فيينا" ملامح جديدة لتفاعلات الصراع السوري، يمكن إجمالها بالآتي:

في ظل غياب أي طرفٍ سوري عن اجتماعات فيينا، سواء من النظام أو المعارضة، بدا واضحا أن الحل لم يعد في متناول السوريين، بل أصبح شانًا إقليميًا ودوليًا، ويُرجّح أن ينتج هذا الحلّ، إن جرى التوصّل إليه، من توافق إرادات بين المحورين اللذين تكرّس وجودهما خلال الاجتماع، ويضم المحور الأول السعودية وتركيا وقطر، ويصرّ على وثيقة "جنيف 1" كإطار وحيد للحل، وعلى تسوية "عادلة" تفضي إلى هيئة أو إدارة انتقالية تقصي الأسد من المشهد السياسي ومن مستقبل سورية، وتبدأ بإعادة الإعمار، ويضم الثاني كل من روسيا وإيران، ويقترح وقفًا لإطلاق النار، ومفاوضات تفضي إلى حكومة تضم النظام وشخصيات معارضة تتولى إجراء انتخابات برلمانية، وأخرى رئاسية تضمن "للأسد" الترشح فيها، إن إجراء أي

1-اسماعيل،**المرجع السابق**، ص2.

انتخابات بوجود الأسد وهو يتحكم بأجهزة الأمن، وتقتصر على المناطق التي يسيطر عليها النظام، لن تختلف كثيرًا عن سابقاتها[1].

اضطلعت الولايات المتحدة خلال اجتماع "فيينا 2" بدور "الوسيط" بين المحورين السابقين، وبخلاف موقفها المعلن، نأت بنفسها عن السجالات أو ممارسة الضغط على روسيا لإقناعها إبداء مرونة تجاه القضايا الخلافية، وعلى المنوال ذاته سارت أغلبية الدول العربية المشاركة، إذ تنتظر أية تسوية تتمخض عن مفاوضات الجانبين، بغض النظر عن شكل التسوية النهائية وتفاصيلها.

تمكن حلفاء المعارضة من انتزاع تنازلٍ مهم في فيينا، إذ نص البيان الختامي الذي وقع عليه ممثلون عن سبع عشرة دولة على تسع نقاط، كان أبرزها الاتفاق على إجراء انتخابات "بإشراف الأمم المتحدة"، على أن يكون لكل السوريين، في الداخل والخارج حق المشاركة فيها، وقد أثار هذا البند قلق النظام بعد أن وافق عليه أبرز حلفائه أي "روسيا وإيران والصين" الذين كانوا من الدول الموقعة على البيان، لأنّ مشاركة الأغلبية العظمى من السوريين الموجودين في الخارج في الانتخابات سوف تساهم في ترجيح كفة المعارضة إذا جرى الاتفاق على إجراء انتخابات، وتشير معظم التقديرات إلى أنّ نصف السوريين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في حين يعيش النصف الآخر في مناطق المعارضة أو في بلاد اللجوء.[2]

الموقف الروسي: ترى موسكو ضرورة بقاء الأسد حتى انتهاء الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة فيما تصر الدول الثلاث الأخرى التي اجتمعت على ضرورة رحيله دون اي شرط، وقال وزير خارجية روسيا، "سيرغي لافروف" بشأن المحادثات: "اتفقنا على محاربة داعش والجماعات الواردة في قائمة الأمم المتحدة"، مؤكدا بقوله "لم نتفق على مصير الأسد، فهذا شأن الشعب السوري"، حسب تعبيره.

وقال"دي ميستورا" بعد نهاية المحادثات: لم ترفض الأطراف أي نقطة طرحت للنقاش،وأكد "دي ميستورا" من جانبه "أن الأطراف المجتمعة لم ترفض أي نقطة خلال النقاشات التي جرت

1-خالد اسماعيل العلي، **فيينا: مسارات جديدة أم تمرين تفاوضي**. مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ورقة تحليل سياسات،2016/05/30.ص5.

2-**المرجع نفسه**، ص7.

في الاجتماع"، وأضاف أنه تم الاتفاق على ضرورة "تعديل الدستور وإجراء انتخابات جديدة في البلاد بإشراف الأمم المتحدة."

وقال وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" عقب انتهاء اجتماع فيينا لبحث الأزمة السورية إن المشاركين وافقوا على أن "وحدة أراضي سورية وطابعها العلماني أمر أساسي، وأن مؤسسات الدولة يجب أن تبقى كما هي، مع الاعتراف بحقوق السوريين بغض النظر عن انتمائهم."

وأضاف "كيري" في مؤتمر صحافي جمعه بنظيره الروسي "سيرغي لافروف" والمبعوث الأممي إلى سورية "ستيفان دي ميستورا"، أنه تم الاتفاق على "أن الجهود الدبلوماسية يجب أن تركز على الحل السياسي كخيار وحيد لإنهاء الحر بالدائرة في سورية."

وفي (14 نوفمبر) توصلت الدول الكبرى في فيينا إلى خريطة طريق تنص على تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات وعقد مباحثات بين الحكومة والمعارضة بحلول بداية جانفي، دون الاتفاق على مصير الأسد، وطالب وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" الشعب السوري بالموافقة على اجراء انتخابات رئاسية بعد عام و نصف من الآن مشيرا إلى أنه يمكن الآن أن يتم إطلاق العملية السياسية في سوريا[1].

هذا و طالب "لافروف" خلال كلمته في فيينا أنه يجب البدء في المسار السياسي لحل الأزمة السورية و محاولة إيجاد حلول قائمة موحدة للتنظيمات الإرهابية، لافتا إلى أنه تم الاتفاق على أن "داعش وجبهة النصرة من الجماعات الإرهابية."وصرح وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" أنه يأمل في أن يخضع بشار الأسد لطلبات واشنطن و يوافق على الجلوس على مائدة المفاوضات مع ممثلي المعارضة السورية مضيفا:" بشار الأسد أصبح كالمغناطيس الجاذب للعناصر المسلحة الراغبة في الوصول إلى سوريا[2]."

1-مركز العربية للدراسات، **انتهاء محادثات فيينا وبقاء "عقدة" الأسد بلا حل**، 30 أكتوبر 2015، تاريخ الزيارة: 6-4-2017، متحصل عليه من: http://ara.tv/4n2c3

2-سامي الخطيب، **آخر أخبار سوريا: تعرف على نتائج اجتماع فيينا**، 14 نوفمبر 2015، تاريخ الزيارة:10-4-2017، متحصل عليه من: http://www.misr365.com/?p=20726

وأضاف "كيري" عقب اجتماع فيينا حول الشأن السوري أن بعض المشاركين في اجتماع فيينا، أخبرونا بأن "الأسد" مستعد لخوض مفاوضات جادة وأن يكون هناك مسار انتقالي.

وفي (18ديسمبر2015) مجلس الأمن الدولي يتبنى بالإجماع وللمرة الأولى منذ بدء النزاع قرارا يحدد خريطة طريق تبدأ بمفاوضات بين النظام والمعارضة، وينص على وقف لإطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية في غضون ستة أشهر وتنظيم انتخابات خلال 18 شهرا.

وقال "جون كيري" إن الأطراف وافقت على الحاجة لبدء عملية سياسية بين الحكومة السورية والمعارضة بحلول الأول من يناير القادم متابعاً أن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن وافقوا على إصدار قرار لصالح وقف إطلاق النار في سوريا، هذا و كان قد بدأ في العاصمة النمساوية فيينا اجتماع دولي يشارك فيه ممثلون لنحو عشرين هيئة ودولة، بحضور (الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا والسعودية وإيران)، سعيا لإيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا على خلفية اعتداءات غير مسبوقة في باريس وخلافات تتعلق بمصير بشار الأسد[1].

رابعا: مؤتمر جنييف3:

بدأت في مطلع (فيفري 2016)في جنيف محادثات من أجل سوريا بوساطة الأمم المتحدة ،إلا أن المحادثات علقت بعد يومين لرغبة مبعوث الأمم المتحدة "ديميستورا" بعدم ربط الجهود الأممية بالتقدم العسكري لقوات الأسد مدعومة بالطائرات الروسية في حلب شمال سوريا، وفي (12فيفري) أقرت مجموعة دعم سوريا الدولية خطة لإنهاء الأعمال العدائية خلال أسبوع، وبدء إيصال المساعدات الإنسانية لإحياء محادثات جنيف من جديد،(تقييم مسار الحل السياسي في سوريا)و قبل إعادة انعقاد محادثات السلام السورية في جنيف بأسبوعين أعلنت كلٌ من" روسيا والولايات المتحدة الأمريكية" في بيان مشترك بتاريخ(27 فيفري2016) عن التوصّل لاتفاق هدنة في سوريا يستثني كلا من تنظيمي "الدولة الإسلامية "و" جبهة النصرة " وقد بني الاتفاق على أرضية مشتركة بين" موسكو وواشنطن" بدعم دولي، لتثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، واستئناف العملية السياسية في جنيف وفقا لخارطة الطريق في القرار" 2254" وشهدت تلك الهدنة منذ بدايتها ما يزيد عن 2000 خرقا من قبل نظام الأسد، كان

1-العلي، المرجع السابق، ص15.

آخرها حملة شرسة قادها النظام بدعم من حُلفائه على مدينة حلب بالتوازي مع تعثر المسار السياسي في جنيف[1].

وعكست الهدنة إرادة دولية في تثبيت خطوط التماس بين المعارضة والنظام عبر حدود الهدنة التي تُعد تقسيما غير معلن لمناطق النفوذ، وتثبيتا لها إلى أمد يبدو بعيد، إضافة إلى نقل الملف السوري إلى الساحة السياسية عبر المفاوضات في جنيف، مقابل توجيه الفاعلية العسكرية باتجاه محاربة الإرهاب.

وصرح المبعوث الدولي إلى سوريا، "ستيفان دي ميستورا"، أن محادثات السلام حول الأزمة السورية ستبدأ من جديد في (10مارس 2016)في جنيف، وأوضح أن بعض المشاركين سيصلون في (التاسع من الشهر) لإجراء لقاءات تحضيرية غير مباشرة، فيما سيصل البعض في (الحادي عشر والرابع عشر) من الشهر نفسه بسبب صعوبات في حجوزات الفنادق. وأضاف "دي ميستورا" أنه يخطط لدعوة أعضاء من حكومة الأسد ومن المعارضة ومن المجتمع المدني، من ضمنهم نساء[2].

وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، "ستيفان دي ميستورا" على هامش محادثات السلام السورية في جنيف مع انطلاق اجتماعات تحضيرية ترعاها الأمم المتحدة في09 مارس2016، إن اتفاق وقف الأعمال القتالية في سوريا هو لأجل غير مسمى من وجهة نظر الأمم المتحدة والقوى الكبرى، لينحي بذلك جانبا اعتقادا على نطاق واسع بأنه يجب تجديد الهدنة بعد أسبوعين، ويعتزم "دي ميستورا" إطلاق محادثات سلام موضوعية، وقال إنها ستركز على قضايا الحكم وإجراء انتخابات خلال 18 شهرا ودستور جديد، وصرح أيضا بأن المشاركون سيبد أون بالتوافد في الفترة ما بين التاسع والرابع عشر من مارس، من جانبها قالت "جيسي شاهين"، المتحدثة باسم المبعوث الأممي إلى سوريا إنه "بسبب بعض الترتيبات اللوجستية بعض المشاركين سيصلون في الثاني عشر، والبعض في الثالث عشر، والبعض الآخر في

1-مركز الجزيرة للدراسات، **معضلة جنيف3: مفاوضات سياسية دون توازنات عسكرية**، 2016/9/2، ص1.

2-**المرجع نفسه**، ص2

الرابع عشر، لكن المبعوث الأممي سيبدأ اجتماعات موسعة مع أولئك الذين هم في جنيف في الرابع عشر من مارس[1]."

وقالت "جيسي شاهين" المتحدثة باسم المبعوث الأممي إلى سوريا أنه لم تتم دعوة أي أطراف إضافية إلى هذه الجولة، وأضافت "شاهين": أن "الأطراف المدعوة هي الحكومة السورية والهيئة العليا للتفاوض، وشخصيات مشاركة في اجتماعات القاهرة وموسكو وفقاً لقرار مجلس الأمن "2254" أي أن قائمة المدعوين الحالية كما تلك السابقة لن تتضمن حزب "الاتحادي الديمقراطي الكردي" أو جناحه العسكري "وحدات حماية الشعب[2]."

ولم يكاد يومان يمران على إعلان المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، "ستيفان دي مستورا" رسميا عن إطلاق المفاوضات غير المباشرة بين النظام السوري والمعارضة في جنيف، حتى اضطر إلى تعليقها، وذلك استباقا لقيام المعارضة بإعلان انسحابها، بعد أن رفض النظام تنفيذ أي من الالتزامات الإنسانية المنصوص عليها في الفقرتين (12و13) من القرار الأممي(2254) الصادر بتاريخ(18 ديسمبر2015)، كما أن استمرار وتصاعد الحملة الجوية الروسية المؤازرة لقوات النظام والتي أسفرت عن نجاح هذه الأخيرة في تحقيق اختراقات ميدانية مهمة خاصة في ريف حلب الشمالي، سمم أجواء المفاوضات وجعل استمرار مشاركة المعارضة فيها أمرا غير ممكن.

ولم يمثِل تعثر المفاوضات من أيامها الأولى مفاجأة، أخذا في الاعتبار الصعوبات الكبيرة التي اعترضت استئنافها، ومنذ البداية سادت توقعات بصعوبة التوصل إلى أي نتائج بسبب الغموض الذي ظل يكتنف كل تفصيل من تفاصيل المسيرة التفاوضية، وعلى رأسها تنفيذ الفقرتين(12و13) من القرار" 2254"، والتي تعد بالنسبة للمعارضة ممرا إجباريا للوصول إلى المفاوضات المباشرة، فضلًا عن قضية تمثيل المعارضة في المفاوضات، ومرجعية التفاوض، والنتائج أو المخرجات التي ترجوها الأطراف المختلفة من العملية التفاوضية[3].

1-أندرو جي تايلر، **إصلاح مفاوضات جنيف3**، مركز كارنيغي للدراسات الاستراتيجية بالشرق الأوسط،2016، ص5.

2-**المرجع نفسه**،ص6.

3- **معضلة جنيف3 : مفاوضات سياسية دون توازنات عسكرية، المرجع السابق**، ص3.

وشكل تنفيذ الفقرتين(12و13) من القرار الأممي"2254" ، مادة لنقاش طويل قبل انطلاق المحادثات؛ إذ أصرَت المعارضة على التنفيذ الكامل لهما قبل البدء بأي مفاوضات، و لم يكن ممكنًا للمعارضة أن تقبل المشاركة في أي مفاوضات مع النظام دون تنفيذ هاتين الفقرتين لأنه كان من الصعب عليها أن تقنع جمهورها بذهابها إلى مفاوضات يستمر خلالها النظام في تجويع وحصار حاضنتها الشعبية، ويستمر الطيران الروسي في قصف فصائل المعارضة ودفعها إلى التقهقر أمام قوات النظام وحلفائه من الميليشيات التي ترعاها إيران، معتبرة تنفيذها جزءا من إجراءات بناء الثقة ومؤشرا على جدية النظام في التوصل إلى حل، ورغم أن المبعوث الأممي أكّد في رسالته الخطية أن" القضايا الإنسانية غير قابلة للتفاوض " إلا أن النظام اعتبر موقف المعارضة شرطا مسبقا للمفاوضات، رافضا الامتثال لمطالبها، خاصة وأن استراتيجيته تقوم على أساس تحويل الموضوع الإنساني والإغاثي إلى قضية وحيدة على طاولة المفاوضات حتى لا يصار إلى الانتقال إلى مناقشة موضوع المرحلة الانتقالية، وانتهت المحادثات الغير مباشرة التي انعقدت من(14 إلى 24 مارس2016) برعاية الأمم المتحدة في جنيف دون أي تقدم ملموس، واستأنفت في (13أفريل)، لكن في (18أفريل) أعلنت المعارضة تعليق مشاركتها "رسميا" فيها، ورأت أنه من "غير المقبول" مواصلتها في حين يواصل النظام "قصف المدنيين"، وفي27 من الشهر نفسه انتهت الجولة الثالثة من المفاوضات دون أي تقدم ملموس لتفشل من جديد المحادثات.[1]

الموقف الروسي:

يُلقي الدعم الروسي الكبير للنظام دبلوماسيا وعسكريا بظلال كبيرة من الشك على مدى التزام موسكو نجاح مفاوضات الحل السياسي في "جنيف3"، ويثير سلوك الروس مخاوفَ كبيرة لدى المعارضة من أنّ الهدف قد يكون شراء الوقت في المفاوضات لاستكمال محاولتهم قصم ظهر فصائل المعارضة المعتدلة على الأرض، قبل أن يفرضوا طبيعة الحل السياسي الذي يرغبون فيه على الجميع، لكن يبدو من الواضح أنّ روسيا تدرك تعقيدات الوضع الذي تجلبه مشاركتها في الصراع إلى جانب النظام فهي، من جهة تبدو قلقة مما تعرضه وسائل الإعلام من صور لأطفال يسقطون ضحايا قصف طيرانها مناطق المدنيين في سورية، وما يثيره ذلك

1- **معضلة جنيف3 : مفاوضات سياسية دون توازنات عسكرية ،المرجع السابق**،ص8.

من مشاعر غضب واحتقانٍ في الشارع العربي والإسلامي عموما، لذلك تبدو روسيا مهتمة بالتوصل إلى حل سياسي للصراع في سورية، لكن الحل الذي تريده يتضمن الاحتفاظ بالنظام الذي غدا معتمدا كليا في بقائه عليها، علما أن بقاء الأسد نفسه على رأس هذا النظام لا يمثل شرطا لازما للحل المنشود روسيا، لكن روسيا مازالت على ما يبدو، تجد صعوبة في إيجاد بديل يسمح باستمرار تماسك النظام، في حال دفعت برحيل الأسد، وصعوبة أيضا في بناء شبكة تحالفات تعتمد عليها في حكم سورية، في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، من هنا تستمر روسيا في قصف مواقع المعارضة المسلحة، لإضعافها إلى الحد الذي لا تعود معه قادرة على مقاومة التسوية التي تراها روسيا، والتي لن تخرج في نهاية المطاف، عن المبادرة التي طرحتها إيران قبل عامين وتقوم على وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية بوجود الأسد وتعديل الدستور والدعوة إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، وهذا ما تطرحه روسيا في هذه المرحلة ولا تعارضه أميركا بالتكيف مع موازين القوى على الأرض السورية، وتجنبها الصدام مع روسيا على قضية مثل قضية السورية[1].

ومن هنا نستنتج أنه بالرغم من كثافة القرارات والمبادرات والتحرك الدبلوماسي لجامعة الدول العربية إلا أنها لم تستطع حل الأزمة السورية نظرا لتعنت النظام الحاكم بالإضافة لانحياز الجيش النظامي للنظام الحاكم وعدم رغبة جامعة الدول العربية وبعض الأقطاب الدولية" روسيا والصين" بتدخل الناتو في الأزمة على غرار ليبيا، كما أن هيئة الأمم رأت أن تسوية الأزمة السورية يجب أن يكون دبلوماسيا لكنها لم تستطع التوصل إلى حل وذلك نظرا لعدم قدرة روسيا على إقناع الأسد والحلقة المحيطة به بالبقاء بعيدا عن الحكومة الانتقالية وليس لديها القدرة على إقناعه بالتنحي، وهذا ما أدى إلى فشل جميع المبادرات والمفاوضات الاقليمية والدولية في تسوية الأزمة السورية.

1- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **لماذا فشلت مفاوضات جنيف 3 السورية قبل أن تبدأ؟**. ،4فيفري 2016، ص5.

المبحث الرابع: تقييم دور الدبلوماسية الروسية

المطلب الأول: نجاحات الدبلوماسية

حققت الدبلوماسية الروسية عدد من الانتصارات الهامة ففي عديد من القضايا، بدا واضحا نجاح مبدأ "العلاقات على أساس التوازن" وتفوّق الثبات الدبلوماسي الروسي في سوريا.

فمع انتهاء الحرب الباردة انتقلت الأخطار إلى المستوى الإقليمي، وبالتالي فإن أهم إنجاز يتمثل في تمكِن العالم من تجنّب حروب إقليمية جديدة، فعلى جدول الأعمال ظهرت الحربُ "الإنسانية" ضد سوريا، وتوجيه ضربة لنزع السلاح الإيراني، غير أن جهود الدبلوماسيين أسهمت في تأجيل هذين النزاعين على أقل تقدير، وفي كلتا الحالتين لعبت موسكو دورا رائدا أملته مصالحها الوطنية.

وفيما يتعلق بسوريا، فقد تمحور الموقف الروسي حول أنه لا ينبغي أن يكون النزاع الداخلي مبررا لقلب النظام من الخارج، حتى عن طريق قرارات الأمم المتحدة، كما حدث في ليبيا على سبيل المثال، لأن الأمم المتحدة لم تتأسس من أجل ذلك فمستقبل سوريا السياسي يجب أن يحلّه السوريون أنفسهم بمساعدة ودعم ووساطة المجتمع الدولي عن طريق الحوار السياسي، وانطلاقاً من ذلك وقفت روسيا بالاشتراك مع الصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد القرارات الموجهة- في حقيقة الأمر-نحو الإطاحة بالرئيس الحالي بشار الأسد[1] . وتكمن المفارقة في أن بقية بلدان " الثمانية" انضمّت عملياً إلى روسيا، هكذا بالتحديد كانت نتيجة قمة "الثمانية" الكبار في إيرلندا، حيث تم التوصل إلى توافق بشأن ضرورة تحقيق التسوية السياسية في سوريا، وفي الحقيقة فإن دوافع شركاء روسيا كانت مغايرة قليلا، فمع حلول الصيف بات معروفا أن القوة الأساسية للمعارضة المسلحة ضد الأسد تتكوّن من المنظمات الإسلامية المتطرفة التي تتشارك مع "القاعدة" في المبادئ والأساليب، وهذا ليس في مصلحة الغرب أو الأنظمة العربية العلمانية أو روسيا، وبالنسبة لروسيا التي تحتشد فيها جاليات

1- أندريه ألياشينكو، **نجاحات الدبلوماسية الروسية انتصار للجميع**. موقع روسيا ماوراء العناوين،16-12-2013 ، تاريخ الزيارة: 9-4-2017،متحصل عليه من: http://arab.rbth.com/world/2013/12/16/25577.html .

إسلامية قوية، ليس فقط في المناطق المحاذية لنهر الفولغا والقوقاز، بل كذلك في موسكو، فإن الاستيراد العفوي للإسلام المتطرف من سوريا يحمل تهديداً مباشراً لها، ولذلك فسرعان ما اتفقت موسكو وواشنطن على إجراء مؤتمر جنيف السلمي بشأن سوريا[1].

غير أن اتهام القوات النظامية السورية باستخدام السلاح الكيماوي في ريف دمشق، أرغم باراك أوباما على السير في الطريق العسكري الذي حاول تجنبه كثيرا، وهنا أنقذه لافروف فمن دون الخوض في السؤال عمَّن استخدم السلاح الكيماوي، أقنعت موسكو الأسد بالتوجه نحو تدمير ترساناته الكيماوية بالكامل، وهذا ما أبطل حجّة الذين أرادوا جرّ الولايات المتحدة الأمريكية إلى حرب إقليمية جديدة، ولقد تم الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وجرى ترسيخ نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مسائل دعم السلام، وبالتالي فإنه يمكن لكل المجتمع الدولي أن يستفيد من هذه النتائج.

كما تم تفادي سيناريو القوة في الحالة الإيرانية، فقد دعمت موسكو عقوبات الأمم المتحدة فيما يتعلق بإيران، ولكنها مع ذلك كانت تطلب باستمرار حل مسألة برنامج إيران النووي حول طاولة المفاوضات، ذلك أن روسيا القريبة من إيران، كانت تسعى – إلى جانب الدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة– نحو تجنّب ليس فقط انتشار البرنامج النووي العسكري هناك، بل وكذلك حدوث اضطرابات واسعة تنجم عن العقوبات الغربية، وفوضى قد تولّدها الضربة العسكرية[2]. وفي هذا السياق، كانت قد ظهرت قبل عامين "خطة لافروف" القاضية بتخلّي إيران عن برنامجها النووي على مراحل مقابل رفع العقوبات: خطوة تِلوَ أخرى بعيدا عن "الخط الأحمر"، وقد وُضِع هذا المبدأ في أساس الاتفاق المرحلي الذي تحقق بين طهران و"السداسية" في شهر (نوفمبر2014)، وحتى الآن فإن هذه الاتفاقات تقتصر على ستة أشهر، ولا شيء يوحي بمفاوضات سهلة بشأن الاتفاقية الأساسية التي يجب أن تزيل المخاوف الأساسية للمجتمع الدولي، وتعطي إيران إمكانية تطوير صناعتها النووية السلمية بهدوء، والأهم من ذلك إقصاء خطر النزاع في هذه المنطقة، وبالتالي فإن مسائل كثيرة ستتقرر في عام (2014)، وينبغي

1–أليا شينكو ،**المرجع السابق.**

2– جون هيربست، **كيف حولت سورية روسيا إلى وسيط قوة في الشرق الأوسط؟**. صحيفة الغد،11/6/2016 ، ص1.

التأكيد على أن الدبلوماسية الروسية حققت هذين النجاحين، في كثير من النواحي، نتيجة تطابق مصالحها مع المصالح الرئيسية لكبار اللاعبين الدوليين، غير أن ذلك وحده لا يكفي[1].

كما نجحت الدبلوماسية الروسية في إقناع دول أخرى معنية بملف الأزمة السورية، بتحويل مواقفها من الأزمة، من إعطاء الأولوية لرحيل الرئيس "الأسد" على حساب مكافحة الإرهاب إلى العكس، بمعنى أولوية مكافحة "داعش" والإرهاب في سوريا عموما، على غيره من الأولويات، أخذا في الاعتبار حقيقة أن استمرار الحرب في سوريا يستفيد منه التنظيم الإرهابي في المقام الأول.

كما أن الدبلوماسية الروسية نجحت في إقناع الأطراف المختلفة للجلوس على مائدة المفاوضات، خاصة إيران والمملكة العربية السعودية منذ مؤتمري "فيينا 1" الذي عقد في أكتوبر و"فيينا 2" في ديسمبر 2015[2].

ونجحت كذلك في تدويل ملف الأزمة السورية، بمعنى نقله إلى مظلة الأمم المتحدة، في ضوء قرار مجلس الأمن الدولي رقم "2254"، والذي صدر بتوافق الدول الخمس دائمة العضوية بما فيهم الولايات المتحدة، والذي يتضمن خطة للتسوية دون أي إشارة إلى رحيل بشار الأسد.

كما نجحت في إبقاء "بشار الأسد" في السلطة مدة 6سنوات منذ بداية الثورة بالرغم منك كل الضغوطات الداخلية والدولية والاقليمية لإسقاط النظام أو اصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بخروج الأسد من السلطة.[3]

المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية الروسية:

1-أليا شينكو، **المرجع السابق**.

2-هيربست، **المرجع السابق**، ص2.

3-**المرجع نفسه**، ص3.

لا شك في أن المصالح الروسية في سوريا كبيرة وهامة، حيث تقدر مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا بمليارات الدولارات، حيث ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية "BBC" في (جانفي 2012)، أن(10%)من جميع مبيعات الأسلحة الروسية تذهب إلى سوريا، وتقدر بنحو (1.5مليار دولار سنويا)، بينما يقدر" معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي "الدولي، أن روسيا تزود النظام السوري ب(72%) من الأسلحة التي يمتلكها وبدهي القول إن الموقف الروسي حيال ما يجري في سوريا منذ أكثر من أربع سنوات، لا علاقة له بالجانب الإنساني أو الأخلاقي، لأن حسابات الساسة حيالها واعتباراتهم لا ترجحها الأيديولوجيا ولا المبادئ، ولم تكن كذلك في أي يوم من الأيام، والأمر نفسه يسري- ولو بدرجات متفاوتة -على مواقف الدول الكبرى والمؤثرة على الساحة الدولية، ويبدو أن القادة الروس أرادوا أن يتخذوا من الأزمة السورية مثالا لإظهار مدى قوتهم وتأثيرهم في الأزمات الدولية، فأعلنوا عودة اللاعب الروسي من جديد إلى مسرح الشرق الأوسط، خصوصا بعد الثورة الليبية التي أحسوا من خلالها أن الغرب أبعدهم وتجاهلهم، ويريدون من الدول الغربية أن تحسب حسابهم وتشركهم في حل القضايا والأزمات الدولية[1].

وعلى أساس العودة الروسية المزعومة، راح القادة الروس يتعاملون مع الأزمة السورية بوصفها صراعا دوليا على سوريا متعدد الأطراف إقليميا ودوليا، ومختلف المركبات الداخلية والخارجية واعتبروا أنه يتوجب عليهم توفير الحماية للنظام، بما يفضي إلى منع محاولة الدول الغربية تجريدهم من أهم القلاع المتبقية لهم في المنطقة.

وعليه، لم يتوقفوا عن توفير الغطاء السياسي للنظام، وعن التعامل مع الأحداث في سوريا من زاوية الصراع الخارجي، وتمادى وزير الخارجية سيرغي لافروف في الحديث عن "الجماعات الإرهابية "و"العصابات المسلحة "و"المؤامرة الخارجية "التي تتعرض لها سوريا، وعن التدخل العسكري الخارجي.

بل راح ينظر إلى الأزمة السورية بوصفها مسألة صراع دولي وإقليمي، تتطلب حضور روسيا القوي، كي تتمكن من سد ساحة الفراغ الحاصل في هذا البلد، بالنظر إلى ما يتمتع به من موقع جيوسياسي هام بالنسبة إلى روسيا في المنطقة، خاصة في ظل معرفته الجيدة بعدم

1-عمر كوش، **فشل السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.** مركز الجزيرة نت،4/25/2015 ، ص1.

رغبة واستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري المباشر في الشأن السوري، كونها تفضل ترك الوضع السوري يتداعى، في ظل التدخل الإيراني السافر، ولا مانع لديها البتة من أن يصل إلى حالة من التعفن والتفكك والاقتتال العبثي ما بين المتطرفين من الشيعة والسنة[1].

وحشد الساسة الروس كل طاقاتهم الدبلوماسية والسياسية في الصراع على سوريا فاستخدموا الفيتو في مجلس الأمن الدولي أربع مرات، بغية منع صدور أي قرار دولي يدعم التغيير في سوريا، واستمروا في تنفيذ صفقات السلاح المبرمة وتوفير الدعم والخبرات والخبراء الأمنيين والعسكريين، الأمر الذي وصل إلى درجة كبيرة من الدعم والإسناد.

وصار التنافس في مجلس الأمن الدولي تعبيرا عن مظهر من مظاهر تسجيل النقاط على الخصوم، وإفشال مشاريعهم، حيث تمكنت الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية من إظهار روسيا والصين بوصفهما البلدين الذين يتحملان وزر إطالة أمد الأزمة في سوريا، وبالتالي مسؤولين أخلاقيا وإنسانيا عن إراقة المزيد من الدماء السورية.

وظهر القادة الروس في موقع من يتصرف بردات الفعل حيال الغرب ومخططاته وطريقة تعامله مع ما يجري في المنطقة العربية، وارتكبوا أخطاء في تقديرهم لحسابات الربح والخسارة الجيوسياسية والاقتصادية، حيث وجدوا أنفسهم خاسرين إستراتيجيا واقتصاديا، بسبب مواقفهم المشككة والمريبة من التحولات التي أحدثتها الثورات العربية في كل من" تونس ومصر وليبيا واليمن"، وربطوا ما يجري في سوريا بالتهديد المباشر الذي يأتيهم من نشر رادارات الدرع الصاروخي في تركيا، إضافة إلى خوفهم من خسارة ما يتوفر لأسطولهم البحري في ميناء طرطوس، بوصفه الموقع الإستراتيجي المميز على الشواطئ السورية، الذي يمكنهم من التواجد في مياه البحر الأبيض المتوسط[2].

وساد اعتقاد في الأوساط السياسية الروسية، يفيد بأن حمايتهم للنظام السوري ستوفر لهم حضورا قويا في مختلف ملفات الشرق الأوسط، وفي التسويات التي يمكن أن تحصل في المستقبل بخصوص إيران وملفها النووي، بل يمكن أن يشكل سابقة يمكن البناء عليها مع إيران

1-**المرجع نفسه**، ص2.

2-التحرك الدبلوماسي الروسي،**المرجع السابق**، ص ص12-13.

والعراق ولبنان، ضمن سياسة بناء حلف جديد في المنطقة، تكون روسيا محوره الأساس والفاعل.

مع النظام ومعارضته:

كان الأجدى لروسيا أن تبحث عن إيجاد فرصة للحيلولة دون دخول الملف السوري إلى حيز التدويل، بل كان يمكنها أن تلعب دورا إيجابيا في الأزمة السورية بالنظر إلى علاقاتها التاريخية مع سوريا، وذلك من خلال الإسهام الفاعل في فتح المجال السياسي الذي أغلقه النظام منذ اليوم الأول للثورة السورية، الأمر الذي فاقم من صلابة جدار الأزمة الوطنية السورية العامة، وقد استغلت الخارجية الروسية الفراغ السياسي الذي أحدثته الإدارة الأميركية في الملف السوري، وقامت بتحرك شحيح المحصول، تجسد في عقد لقاء تشاوري في موسكو في الفترة بين(26 و29جانفي)، بين وفد من النظام وآخر معارض (معارضة من أجل النظام وليست ضده) وانتهى إلى الفشل، ثم كررت المحاولة، وعقدت لقاء موسكو 2 التشاوري، في الفترة بين (6و9 أفريل) الذي انتهى أيضا إلى فشل ذريع[1].

وظهر من لقائي موسكو الفاشلين أن ما بذله الساسة الروس من جهود، وما طرحوه من أفكار لحل الأزمة السورية، لم يرق إلى مصاف مبادرة متكاملة، لها مرجعية وأسس وخطوات محددة، ولم تحظ برعاية دولية من طرف الدول الفاعلة في الملف السوري، لذلك بدا كأنهم يستغلون فراغا سياسيا، ويحاولون إشغاله في ظل غياب الفاعلين الآخرين في الملف السوري عن القيام بأي فعل لحل عقد أزمته الكارثية.

وأظهرت حصيلة التحرك الروسي، أن الساسة الروس يهمهم التركيز على الشكل دون الاهتمام بمضمون ما يطرحونه، لذلك انفض لقاءا موسكو التشاوريان دون أن ينتج عنهما شيء يذكر من التوافق أو الاتفاق على خطوات، أو حتى مقدمات حل سياسي للأزمة السورية التي باتت تشكل كارثة مدمرة، وغير مسبوقة في التاريخ السوري، قديمه وحديثه وأثار فشل لقائي موسكو التشاوريين الذين رعتهما الخارجية الروسية، تساؤلات عن دورها وكفاءتها حيال الأزمة

1-كوش، **المرجع السابق**، ص ص3-4.

السورية، وامتد الأمر إلى سياستها في منطقة الشرق الأوسط، وتحدثت أوساط مقربة من الكرملين عن عدم رضا لدى دوائر صناع القرار تجاه تحركات الخارجية وسياستها.[1]

المطلب الثالث: سيناريوهات الدور الدبلوماسي الروسي في سوريا

قبل التطرق لأهم السيناريوهات المحتملة للأزمة السورية نحاول أولا توضيح مفهوم تقنية السيناريو "**Scenario**" و التي تعتبر أحد تقنيات الدراسات المستقبلية، ويعرف" بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض"، وحيث إن هذا المسار غير معروف مسبقا فإن الدراسات المستقبلية تعمل على نمذجة هذه التداعيات لتحديد الاحتمالات المختلفة للمسار.[2]

وقد استقرت تقاليد الدراسات المستقبلية على تحديد السيناريوهات في ثلاثة أنماط هي[3]:

1-**السيناريو الاتجاهي(الممكن Possible)** : وهو السيناريو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، وأن إمكانية تغير ذلك محدودة إلى حد بعيد، وهذا ما يجعل النتائج المستقبلية هي القائمة حاليا.

2-**السيناريو المحتمل(Probable)** : يقوم هذا السيناريو على تصور للمستقبل مبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد سواء كان نحو الأسوأ أو الأفضل.

3-**السيناريو المعياري(Normative Or Preferable)**: ويقوم بناء هذا السيناريو على ما يسمى في الدراسات النفسية التفكير الرغبي أي أن الباحث يقوم بوضع متغيرات يفترض مسبقا بأنها ستؤدي إلى تداعيات و نتائج يريدها هو دون غيرها ومن هنا يتباين هذا السيناريو عن السابق في أنه محكوم بتوجهات واضعه.

1-كوش، **المرجع السابق**، ص5.

2-وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2007،ص20.

3-**المرجع نفسه**، ص ص20-21.

واذا أردنا بناء سيناريوهات الأزمة السورية وفقا لهذه الأنماط الثلاث، يجب علينا تحديد المتغيرات التي سيتم تتبعها إضافة إلى تحديد المدى الزمني للمستقبل، وهنا نستطيع تحديد المدى الزمني لدراسة سيناريوهات الأزمة السورية ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات، أما المتغيرات التي ستتحكم في اتجاه السيناريو فتتمثل في الأطراف المؤثرة في الأزمة سواء الداخلية والتي نقصد بها النظام السوري و جيشه النظامي والمعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، إضافة الأطراف الخارجية الإقليمية أو الدولية سواء الداعمة للنظام السوري أو الداعمة للمعارضة.

أولا: السيناريو الاتجاهي(سيناريو نجاح روسيا في تحقيق مبادراتها)

قد تنجح روسيا من خلال استمرار الدعم السياسي والمادي بجانب العمليات العسكرية المحدودة، من تحقيق تسوية سياسية في سورية، لا سيما مع تزايد تداعيات الأزمة بكافة جوانبها، وتزايد ضغط اللاجئين على الدول الأوربية، بالإضافة إلى أن روسيا تعد عضوا دائما في مجلس الأمن، إضافة إلى عضوية الصين الحليف الإيديولوجي لروسيا، مما يجعلها تمتلك صوتين داخل مجلس الأمن وهذا ما يعني أنه من الصعب إن لم نقل من المستحيل تمرير قرار ضد نظام بشار الأسد أو إسقاط نظامه دون موافقة روسيا، مما يعني أن نجاح مبادرات التسوية من عدمها يعود إلى موقف روسيا ودبلوماسيتها ومصالحها لذلك نرى أن روسيا سوف تحقق مبادراتها ولن تحدث أي تسوية سياسية دون موافقة روسيا، وما يدعم ذلك أيضا هو انقسام المعارضة، وغياب الصرامة من الجانب الأمريكي الذي يرفض لحد الآن تصعيد اللهجة مع روسيا، وظل يوافق إلى حد بعيد مبادرات روسيا للتسوية في سوريا.

وبالتالي فإن نجاح روسيا في تحقيق مبادراتها يعني بقاء نظام بشار الأسد في السلطة، مما سيزيد الأمور تعقيدا في السنوات المقبلة، وسيكون الحل العسكري هو الخيار الأخير بالنسبة للمعارضة والقوى التي تدعمها، بما أنها فشلت في تحقيق تسوية سياسية تسقط به نظام بشار الأسد، وبالتالي فإن الصراع العسكري سيشتد، وسيكون هو المحدد الرئيسي لمستقبل سوريا.

ثانيا: السيناريو المحتمل(فشل روسيا في تحقيق مبادراتها)

إن فشل جولات المفاوضات المتكررة في تحقيق تفاهمات مهمة بين الأطراف المتصارعة، لا توفر إشارات قوية إلى احتمالات نجاح روسيا في تحقيق مبادراتها، وبالتالي الوصول إلى تسوية سياسية يبقى أمر غير مطروح على المدى القريب، وأبرز المعوقات أمام الوصول إلى حل سياسي تتمثل في تمسك حلفاء بشار الأسد (إيران وحزب الله وروسيا) ببقائه في المرحلة الانتقالية من جهة، وتمسك المعارضة السورية والقوى الإقليمية الداعمة لها (السعودية وتركيا وقطر) بضرورة رحيله، وغياب الإرادة الحقيقية والتوافق الإقليمي والدولي على إنهاء الصراع وتحقيق التسوية السياسية، بالإضافة إلى استمرار التدخلات الدولية والإقليمية المتصارعة في سوريا وانسياق الأطراف الداخلية لإدامة الصراع هو ما يعقد الوصول إلى تسوية سياسية، خاصة ما تعلق بالدور الإيراني في سوريا منذ بداية الأزمة وما تسبب به من تعقيد للأزمة ورفض محاولات الوصول إلى تسوية، جعل فرص نجاح روسيا في تحقيق تسوية سياسية أمرا صعبا جدا، خاصة مع استمرار النظام السوري في مسلسل القتل وتدمير البنية التحتية في سوريا.

وبالتالي فإن فشل روسيا في تحقيق مبادراتها السياسية، سيجعل من سقوط نظام بشار الأسد مسألة وقت، على الأقل في السنتين المقبلتين، هذا ماسيجعل المعارضة والقوى التي تدعمها أمام مضاعفة الضغط على الموقف الروسي الداعم لنظام بشار الأسد، للتخلي عنه مقابل تنازلات ستمنحها المعارضة أيضا، وبالتالي ففشل روسيا في تحقيق التسوية سيؤدي إلى سقوط نظام بشار الأسد.

ثالثا: السيناريو المعياري(استمرار الوضع القائم)

ويعني استمرار الصراع وفق وتيرته الحالية وبالشكل الذي يؤدي إلى الاستمرار في منع الحسم العسكري، بالتوازي مع غياب الإرادة الدولية والإقليمية للدفع باتجاه حل سياسي، مع استمرار الصراع بين الأطراف الخارجية في حرب وكالة على الأرض السورية. هذا السيناريو يقوم على الحفاظ على موازين القوى على الأرض دون تغيير كبير، ففي الوقت الذي يندفع فيه حلفاء المعارضة نحو زيادة دعمهم لتحقيق اختراق ميداني بهدف الضغط على النظام للقبول بحل سياسي، يقوم حلفاء النظام بزيادة قدرات الصمود لديه لصد أية محاولة لإحداث تغيير

دراماتيكي في موازين القوى تتم ترجمته إلى تنازلات سياسية. مما يؤدي فعليّا إلى تقسيم سورية إلى مناطق موزعة بين سيطرة النظام، وتنظيم "الدولة"، والقوى الكردية، وبقية فصائل المعارضة، ثم إن استمرار الأوضاع يعطي فرصا للاعبين جدد للانخراط في الصراع وينتقلون من هامش الصراع إلى مركزه بل وقد يتضح أنهم المستفيد الرئيسي من الصراع، كما حدث مع توسع تنظيم "الدولة" في المناطق التي لم يعد النظام السوري قادرا على حكمها، وتهديده حاليا لدمشق نفسها.

وبالتالي فإن سيناريو الجمود والمراوحة واستمرار الوضع القائم في سوريا هو الأقوى في المدى المنظور إلى حين ظهور مؤشرات ترجح فرص الحل السياسي أو الحسم العسكري أو التقسيم عبر ستار الفيدرالية.

خلاصة

و

استنتاجات

خلاصة واستنتاجات:

استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها دبلوماسية قوية ومستقلة ومنفتحة تخلت فيها عن كل الأسس الأيديولوجية التي تميزت بها خلال حقبة الاتحاد السوفياتي، ومكنتها من استعادة هيبتها في الساحة الدولية وفقا لنموذج معاصر يعكس الهوياتية الروسية، والمبادئ البراغماتية التي أصبحت تتحلى بها القيادة الجديدة للسياسة الروسية، كما ساعدتها أيضا على استرجاع علاقاتها التاريخية مع الحلفاء التقليديين كسوريا مثلا، في محاولة منها لبناء محاور جديدة تؤسس لعالم متعدد الأقطاب.

ولقد مكنتنا دراستنا لدور الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية من التوصل إلى النتائج التالية:

-وجود رغبة لدى الرئيس "بوتين" لاستعادة دور روسيا كلاعب أساسي في الفضاء الجيوبوليتيكي الشرق أوسطي وفي سوريا تحديدا، وهو يحاول أن يستغل التردد الأمريكي بالتدخل في سوريا وخصوصا رفض القيادة الأمريكية إستعمال أي شكل من أشكال القوة العسكرية من أجل حل النزاعات الإقليمية، والتركيز فحسب على المقاربة الدبلوماسية للمساعدة على إيجاد الحلول، والتي تبقى، وفق عقيدة القيادة الأمريكية الحالية، من مسؤولية القوى الإقليمية.

-تعتبر الأزمة السورية ورقة مهمة تسعى من خلالها روسيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، حيث يبدو أن الرؤية العامة التي تتبناها الدول الغربية باتت مقتنعة بأنه لا يمكن حل الأزمة السورية بدون روسيا التي اعتبرت أن دعم نظام" الأسد " في مواجهة قوى المعارضة يمثل دفاعا عن مصالحها الحيوية في المنطقة، ومن هنا أصرت موسكو على عدم الحديث عن مستقبل الأسد إلا بعد محاربة تنظيم "داعش" والتنظيمات الإرهابية الأخرى، وذلك للحفاظ على مؤسسات الدولة السورية.

- تدرك روسيا أن نجاحها في منع حصول أي تدخّل عسكري غربي في داخل سوريا لاعتبارات إنسانية أنه سيطيل عمر نظام "الأسد"، ولكن ذلك لن يحميه من التفتيت والسقوط في المستقبل، كما تدرك تماما أن الجيوبوليتيك الإقليمي والدولي لن يسمح لأن يكون للرئيس

"بشار الأسد" أي دور في قيادة سوريا في المستقبل، من هنا التصلب الروسي في دعم النظام ليس سوى وسيلة لكسب الوقت بالنسبة إلى موسكو إلى حين التوصل إلى حوار سياسي يؤمن المصالح الروسية في سوريا وفي المنطقة.

-لا يمكن لروسيا أن توقف دعمها للنظام السوري بشكل قاطع، بالرغم من الضغوط الدولية، التي تفرضها المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام التي تنقل صور وأوضاع إنسانية كارثية للشعب السوري، نظرا لأن ذلك قد ينهي الهيمنة الروسية والايرانية في المنطقة بشكل كامل.

-بدأت الدبلوماسية الروسية تشعر بأنها قد وصلت إلى أبعد ما يمكن أن تفعله من خلال دبلوماسية الممانعة التي اعتمدتها لمنع حصول تدخّل غربي في سوريا، وبأنه لا يمكنها الاستمرار في هذه السياسة المتصلّبة وأن هناك إمكانية مواجهة خطر عزلة عربية ودولية، وهذا ما يرسّخ الاعتقاد أن روسيا تريد الآن وبقوة إيجاد أرضية للحوار بين الحكومة السورية والمعارضة.

- إنقاذ "بشار الأسد" ليس هدف روسيا الوحيد في سوريا، بل إن التدخل الروسي الراهن يعكس مخاوفها من أن يصبح الملف السوري أكثر تطرفًا وانتشارًا، ناهيك عن قلقها المتنامي جراء وصول "داعش" وتغلغله النشط في شمال القوقاز، خصوصًا بعد إعلان جماعة "فيلايات الشيشانية" في (جوان 2015) -وهي إحدى أهم الجماعات المتمردة في شمال القوقاز- ولاءها لتنظيم "داعش."

-الدور الدبلوماسي الروسي في سوريا سوف يسهم في إطالة أمد الأزمة السورية، كما يتوقع لهذا الدور، إعادة رسم خارطة العلاقات الدولية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين روسيا من جهة والغرب والولايات المتحدة من جهة ثانية، لكن لن يكون بمقدور روسيا وحدها صنع سلام في سوريا، فستظل موسكو بحاجة إلى التنسيق مع واشنطن وعواصم إقليمية تمتلك جزءا من مفاتيح الحل السوري، ناهيك عن أن سوريا حليف روسيا الوحيد في المنطقة تبدو الآن ضعيفة ومنهكة إضافة إلى عزلتها إقليميا ودوليا.

–لقد تجلت جدية الطموحات الروسية بالعودة إلى الساحة الدولية كقوة عظمى في طبيعة التحرك الدبلوماسي الذي انتهجه القادة السياسيون تجاه السياسات الغربية الهادفة لمحاصرة الدور الروسي في المنطقة، والذي برز جليا في الحالة السورية.

– أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد و الرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي و الدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرت روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن.

في النهاية ستكون روسيا من الخاسرين الكبار (مع إيران) عندما يسقط حكم "بشار الأسد"، حيث تواجه الدبلوماسية الروسية منذ اندلاع الأزمة السورية مصاعب كبيرة، خصوصا بعدما ظهرت بمظهر المعطل للشرعية الدولية، ما يجعلها تخسر نقاط كثيرة في المستقبل، وهذا ما سيؤدي إلى تضييق هامش المناورة لدى الدبلوماسيين الروس في المفاوضات العسيرة التي تقودها لتسوية الأزمة السورية، خاصة وأن القيادة الروسية تتجاهل بشكل كامل كل النداءات العربية لها للتخلي عن النظام السوري، ويبدو أنها غير مهتمة للأضرار التي يمكن أن يتسبب بها موقفها المتعنت لعلاقاتها مع الشعوب العربية، وتحديدا مع الشعب السوري، وذلك بالرغم من وجود قناعة دولية شبه كاملة بأن النظام السوري ساقط لا محالة، وبأن المسألة باتت مسألة وقت، لذلك فالمدقق في الموقف الروسي في الأشهر القليلة الماضية يلاحظ أنه قد بدأ يتزحزح، فلم يعد التأييد المطلق لنظام "بشار الأسد" هو الموقف الروسي الرسمي، مما لايدع مجالا للشك أن روسيا بدأت تحضر لمرحلة مابعد "الأسد"، من خلال سعيها إلى تشكيل نظام سوري جديد يضمن الولاء لروسيا، ويحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية في سوريا وفي الشرق الأوسط ككل، وبالتالي فإن سقوط نظام "بشار الأسد" لن يحدث، حتى يضمن الروس نظاما مواليا لهم.

ملخص الدراسة:

إستطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة على العالم، هذه السياسة التي لطالما اعتمدت على الأداة العسكرية كأداة رئيسية في تنفيذ سياستها وأدوارها الخارجية، عرفت تغيرا جذريا منذ وصول القيادة الروسية الجديدة بقيادة "فلاديمير بوتين" سنة (2000)، الذي أعاد الاعتبار للأداة الدبلوماسية واعتبرها الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية الروسية في السنوات القادمة، والتي ستمكنها من استعادة هيبتها واستعادة دورها ومكانتها العالمية المفقودة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، لذلك حولنا في البداية التركيز على نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية، فتبعا لنظرية الدور فإن كل دولة ذات موقع استراتيجي وتراث تاريخي وحضارة متميزة، وذات قوة اقتصادية وعسكرية، تشعر بواجبها بل وبحقها في المشاركة في تحديد مصير العالم حتى وإن كانت وسائلها في مرحلة معينة محدودة.

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة سوريا في أولويات السياسة الخارجية الروسية، من خلال الدور الدبلوماسي النشيط والبارز الذي لعبته الدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية منذ بدايتها في (2011) وحتى نهاية حدود دراستنا في (2016)، وذلك من خلال الدور الذي لعبته روسيا في مجلس الأمن الدولي، التي دافعت فيه على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم اصدار أي قرار يدين نظام "بشار الأسد"، بالإضافة إلى طرحها مختلف المبادرات السياسية لتسوية الأزمة السورية، ووضعت نفسها كوسيط في العديد من المفاوضات بين النظام والمعارضة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الدبلوماسي الروسي في الأزمة السورية، محكوم بمصالح سياسية واقتصادية، وأن مكانة روسيا كقوة عالمية مربوط بمستقبل الأزمة السورية، وبأن مفاتيح اللعبة السياسية موجودة في يد الدبلوماسية الروسية، وبالتالي فإن أي تسوية ستحدث في سوريا، ستكون محكومة بما تريد روسيا تحقيقه في سوريا، ألا وهو أن سوريا سوف تبقى حليفا استراتيجيا لروسيا، سواء كان ذلك ببقاء نظام "بشار الأسد" أو بسقوطه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية :

أ – الكتب:

1– آزاد محمد علي وآخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013.

2 –الكتيبي ابتسام، صالح المانع وآخرون، **إلى أين يذهب العرب" رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية**". بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.

3–الأمارة لمى مضر، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة**1990–2003، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2009.

4–السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

5–السعيد إدريس محمد ، **تحليل النظم الإقليمية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية،2002.

6–الشيخ نورهان، **موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم**.ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

7–الشيخ نورهان وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**.ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.

8–أنور مالك وآخرون، **الثورة السورية محرقة حزب الله**.ط2، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2015.

9–باروت محمد جمال، **العقد الأخير في تاريخ سوريا جدلية الجمود والإصلاح**. ط1، بيروت: المركز العربي ودراسة السياسات ،2013.

10–بريماكوف يفيجني، **العالم بدون روسيا :قصر النظر وعواقبه**. (ترجمة: عبد الله حسن)، دمشق: دار الفكر،2001.

11–بشارة عزمي ، **سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، ط1، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013.

12–جبور مازن، **الحراك الروسي في الأزمة السورية**. دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016.

13–جيوفري روبرت، أليستري إدوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**. (ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي)، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات،1999.

14محمد عبد الحميد صلاح ، **فن التفاوض والدبلوماسية**. ط1، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012.

15-مصباح عامر، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**. ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2008.

16-نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس بيكو جديد**. ط1.بيروت:2015.

17- سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**. ط1، القاهرة: دار شيماء للنشر والتوزيع،2009.

18-عبد الهادي محمد، **الدبلوماسية في زمن الهيمنة الأمريكية**.ط1، القاهرة: الإدارة العامة للنشر،2006.

19-عبد الحي وليد، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2007.

20- رائد أرحيم و محمد الشيباني، **آثار تجاوز المبعوث الدبلوماسي لمهامه المنصوص عليها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية**. ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2014.

21-شيقتسوقا ليليا، **روسيا بوتين**. (ترجمة :بسام شيخا)ط1، بيروت :الدار العربية للعلوم – ناشرون،2010.

22-تشومسكي نعوم، **داخل سورية-قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع-**، (ترجمة: رامي طوقان)، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2015..

23--ذبيان سامي وآخرون، **قاموس مصطلحات السياسية والاقتصادية**. ط1، رياض: رياض الريس للكتب والنشر،1990.

24-غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ط1،(ترجمة: هيثم اللمع)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

ب-المجلات العلمية و الدوريات:

1- أبو طالب حسن، **فاعلية مقصودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية**. القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد190، أكتوبر 2012.

2-الأصفهاني نبيه ، **السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي**. مجلة السياسة الدولية، العدد 536، 2010.

3- الأصفهاني نبيه، **انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية**. السياسة الدولية، العدد 66، 2012.

4-السيد سليم محمد ، **ثورة يوليو والدور الخارجي المصري. السياسة الدولية.** العدد164، جويلية2002.

5- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، صفقة **الكيماوي المخرج الذي أراده أوباما.** مجلة سياسات عربية، وحدة تحليل السياسات في ، العدد5 ، نوفمبر2013.

6-السيد فؤاد علي, **العلاقات الروسية اليابانية،** السياسة الدولية، العدد 136، 2010،.

7- الشيخ نورهان، **الدور الروسي في الأزمة السورية.** مقالات مجلة آراء الخليج، العدد98، 2015.

8- الخضرمي عمر، **الدولة الصغيرة والدور-مقاربة نظرية.** مجلة منارة جامعة آل البيت، الأردن: العدد 04، (المجلد9)،2013.

9- يونس العبيدي محمد عبد الرحمن ،" **موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية :الثورة السورية أنموذجا**". العراق: دراسات إقليمية، العدد31 ،2013.

10- ليش ديفيد، **سوريا سقوط بيت الأسد،** القاهرة : مجلة السياسة الدولية، العدد192 ،2012.

11- مهدي الرواي عبد العزيز، **توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.** دراسات دولية، العدد 35، 2013.

12- محمد خميس خلود، "**السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003**". مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 44، 2010.

13- مصطفى المصطفى حمزة ، "**جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام** "، مجلة سياسات عربية، العدد5، نوفمبر 2013.

14- علي بكر، **بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا.** القاهرة: السياسة الدولية، العدد 190 أكتوبر2012.

15- صافيناز أحمد ، **المعارضة السورية،** السياسة الدولية، القاهرة: العدد 189، جويلية 2012.

16- قبلان مروان، **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية.** مجلة سياسات عربية، العدد2، ماي 2013.

17- غالي إبراهيم، **الحسم الوشيك: مؤشرات رحيل بشار الأسد.** القاهرة: مجلة السياسة الدولية، يناير2013، العدد191،(المجلد48).

ج-الرسائل الجامعية:

1-أبوشاويش كمال، **ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية،** رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين،2013.

2- أحمد حسين شحيل، **السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير** كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.

3-أنس تيسير عبد صلاحات، **دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين 2005-2013**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2015.

4-دندان عبد القادر، **الدور الإقليمي الصيني في النظام لجنوب شرق آسيا1991-2006.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر، باتنة,2008 .

5- كساب أكرم ، **الأبعاد الاقليمية والدولية للعلاقات السورية الروسية200-2012**. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية العلوم الانسانية، فلسطين 2013.

6-لهوارة سعاد، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي.** مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2014-2015،

7-عبد القادر أسامة، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج" سوريا والبحرين**". بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان ،2012-2013.

8-عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة.** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة،2010، ص10.

د-الدراسات المنشورة:

1-الحسيني سنية، **هل تعكس سياسة الصين تجاه الأزمة السورية... تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟**، القدس العربي، 15 أفريل 2015، تاريخ الزيارة في: 05-03-2017، متحصل عليه من: http://www.alquds.co.uk

2-اسماعيل العلي خالد، **فيينا: مسارات جديدة أم تمرين تفاوضي**. مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ورقة تحليل سياسات،2016/05/30.

3-الجزيرة للدراسات، **المعارضة السورية: مخاطر التشتت وضرورات التوافق" تقدير موقف**". 12 ديسمبر 2013، تاريخ الزيارة في:17-03-2017، متحصل عليه من :
http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013

4-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **لماذا فشلت مفاوضات جنيف 3 السورية قبل أن تبدأ؟**. 4فيفري 2016.

5-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية**. وحدة تحليل السياسات في معهد الدوحة، فيفري2012.

6-المركز العربي للأبحاث ود راسة السياسات، **هل الجامعة العربية قادرة على إنقاذ سوريا؟**، وحدة تحليل السياسات،2015.

7-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التحرك الدبلوماسي الروسي :البحث عن تحسين الصورة وتأهيل الحليف في الوقت الضائع**، سلسلة :تقدير موقف، جانفي2015.

8-أندرو جي تايلر، **إصلاح مفاوضات جنيف3**. مركز كارنيغي للدراسات الاستراتيجية بالشرق الأوسط،2016.

9-باكير علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية**: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان2011.

10-بدرخان عبد الوهاب، الموقف الخليجي من أزمة سوريا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 15جوان2013، تاريخ الزيارة في: 27-03-2017، متحصل عليه من: http://www.ecssr.ac.ae

11-بن هويدن محمد، دول الخليج والأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، 4 أوت2012، تاريخ الزيارة في: 16-03-2017، متحصل عليه من: http://www.siyassa.org.eg

12-براء ميكائيل، موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير، مركز الجزيرة للدراسات، 07 أفريل 2012، متحصل عليه من:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/20124514222414151.htm

13-طلاع معن، **السياسة الروسية تجاه سورية منذ أحداث الثورة**، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2015.

14-كالاش موجكة كوتشوك، **رؤية تركية لسياسة الجامعة العربية تجاه سوريا**، مركز ستا للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية،نوفمبر 2011، تاريخ الزيارة: 9-4-2017،متحصل عليه من: http://rouyaturkiyyah.com/

15-مارك بيريني، **مخاوف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 9 جوان 2014، تاريخ الزيارة في:29-03-2017، متحصل عليه من:.-http://carnegie-mec.org/publications

16-محمد ياسين أمال ، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرأي للدراسات، 24ماي 2012، تاريخ الزيارة في: 02-04-2017، متحصل عليه من:
http://www.alrai.com/article

17-مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، **الأزمة السورية وموقف دول مجلس التعاون: لا بديل عن الحل العربي**، أخبار الخليج، 25فيفري 2012، تاريخ الزيارة: 19-03-2017، متحصل عليه من: http://www.akhbar-alkhaleej.com

18-مركز بغداد للاستشارات والدراسات، **المبادرات الاقليمية لحل الازمة السورية**،تقدير موقف، بغداد، سبتمبر ،2012متحصل عليه من: -http://www.baghdadcenter.net/details

19-مركز سوريا للأبحاث والدراسات، **الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الثورة السورية**، سوريا: 24 نوفمبر 2013.

20-**مركز** عمران للدراسات الاستراتيجية، **دعم لنظام مستنزف**، منتدى موسكو، 2جانفي2015.

21-مركز الجزيرة للدراسات، **معضلة جنيف3: مفاوضات سياسية دون توازنات عسكرية** 2016/9/2

22-عبد الحي وليد، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أفريل 2012، تاريخ الزيارة في:03-04-2017، متحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net/reports.

23- عبد الصادق علي، روسيا والبحث عن دور جديد :العرب في السياسة الخارجية الروسية. أبوظبي: شركة بن دسمال للطبع.

24-عمر كوش، **فشل السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.** مركز الجزيرة نت، 4/25/2015.

25-فراس عباس، **محددات الموقف الصيني من الأزمة السورية :الدوافع والأهداف**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 8 ماي 2014.

26-صايغ يزيد ، موقف الصين حيال سوريا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 10فيفري 2012، تاريخ الزيارة في:29-03-2017، متحصل عليه من:http://carnegie-mec.org/publications

27-قبلان مروان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية، دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015م)، ص 10.

28-قبلان مروان وآخرون، **خلفيات الثورة: دراسات سورية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، بيروت:2013

29- خالد اسماعيل، مؤتمر فيينا خيارات صعبة...وحلول بعيدة، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2015

30- غيث مي ، **بين التأييد والممانعة: الموقف الدولي من ضرب سوريا**، البوابة نيوز، 30 سبتمبر 2013، تاريخ الزيارة في:28-03-2017، متحصل عليه من: http://www.albawabhnews.com

31-نصر ربيع وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية** ،(د ب ن)،المركز السوري للبحوث والسياسات،2013

هـ- المحاضرات :

1-بوروبي عبد اللطيف ، **الدبلوماسية والتفاوض**. محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، في كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، ص 10.

2-صخري سفيان ، **الدبلوماسية والأمن الدولي**. محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر دراسات أمنية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015.

و-الجرائد:

1-الزعبي خيام، **هل تكون الوساطة الروسية مفتاح الحل للصراع في سوريا**. جريدة المنار، تاريخ النشر:2014/12/14

2-الحميد طارق، **أين المبادرة الإيرانية اتجاه سوريا**. صحيفة الشرق الأوسط، العدد 1233، سبتمبر2012.

3-الحسن سمير، **إدارة الأزمة السورية: الجيش بيضان القبان**، بيروت: صحيفة الأخبار، الثلاثاء 20مارس 2014، العدد 1664، تاريخ الزيارة:2-4-2017، :http://www.al-akhbar.com/node/45926.

4- جون هيربست، **كيف حولت سورية روسيا إلى وسيط قوة في الشرق الأوسط؟**. صحيفة الغد، 11/6/2016.

ز-مواقع أنترنت:

1-أبو القاسم، محمود حمدي، **المبادرة العربية تجاه الأزمة السورية :المحددات وتحديات التنفيذ**. ملف الأهرام الاستراتيجي،9أفريل،2014، تاريخ الزيارة: 15-4-2017، متحصل عليه من : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=8138

2-البغدادي علي ، **هل أجادت المعارضة السورية فن المناورة مع روسيا**. 30-3-2017، تاريخ الاطلاع: 7-4-2017، متحصل عليه من : https://www.noonpost.org/content/17304

3- الجزيرة نت، **المعارضة المسلحة في سوريا**،5سبتمبر،2013، تاريخ الزيارة:22-03-2017 متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/9/5

4-الجزيرة للدراسات، **تصاعد مطرد للصراع الإقليمي على سوريا**، 26 أكتوبر 2011،19-4-2017، متحصل عليه من : http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2011/10

5-الشايب ليلى، **مبادرة مرسي لحل الأزمة السورية**، مركز الجزيرة للدراسات،2012، تاريخ الزيارة:2017/03/29، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/9/13

6--أندريه ألياشينكو، **نجاحات الدبلوماسية الروسية انتصار للجميع**. موقع روسيا ماوراء العناوين،16-12-2013 ، تاريخ الزيارة: 9-4-2017، متحصل عليه من:
http://arab.rbth.com/world/2013/12/16/25577.html

7-**آخر أخبار سوريا: تعرف على نتائج اجتماع فيينا**، 14 نوفمبر 2015، تاريخ الزيارة:10-4-2017، متحصل عليه من: http://www.misr365.com/?p=20726

8- بيومي محمود ،**اللاجئون السوريون في دول الجوار "أزمة إنسانية وتداعيات إقليمية** .الأهرام الاستراتيجي ،5مارس2014، تاريخ الزيارة في:24-03-2017، متحصل عليه من:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Ser

9- كوش عمر، **حصاد المعارضة السورية: عودة المجتمع السوري إلى السياسة**،29 ديسمبر 2012، تاريخ الزيارة في: 22-03-2017، متحصل عليه من:http://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=83853

10- لوند أرون، **الصراع من أجل التكيف: جماعة الإخوان المسلمين في سوريا الجديدة**. مركز كارينغي،23 جانفي،2015، تاريخ الزيارة: 16-03-2017، متحصل عليه من:
http://www.all4syria.info/Archive/195491

11- موقع العربية للدراسات، **انتهاء محادثات فيينا وبقاء "عقدة" الأسد بلا حل**، 30 أكتوبر 2015، تاريخ الزيارة: 6-4-2017، متحصل عليه من: http://ara.tv/4n2c3

12-منى علمي، **ضياع مستقبل سوريا الاقتصادي**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 19 نوفمبر 2013، الزيارة في:21-03-2017، متحصل عليه من :
.http://carnegieendowment.org/sada/2013/11/19

13-مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية، **ختام مؤتمر موسكو1**، 31-01-2015، تاريخ الاطلاع: 6-4-2017، متحصل عليه من: http://www.asharqalarabi.org.uk

14- مركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والاستراتيجية، **ختام مؤتمر موسكو2. 12-4-2015**، تاريخ الاطلاع:7-4-2017، متحصل عليه من:http://www.asharqalarabi.org.uk/اختتام-منتدى-موسكو-(2)-12-4-2015

15- نجم حيدر، **مبادرة المالكي بشأن سوريا تحصد انتقادات بالجملة**، موقع نقاش السياسة، 12 سبتمبر 2013، تاريخ الاطلاع،2017/03/27، متحصل عليه من :
http://www.niqash.org/articles/?id=3292&lang=a
16- علام رابحة، **مهلة للأسد أم الغرب؟ مأزق "التدخل العربي" في الأزمة السورية**. السياسة الدولية،7جانفي2013، تاريخ الزيارة:10-4-2017، متحصل عليه من :
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2035.aspx

17- سامر يوسف المصطفى، **تشوركين :مشروع القرار بشأن سورية محاولة لاستعمال الجنائية كحجة للتدخل الخارجي**، تاريخ الاطلاع:2016/03/20، متحصل عليه من:
.http://arabic.rt.com/news/703061
18-غالي ابراهيم، **سيناريوهات ما بعد الأسد المحددات والخريطة السياسية**. معهد العربية للدراسات والتدريب،14 أغسطس2012، تاريخ الزيارة في:06-03-2017، متحصل عليه من :
http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/14

ثانيا-باللغة الأجنبية:

A – Books :

1-Dmitri trenin, **The Mythical Alliance : Russia's Syria policy**, Op.cit, p19
2-Win Gulling ,**Russian foreign policy in Putin presidency strategic Digest**. September 2000 .
3-Dmitri trenin, "**The Mythical Alliance: Russia's Syria policy**", Carnegie Moscow center, Moscow, 2013.
4-Dmitri trenin, **The Mythical Alliance : Russia's Syria policy**, Op.cit, p19

B- Reviews:.

1-Meeting of the Security Council on the situation Syria: Chinese and Russian vetoes , 09/12/2014, http://www.voltairenet.org/article171639.html

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	**1**
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة	**3**
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية وعلاقتها بالسياسة الخارجية	**3-9**
المطلب الثاني: أنماط الدبلوماسية	**9-14**
المطلب الثالث: أنواع الدبلوماسية الحديثة	**14-15**
المبحث الثاني: نظرية الدور كإطار نظري	**16**
المطلب الأول: تعريف نظرية الدور	**16-19**
المطلب الثاني: مفهوم الدور الوطني	**19-20**
المطلب الثالث: استخدام نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية	**20-25**
المبحث الثالث: الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة	**25**
المطلب الأول: أولويات الدبلوماسية الروسية بعد الحرب الباردة	**25-31**
المطلب الثاني: مجالات الدبلوماسية الروسية	**31-35**
المطلب الثالث: محددات الدبلوماسية الروسية	**36-38**
الفصل الثاني: محددات الدور الدبلوماسي الروسي في الأزمة السورية	**39**
المبحث الأول: الأزمة السورية والتفاعلات الاقليمية والدولية	**41**
المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية	**41-44**
المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية	**45-50**
المطلب الثالث: التداعيات المحلية للأزمة السورية	**50-54**
المطلب الرابع: التفاعلات الاقليمية والدولية في الأزمة السورية	**54-67**
المبحث الثاني: الدور السياسي الروسي في تسوية الأزمة السورية	**68**

المطلب الأول: الدور الدبلوماسي الروسي في مجلس الأمن	**73-68**
المطلب الثاني: الوساطة الروسية بين أطراف الأزمة	**75-73**
المطلب الثالث: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية	**81-75**
المطلب الرابع: موقف المعارضة السورية من الدور الروسي	**84-81**
المبحث الثالث: الأزمة السورية بين المبادرات الدولية والموقف الروسي	**85**
المطلب الأول: المبادرات الاقليمية والموقف الروسي منها	**90-85**
المطلب الثاني: مبادرات حركة عدم الانحياز والموقف الروسي منها	**93-90**
المطلب الثالث: المفاوضات الدولية لتسوية الأزمة والموقف الروسي منها	**105-93**
المبحث الرابع: تقييم دور الدبلوماسية الروسية	**106**
المطلب الأول: نجاحات الدبلوماسية الروسية	**108-106**
المطلب الثاني: معوقات الدبلوماسية الروسية	**112-108**
المطلب الثالث: سيناريوهات الدور الروسي في سوريا	**115-112**
خلاصة واستنتاجات	**118-116**
ملخص الدراسة	**119**
قائمة المراجع	**120**
فهرس المحتويات	**121**